

الباب الثالث

القدرات التنافسية
لقطاع الزراعة

obeikandi.com

الفصل الثامن

القدرة التنافسية للصادرات المصرية لأهم السلع الزراعية غير التقليدية

د. خديجة محمد الأعلم *

مقدمة:

كانت الصادرات المصرية من السلع الزراعية تلعب الدور الرئيس في توفير موارد النقد الأجنبي حتى عقد الستينات، حيث كانت تشغل النسبة الغالبة من إجمالي الصادرات السلعية المصرية حيث بلغت نحو ٨٦,٦٪ منها في عام ١٩٦١ ثم انخفضت لتصل إلى ما يقرب من ٦٨,٣٪ خلال النصف الأخير من نفس العقد^(١). ومع التزايد المستمر في حجم السكان، وتناقص درجة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك للسلع الزراعية والغذائية، تناقص المتاح للتصدير من هذه السلع التقليدية (القطن - البصل - البطاطس - الأرز...) هذا إلى جانب زيادة حدة المنافسة لبعض الدول النامية الأخرى، وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق العالمية، حتى أصبحت الصادرات المصرية الزراعية تمثل نحو ١٨٪ من إجمالي الصادرات السلعية المصرية عام ١٩٩٨^(٢).

من هذا المنطلق فإنه يجب الاهتمام بمستقبل الصادرات الزراعية المصرية، خاصة في إطار تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) لتلعب دوراً بارزاً في إطار تحرير التجارة العالمية، وتزايد التكتلات الاقتصادية العالمية، وارتفاع حدة المنافسة في السوق العالمي بين الدول المصدرة، وتغير شروط التبادل التجاري العالمي، حيث تفوقت معايير الجودة، والكفاءة، وتكاليف النقل والتداول، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة على معايير الميزة النسبية طبقاً للنظرية التقليدية للتجارة الدولية. وتعتبر مصر بلداً زراعياً تاريخياً وجغرافياً من الدرجة الأولى، وتتمتع في هذا المجال بمزايا متنوعة، منها: وفرة الموارد الأرضية والمائية، ملاءمة المناخ لإنتاج العديد من المحاصيل

(*) استاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

التصديرية على مدار السنة، رخص الأيدي العاملة، الموقع الجغرافي الممتاز لمصر الذي يجعلها قريبة من الأسواق الأوروبية الغنية والأسواق العربية البترولية.

ومصر لديها فرص تصديرية ضخمة لمجموعتين مهمتين من المنتجات الزراعية غير التقليدية، وهما: مجموعة الزهور ونباتات الزينة، ومجموعة النباتات الطبية والعطرية وتعتبر هذه المنتجات من السلع الزراعية التصديرية الواعدة، التي يمكنها أن تزيد من تنوع هيكل الصادرات الزراعية المصرية ورفع قدرتها التنافسية لغزو الأسواق الإقليمية والدولية، خاصة مع تزايد الطلب العالمي عليها في الأسواق الخارجية، نتيجة لتطور أنماط الاستهلاك العالمي، وتطور بعض الصناعات القائمة عليها، مثل: صناعة الأدوية، وصناعة الزيوت العطرية.

ولأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الصادرات المصرية من هذه المجموعات الزراعية غير التقليدية في تصحيح اختلال الميزان التجارى الزراعى المصرى، سيتناول هذا الفصل دراسة اتجاهات هذه الصادرات وتوقعاتها مقارنة باتجاهات الصادرات الزراعية التقليدية وتوقعاتها، ثم قياس المزية النسبية والتنافسية للصادرات من هذه المجموعات الزراعية غير التقليدية، وتقدير المزية النسبية لإنتاجها فى مصر وتصور لمستقبل الصادرات منها. وذلك من خلال المحاور التالية:

- ١ - القدرة التنافسية ومحدداتها للصادرات الزراعية المصرية.
- ٢ - أهم الأسواق العالمية لصادرات مصر الزراعية.
- ٣ - الميزان التجارى الزراعى المصرى، والأهمية النسبية للصادرات الزراعية.
- ٤ - تحليل اتجاهات الصادرات المصرية من السلع الزراعية وتوقعاتها.
- ٥ - القدرة التنافسية لصادرات مصر من أهم السلع الزراعية غير التقليدية.
- ٦ - رؤية مستقبلية للصادرات المصرية من السلع الزراعية غير التقليدية محل الدراسة.

١- القدرة التنافسية ومحدداتها للصادرات الزراعية المصرية:

١-١- لمحة تاريخية حول سياسات التجارة الخارجية:

تناول الاقتصاديون موضوع التجارة الخارجية وأثارها بالنسبة للاقتصاد القومي منذ عدة قرون، فقد سادت آراء التجاربيين خلال القرن ١٦، ١٧ والتي نادى بالقيود والتحكم الكامل في كل من الاستيراد والتصدير. ثم ظهرت النظرية الكلاسيكية وكتابات آدم سميث الذى أشار فى نظريته (المزايا المطلقة) إلى أهمية وضرورة ترك الحرية كاملة للتجارة الخارجية بدون قيود للانتفاع بمزاياها، وتطور هذا المفهوم إلى ما عرف بنظرية الإنتاجية (Productivity Theory) أى أن التجارة والحرية تؤدي إلى الكفاءة الفنية (Technical Efficiency) وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادى؛ مما دفع الكثير من الدول التى كانت مستعمرة أجنبياً إلى تبنى كثير من السياسات لتشجيع الصادرات، والاستفادة من مزايا التجارة العالمية. إلا أن الدول المتخلفة لم تحقق أى مكاسب أو منافع خلال القرن ١٩ نظراً لتخصصها فى تصدير محاصيلها الزراعية، أو محصولها الرئيس اتباع الأساليب التقليدية فى اقتصادياتها الزراعية البدائية^(٣)؛ مما دفع الاقتصادى بريش إلى دعوة صانعى السياسة فى الدول النامية لرسم استراتيجية للتنمية بعيدة كل البعد عن السياسات المستخلصة من النظرية الكلاسيكية. لعدم عدالة توزيع مكاسب التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، الذى أدى إلى تدهور معدلات التبادل التجارى (Terms of Trade) فى المدى الطويل لغير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية.^(٤)

كما أشار بعض الاقتصاديين إلى ضرورة اتجاه الدول المتخلفة إلى تصنيع منتجاتها والإنتاج نحو تصديرها فى شكل سلع مصنعة^(٥) وقد اتجهت دول العالم فى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية إلى إيجاد نوع من التكتلات الاقتصادية فيما بينها؛ لمواجهة الظروف الاقتصادية غير المواتية بعد الحرب، وزاد هذا الاتجاه مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين بقيام عدد من التكتلات الاقتصادية العالمية منها الاتحاد الأوروبى ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك^(٦) (NAFTA)، ومنطقة التجارة الحرة فيما بين البرازيل والأرجنتين وغيرها^(٧)، وأصبح النظام التجارى العالمى يشهد موجة من الحماية الجمركية فى البلاد

المتقدمة صناعياً في ظل هذه التكتلات الاقتصادية، وكان القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الإنتاجية تمتعاً بالحماية في التجارة الدولية، حيث قدر متوسط الرسوم الجمركية على السلع التجارية بحوالي ١٠٪، بينما كانت تزيد عن ٤٠٪ بالنسبة للسلع الزراعية^(٨). كما استخدمت سياسات دعم الصادرات الزراعية بشكل واضح وقوي في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية - بينما كان يتميز القطاع الزراعي في الدول النامية بزيادة تشوهات وانحرافات هيكل الأسعار نتيجة لممارسة السياسات الاقتصادية المعوقة لنمو الإنتاج الزراعي (فرض الضرائب المباشرة على الإنتاج، ونظام حصص الاستيراد...)؛ مما أثر بشكل واضح على حرية التدفق السلعي الزراعي^(٩).

وقد شهدت أدبيات التجارة الخارجية مراجعة لمفهوم الميزة النسبية من جانب بعض الاقتصاديين، مثل: باجواتي (١٩٦٦) ولينيل (١٩٨١) في ضوء المكاسب التجارية التي حققتها بعض الدول في السوق العالمي، وبصفة خاصة دول جنوب شرق آسيا، وقد ترتب على هذه الدراسات قيام الاقتصاديين بتطوير مفهوم الميزة النسبية التقليدية إلى مفهوم الميزة النسبية الديناميكي، وكان ذلك نقطة البداية لظهور مبدأ أن العامل الأساسي في تحقيق مكاسب من التجارة الدولية، ليس فقط الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج، بل تطوير توليفة جديدة من تلك العوامل. وقد مثلت تلك الدراسات المرحلة الانتقالية بين مبدأ الميزة النسبية إلى مبدأ الميزة التنافسية والذي أوضحه (مايكل بورتر) عام ١٩٩٠^(١٠).

وجاءت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) ١٩٩٤ (General Agreement on Tariffs and Trade (GATT))، والتي سميت فيما بعد بمنظمة التجارة العالمية (WTO) لتمثل أحد الأعمدة الرئيسية لتحرير التجارة العالمية، والتي تضمنت لأول مرة في تاريخ التجارة الدولية تحرير الإنتاج الزراعي والتجارة الدولية في السلع الزراعية. وهنا تبرز أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الدول النامية من أجل تطوير هياكلها الإنتاجية، وخاصة القطاع الزراعي، وتطوير أوضاعها الاقتصادية في إطار نصوص اتفاقية منظمة التجارة العالمية؛ لتعظيم الفوائد وتقليل الخسائر؛ حيث إنه من المتوقع أن تجنى الدول المتقدمة الجانب الأكبر من ثمار وفوائد هذه الاتفاقية، على الأقل في المدى القصير^(١١).

وترتكز الاتفاقية على العديد من البنود الرئيسية في مجال تحرير السلع الزراعية أهمها مبدأ النفاذ إلى الأسواق، ومبدأ الشفافية^(١٢).

٢-١ محددات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية في إطار اتفاقية (WTO) :

لم يعد مبدأ المزية النسبية- القائم على وفرة عناصر الإنتاج، أو على أساس تكلفة الإنتاج والأسعار- هو المحدد الأساسي للتبادل الدولي. بل أصبحت المنافسة بين المنتجات تعتمد على التفوق السلمي وتفوق البرنامج التسويقي الذي يقدمه المنتج على منافسيه، سواء في السوق المحلي أو السوق الأجنبي، وقد أصبح التسويق الحديث يلعب دوراً أساسياً في التبادل التجاري، كما أن أسعار تداول السلع عالمياً تتغير بتغير أسعار الصرف وهي دائمة التغير، ولها تأثيرها على تكلفة الإنتاج، وهذا يعنى أن المزية التنافسية تتحدد بالعديد من العوامل، ولا توجد دولة تتمتع بالمزية التنافسية الكاملة، لأن المزية التنافسية تنشأ من توظيف المتاح من عناصر الإنتاج، وظروف الطلب، وأساليب ودور الإدارة في المنشأة التصديرية وإستراتيجيتها التصديرية.^(١٣) وتعتبر الطاقة الإنتاجية والتصديرية الزراعية من ضمن الموارد الزراعية التي يمكن أن تكون مصدراً من مصادر موارد النقد الأجنبي للدولة.

ولكى تزداد القدرة التنافسية لصادرات الدولة من السلع الزراعية يجب أن تراعى عدة جوانب ومحددات مهمة في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وأهمها ما يلي :-

* شروط الجودة والمواصفات القياسية:

تحتاج أسواق الدول الصناعية والمتقدمة إلى مواد غذائية عالية الجودة. ومن أهم أسباب انخفاض صادرات مصر من السلع الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي هو التفاوت (أو عدم ثبات) جودة الشحنات المصرية؛ وذلك لضعف مقاييس وقواعد مراجعة الجودة المطبقة، وإهمال المصدرين المصريين للمواصفات القياسية ومعايير الجودة؛ مما أثر على سمعتهم في الأسواق العالمية كمصدرين غير موثوق بهم، بل إنه مع تزايد أهمية الأخذ بمعايير الجودة في الصادرات العالمية، فقد اتسع مفهومها ليشمل كافة مراحل ما قبل

الإنتاج ثم مراحل الإنتاج، والتسويق، والتداول، والاستعمال، وما بعد الاستعمال، حيث ظهرت مفاهيم حديثة لحماية البيئة تفرض نفسها على شروط الجودة ومتطلباتها من حيث تأثير المنتج على البيئة. وتتبع الحكومة بعض السياسات لتشجيع المنتجين على إنتاج السلع بجودة عالية، خاصة بعد اعتمادهم على مواصفات الجودة التي يطلبها السوق المحلي أو تلك التي كانت خاصة بدول أوروبا الشرقية.

* السعر النسبي لصادرات السلع الزراعية:

ويعتبر من المحددات الأساسية والمهمة في التأثير على المركز التنافسي في السوق العالمي؛ حيث تسعى الدول إلى تخفيض أسعار منتجاتها إلى الحد الذي يمكنها من كسب أكبر نصيب من السوق العالمي ومواجهة أسعار الدول المنافسة.

* القواعد الصحية والصحية النباتية (SPS):

ويمثل استخدام هذه القواعد في التجارة العالمية في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية أحد السمات المهمة التي يجب الالتزام بها لزيادة القدرة التنافسية، وقد أثبتت بعض الدراسات التطبيقية لصادرات الدول النامية أن الأخذ بقواعد (SPS) يعتبر أكثر أهمية من تكاليف النقل والتعريفات، أو القيود الكمية في تحديد مواصفات وشروط التنافسية للتجارة الدولية، وأصبح تطبيق هذه القواعد قيوداً حاسمة وحاكمة لإثبات القدرة التنافسية لصادرات السلع الزراعية. وخير مثال على ذلك قضية العفن البني لصادرات مصر من البطاطس لدول أوروبا بعد عام ١٩٩٥. (١٤)

* مسألة التكنولوجيا البيولوجية :

وترتبط هذه المسألة بحقوق الملكية الفكرية، حيث تسعى بعض الدول المتقدمة كاليابان والاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية لوضع الشروط التي تميز المنتجات الغذائية المعالجة بالمواد المحورة وراثياً عن غيرها. وقد بدأت الأسواق البريطانية في تمييز أو تصنيف المنتجات غير المعالجة وراثياً عن تلك التي يتم تحويلها.

كما أخذ رجال الأعمال بالقطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة التمييز والفصل بين النوعين في أسواق عرض هذه المنتجات^(١٥).

* كفاءة أداء العمليات التصديرية:

تعتمد القدرة التنافسية أيضا على كفاءة أداء العمليات التصديرية، والتي تشمل عمليات التجميع، والتخزين، والتعبئة، والتغليف، والشحن، مما يؤثر في النهاية على تكاليف تصدير السلعة وسعرها النسبي في أسواق التصدير، حيث إن بعض السلع والمنتجات الزراعية تتميز بسرعة تعرضها للتلف، وبعضها يحتاج لمواصفات معينة وفراغات محددة في تعبئتها وتغليفها وسرعة تصديرها (منتجات الزهور، ونباتات الزينة).

* حماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS):

أصبحت حماية حقوق الملكية الفكرية جزءاً من اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وعلى جميع الدول النامية، ومنها مصر، أن تلتزم بتنفيذها بحلول أول يناير عام ٢٠٠٠. فإذا لم تتوفر الوسائل والسياسات اللازمة لمكافأة المبدعين في بلادهم، وحماية براءات الاختراع فإن مشكلة هجرة العقول المفكرة تزداد سوءاً،^(١٦) فلا بد أن تتبنى مصر السياسات التي تمكنها من تسجيل البراءات والاختراعات في مجال الإنتاج الزراعي للحفاظ على قدرتها التنافسية.

٢ - أهم الأسواق العالمية لصادرات مصر الزراعية:

تعتبر أسواق الدول العربية، ودول الاتحاد الأوروبي، بصفة أساسية، أهم الأسواق التي تتجه إليها صادرات مصر من السلع الزراعية في الوقت الحاضر، يليها في الأهمية دول آسيا، وسوق الولايات المتحدة الأمريكية، وأسواق دول أخرى، وبشكل أكثر تحديداً يلاحظ أن نحو ٩٠٪ من صادرات مصر الزراعية تتجه إلى عشر دول هي: السعودية، وألمانيا وإيطاليا، واليونان، والمملكة المتحدة، وهولندا، واليابان، وروسيا، وسوريا، وتركيا.^(١٧)

* أسواق الدول العربية:

نظراً للاعتبارات القومية بصفة أساسية، ولتقارب النمط الاستهلاكي، وللتقارب الجغرافي والزمني، اعتبرت الأسواق العربية أهم الأسواق العالمية التي تحظى باهتمام المصدرين المصريين لعديد من السلع الزراعية^(١٨). وقد تزايدت هذه الصادرات للأسواق العربية من حوالي ١٣٪ خلال فترة الثمانينات^(١٩) إلى ما يقرب من ٥١,٨٪ من إجمالي قيمة صادرات مصر الزراعية عام ١٩٩٢، وأخذت نسبتها في التذبذب بين الزيادة والنقصان في السنوات التالية حتى بلغت ما يقرب من ٣٧,٢٪ عام ١٩٩٧ (جدول رقم (١) بالملحق الإحصائي).

* السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي):

تأتي دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى بين مناطق العالم في حركة التجارة الخارجية المصرية، وخاصة تجارة السلع الزراعية؛ حيث تراوحت نسبة الصادرات المصرية الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي ما بين ٣١٪ و ٤٥,٣٪ من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ (جدول رقم (١) بالملحق الإحصائي). وأهم هذه الصادرات هي: الخضراوات، والفاكهة، والنباتات الطبية والعطرية، والزهور ونباتات الزينة والبطاطس، والقطن وغيرها. وتعتبر ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة من الأسواق المهمة في هذا الاتحاد للصادرات المصرية الزراعية.^(٢٠)

ورغم أن التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع دول الإتحاد الأوروبي تمثل نسبياً جوهرية في هيكل الصادرات الزراعية تجعله شريكاً تجارياً مهماً، إلا أنها مازالت تمثل نسبياً هامشية في الطاقات الاستيعابية والتصديرية لدول السوق.^(٢١)

* أسواق دول آسيا:

تعتبر دول آسيا، وخاصة دول شرق آسيا، من الأسواق المهمة لصادرات مصر من السلع الزراعية، رغم انخفاض نسبة صادراتها لهذه الأسواق فقد تراوحت النسبة بين حوالي ٣٪ و ٦,٥٪ من إجمالي صادرات مصر الزراعية خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧

(جدول رقم ١) بالملحق الإحصائي) ويعتبر القطن المصري أهم سلعة زراعية تصديرية لهذه المنطقة، وتعتبر اليابان وكوريا أهم دول هذه السوق المستوردة له.

* سوق الولايات المتحدة الأمريكية:

تتميز صادرات مصر من السلع الزراعية للسوق الأمريكي بضآلة نسبتها من إجمالي الصادرات المصرية الزراعية، حيث تراوحت هذه النسبة بين ٢,٩% و ٣,٦% خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ (جدول رقم ١) بالملحق الإحصائي) وتتمثل هذه الصادرات في: القطن، والكتان، وفواكه مجهزة محفوظة، وتوابل وأعشاب طبية، وأصناف كثيرة جداً بكميات بسيطة، فالسوق الأمريكي قابل لاستيراد الكثير من السلع الزراعية المصرية، وتمثل هذه الصادرات في المتوسط نحو ٠,٥% من إجمالي واردات السوق الأمريكي للسلع الزراعية، والغذائية. (٢٢)

ومازالت هناك فرص تصديرية متاحة أمام الصادرات المصرية الزراعية لتنوع أسواق التصدير وعدم التركيز في مناطق تسويقية معينة، فأسواق دول شرق أوروبا مازالت مفتوحة أمام هذه الصادرات لاجتيازها؛ خاصة في فترات عدم توافر الإنتاج فيها. وهناك أيضاً دول جنوب شرق أفريقيا (الكوميسا)، إلى جانب إمكان الدخول في الاتفاقيات الثنائية مع دول أخرى.

٣- الميزان التجاري الزراعي المصري والأهمية النسبية للصادرات الزراعية:

تسعى مصر - كدولة نامية - لإصلاح الخلل في ميزانها التجاري؛ ولذلك تتصدر قضية التصدير المرتبة الأولى في أولويات القضايا المهمة. وتهدف مصر إلى الوصول لذلك من خلال زيادة صادراتها وتنويعها وتقليل وارداتها. وقد بلغت نسبة قيمة الصادرات والواردات الزراعية حوالي ١٤,٩٧%، ٢٠,٩٥% من إجمالي قيمة الصادرات والواردات المصرية على التوالي عام ١٩٩٩، وبلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي حوالي ٣ مليار دولار عام ١٩٩٩، بينما بلغت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ما يقرب من ١٤,٩% (جدول رقم ١)؛ ولذلك تهدف السياسة الزراعية لتنويع هيكل

الصادرات الزراعية، ومحاولة خلق أسواق جديدة لمنتجات غير تقليدية، لم تأخذ حظها بعد من الاهتمام، ومحاولة رفع جودة المنتج، وتطويره، وزيادة الكفاءة التصديرية، وتنمية القدرة التنافسية.

وقد واجهت بعض الصادرات الزراعية التقليدية تناقصاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. فبالنسبة للقطن المصرى يرجع الانخفاض الملحوظ في صادراته إلى النجاح الذى تحقق على المستوى العالمى بشأن تقليل الفروق السعرية بين الأقطان الطويلة من ناحية والقصيرة من ناحية أخرى، وأدى ذلك لتقليل مزايا الأقطان المصرية، وهو ما يعود بدوره للتطور الذى لحق بتكنولوجيا تصنيع القطن، حيث أمكن إنتاج منسوجات فائقة الجودة من القطن الطويل والقصير مثلهما فى ذلك مثل القطن فائق الطول، فى الوقت الذى استمر فيه منتج القطن المصرى وصانعو الغزول القطنية فى التمسك بتفوق القطن المصرى فى السوق العالمى، وأعطوا بذلك لمنتجاتهم القطنية سعراً أعلى من السعر العالمى المنافس له، مما أثر سلباً على المنتجين والمصنعين المصريين، خاصة بعد تدهور جودة المنتجات التى يعرضونها فى السوق، مما أدى لتناقص النصيب السوقي للقطن المصرى بشدة.

كما تعرضت صادرات مصر من محصول البطاطس فى السنوات الأخيرة لبعض المشاكل وصعوبة النفاذ إلى السوق الأوروبى بسبب حدة المنافسة من الدول الأخرى المصدرة للبطاطس، إلى جانب مشكلة العفن البنى، مما يعنى أن صادراتها ستواجه بالتحدى الذى تتطوى عليه اعتبارات الشروط الصحية، والصحية النباتية التى تفرضها اتفاقية منظمة التجارة العالمية. (٢٣)

كما يعتبر البرتقال من أهم محاصيل الموالح التصديرية، وإن كانت أهميته النسبية قد انخفضت أيضاً فى السنوات الأخيرة.

جدول رقم (١) :
الميزان التجارى الزراعى المصرى خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)
(القيمة بالمليون دولار)

| السنوات | الصادرات الزراعية (٣) | الواردات الزراعية (٢) | الميزان التجارى الزراعى (٣) - (٢) = (١) | نسبة تغطية الصادرات للواردات (%) (١) $100 \times \frac{(1)}{(2)} = (4)$ |
|---------|-----------------------------|-----------------------------|---|---|
| ١٩٩٥ | ٤٥٧ | ٣٣٦٢ | ٢٩٠٥ | ١٣,٥٩ |
| ١٩٩٦ | ٤٢٧ | ٣٤٣١ | ٣٠٠٤ | ١٢,٤٥ |
| ١٩٩٧ | ٤١٨ | ٣٤٩٥ | ٣٠٧٧ | ١١,٦٩ |
| ١٩٩٨ | ٥١٨ | ٣٥٢٧ | ٣٠٠٩ | ١٤,٦٩ |
| ١٩٩٩ | ٥٢٩ | ٣٥٥٢ | ٣٠٣٢ | ١٤,٨٩ |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات التجارة الخارجية.

وتشتمل الصادرات الزراعية غير التقليدية على مجموعة الزهور ونباتات الزينة ومجموعة النباتات الطبية والعطرية، بالإضافة إلى بعض الأنواع الجديدة من الخضر والفاكهة مثل الكنتالوب، والاسبارجس، والفراولة، والفاصوليا الخضراء وغيرها، وسيتم التركيز على دراسة مجموعتين رئيسيتين من هذه السلع، وهى: النباتات الطبية والعطرية والزهور ونباتات الزينة؛ فقد أثبتت الدراسات أن لمصر فرصاً تصديرية هائلة لعدد ضخم من منتجات المجموعة الأولى، حيث تجد طلباً متزايداً عليها من السوق المحلى والأسواق العالمية؛ نتيجة لتغير أنماط الاستهلاك فى العالم، وزيادة الوعي الغذائى والصحى، والعودة إلى ما تجود به الطبيعة، والبعده ما أمكن عن المركبات الكيماوية والأدوية لما تحويه من آثار جانبية غير مرغوبة وضارة، هذا فضلاً عن تزايد حاجة صناعة الأدوية التى تعتمد أساساً على المادة الخام للنباتات الطبية والعطرية، كما تعتمد صناعة الزيوت العطرية فى مصر والعالم على النباتات العطرية، والتى لم يكن لمصر نصيب من التجارة العالمية فيها قبل الستينات، إلا أن نصيبها فى إنتاج وتصدير الزيوت العطرية قد ارتفع واكتسب شهرة عالمية فى بعض الأنواع^(٢٤).

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النباتات الطبية والعطرية في تنمية صادرات مصر الزراعية، وتنوع هيكلها، والحد من العجز في الميزان التجاري، إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الكافي على مستوى إنتاجها وتصديرها، كما تعتبر الزهور ونباتات الزينة من الحاصلات الزراعية غير التقليدية، من حيث نمطها الإنتاجي؛ فهي تحتاج إلى درجات حرارة معتدلة، بالإضافة لطول فترة الإضاءة اليومية، كما يستلزم إنتاجها وفرة المياه العذبة، وكل هذه المتطلبات متوفرة في البيئة المصرية بوفرة، مما يعطي فرصة لإنتاج الزهور ذات المواصفات الممتازة ومرتفعة القيمة. وتلقى الزهور إقبالاً شديداً من المستهلك في السوق العالمي ومن المستهلك المصري الذي أصبح يهتم الآن بالزهور ونباتات الزينة على مختلف أنواعها، ورغم وفرة الإنتاج واستخدام التكنولوجيا المستوردة، إلا أن الجودة مازالت منخفضة؛ ونتيجة لذلك تلجأ محلات الزهور في الفنادق السياحية الكبرى والمحلات الواقعة في الأحياء الغنية والقريبة من الفيلات إلى استيراد الزهور من أوروبا وتقوم ببيع هذه الزهور بأسعار مرتفعة تصل إلى نحو ١٥ جنيهات للساق الواحدة من زهرة السوسن، ونحو ٧ جنيهات لساق الورد. وقد أدت هذه الأسعار والمنافسة الأجنبية في السوق المحلي لتشجيع الاستثمار على إنتاج الزهور ذات الجودة المرتفعة في مصر؛ مما أدى إلى زيادة عدد منتجي الزهور ذات الجودة العالية نتيجة للإقبال الشديد عليها في السوق بل إن بعض هؤلاء المنتجين أصبحت جودة منتجاتهم مساوية لأي إنتاج عالمي، مما يدل على مدى قدرة الزهور المصرية على المنافسة في أسواق التصدير^(٢٥). وتبلغ نسبة قيمة إنتاج النباتات الطبية والعطرية، والزهور ونباتات الزينة حوالي ٢,٩ ٪، ٠,٣ ٪ على التوالي من إجمالي قيمة الحاصلات البستانية خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) بينما بلغت نسبة قيمة صادرات كل منهما نحو ١٣,٤ ٪، ٠,١٣ ٪ على التوالي من إجمالي قيمة صادرات الحاصلات البستانية خلال متوسط نفس الفترة^(٢٦).

وقد قامت الدولة بأجهزتها الحكومية والمؤسسية على تنمية الصادرات المصرية في جميع قطاعاتها، ومنها القطاع الزراعي بصفة عامة، والصادرات الزراعية غير التقليدية بصفة خاصة. فقد تم تعديل القرارات المتعلقة بالتعريف الجمركية الخاصة بزهور القطف وتم تعديل معدل التعريف الجمركية من ٧٠ ٪ إلى ٥٥ ٪ عام ١٩٩٦، ثم تبعه قرار آخر بالخفض في سنة ١٩٩٧ حيث تم خفض التعريف الجمركية من ٥٥ ٪ إلى ٥٠ ٪، ثم تبعه

خفض آخر فى عام ١٩٩٨ وذلك بتخفيض معدل الضريبة من ٥٠% إلى ٤٠% ، والهدف من هذه التخفيضات هو التيسير فى استيراد مستلزمات الإنتاج، والشتلات، والتقارى ذات الجودة العالية، والتي تعطى إنتاجاً ذا مواصفات جودة مرتفعة تتناسب مع متطلبات السوق العالمى، وإشباع ذوق المستهلك العالمى، مما يساعد المصدرين المصريين على إنتاج الزهور وتصديرها للخارج.

من ناحية أخرى تم توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية والتي تتضمن داخلها بنذا يختص بتصدير الزهور، حيث إنه من خلال بنود هذه الاتفاقية تستطيع مصر تصدير ٣٠٠٠ طن سنوياً من زهور القطف الطازجة والبراعم الزهرية، وذلك خلال الفترة من أول أكتوبر وحتى ١٥ إبريل، وتكون نسبة السماح الجمركية تصل إلى ١٠٠% وبالرغم من هذا لم تستغل فترة السماح بشكل جيد. أما قبل أو بعد هذه الفترة فتكون الضرائب ١٠٠% على صادرات الزهور الطازجة والبراعم، ولذلك يجب العمل على تنمية صادرات مصر منها خلال فترة السماح، وفى الوقت نفسه تعتبر هذه الفترات من أفضل المواسم الزراعية والتصديرية لدى مصر.

٤- تحليل اتجاهات الصادرات المصرية من السلع الزراعية وتوقعاتها:

٤-١- وصف النموذج:

تتعدد الأساليب الإحصائية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وتندرج معظم نماذج التوقع الإحصائية للمتغيرات المرتبطة بالزمن تحت ما يعرف باسم تحليل السلاسل الزمنية، ويعتمد استخدام أى من هذه الأساليب على العديد من العوامل، أهمها: طول السلسلة الزمنية موضع الدراسة، وعدد المتغيرات فى النموذج الإحصائى، والسلوك العشوائى لتلك المتغيرات. وتشير العديد من الدراسات إلى أن استخدام نماذج ARIMA قد أعطى نتائج جيدة، بينما يشير بعضها الآخر إلى أن الأساليب الإحصائية البسيطة مثل أسلوب توفيق المنحنيات (Curve Fitting) قد يؤدى إلى نتائج سريعة وبدرجة دقة قد تضاهى نظيرتها المعتمدة على أساليب الإحصاء القياسى الأكثر تعقيداً.

وقد استند هذا التحليل أساساً إلى أسلوب التوقع الإحصائي المعروف باسم توفيق المنحنيات (Curve Fitting)، لدراسة سلوك المتغيرات موضع الدراسة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧، وذلك في إحدى عشرة صورة رياضية مختلفة، ثم استخدام توقع هذا السلوك للتنبؤ بالقيم المستقبلية لتلك المتغيرات. وقد تم وفقاً لهذا الأسلوب اختيار أفضل الصور الإحصائية من بين الإحدى عشرة صورة الإحصائية المدروسة للتعبير عن سلوك هذا المتغير وفقاً لمعامل التحديد المعدل لهذه العلاقة (R^2) ونسبة ($F_{2.16}^*$) لمعنوية العلاقة الانحدارية. وفي بعض الحالات فقد تمت المفاضلة بين الصور الرياضية وفقاً للمنطق الاقتصادي لسلوك ذلك المتغير.

ويعيب الأسلوب المستخدم بالطبع عدم القدرة على تفسير الظواهر الكامنة في سلوك تلك المتغيرات، إذ يتم اختزال كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية في متغير واحد هو عنصر الزمن، ويرجع ذلك إلى عدم توفر البيانات التفصيلية التي تمكن من استقراء العوامل التي تؤثر على سلوك المتغيرات موضع الدراسة (٢٧).

٤-٢- تحليل النتائج :

* الصادرات الزراعية التقليدية:

يمثل كل من القطن، والبصل، والبطاطس، والبرتقال، والأرز أهم الصادرات الزراعية التقليدية. وقد اتسمت صادرات تلك المجموعة بالتقلب من سنة لأخرى، إلا أن الاتجاه العام لها يختلف من سلعة لأخرى، ولما كان القطن يمثل أهم مكونات تلك المجموعة؛ فإن الاتجاه العام لصادرات القطن يؤثر تأثيراً واضحاً في السلوك العام لصادرات تلك المجموعة.

وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي لهذه المجموعة من صادرات السلع الزراعية التقليدية، أن قيمة صادرات كل منها قد تعرضت للتقلب خلال فترة الدراسة (١٩٧٩-١٩٩٧) ووفقاً لتقديرات المعادلات الموضحة بالجدول رقم (٢)، فإنه من المتوقع أن تنخفض قيمة صادرات كل من: الأرز، والقطن، والبصل، والبرتقال، والبطاطس إلى نحو ١٦٩ ألف دولار، ٣٠ ألف دولار، ٣٥ ألف دولار، ١٠ آلاف دولار، ٨٠ ألف دولار، على

التوالى بحلول عام ٢٠١٠، وذلك مقابل قيمة كل منها التي بلغت نحو ٧١٣٦٣ ألف دولار
١١٠٢٢٣ ألف دولار، ١٢٨١٢ ألف دولار، ١٤٠٨٨ ألف دولار، ٤١٢٤٩ ألف دولار على
التوالى فى عام ١٩٩٧ (جدول رقم ٢) بالملحق الإحصائى).

وتشير الأشكال البيانية (رقم ١ ورقم ٥ بالملحق الإحصائى) إلى تطور الاتجاه العام
لقيمة صادرات هذه السلع الزراعية التقليدية خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٩٧ وتوقعاتها حتى
عام ٢٠١٠ .

* الصادرات الزراعية غير التقليدية :

شهدت الصادرات الزراعية غير التقليدية والمثلة فى مجموعة النباتات الطبية
والعطرية، ومجموعة الزهور ونباتات الزينة، تطوراً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة بفضل
الاهتمام الملحوظ بتطوير القدرات التصديرية لتلك الحاصلات الزراعية؛ مما كان له أكبر
الأثر فى زيادتها زيادة معنوية فى السنوات الأخيرة. وهذا ما توضحه نتائج التحليل
الإحصائى لهذه الصادرات (والموضحة بجدول رقم ٢)، ووفقاً للمعادلات رقم (٦)،
(٧) بهذا الجدول فمن المتوقع أن تبلغ كمية وقيمة الصادرات من النباتات الطبية
والعطرية نحو ١٩٥,٣٨ ألف طن، ٣١٨ مليون جنيه على التوالى بحلول عام ٢٠١٠،
وذلك مقابل كميتها وقيمتها فى عام ١٩٩٧ التى بلغت نحو ٤٨,٠٢ ألف طن، ٧٧,٤٧
مليون جنيه على التوالى. وتشير الأشكال البيانية رقم (٦)، ورقم (٧) بالملحق الإحصائى
إلى تطور كمية وقيمة هذه الصادرات.

ووفقاً للمعادلات رقم (٨)، (٩) فمن المتوقع أن تبلغ كمية وقيمة الصادرات من
الزهور ونباتات الزينة نحو ١٦,١١ ألف طن، ٢٦,٩ مليون جنيه عام ٢٠١٠ مقابل كميتها
وقيمتها عام ١٩٩٧ التى بلغت حوالى ٣,٢ ألف طن، ٤,٢٤ مليون جنيه على التوالى.
وتشير الأشكال البيانية رقم (٨)، (٩) لهذا الاتجاه فى تطور كمية وقيمة صادرات تلك
المجموعة السلعية.

* الأثر التعويضي للصادرات الزراعية غير التقليدية :

مما لا شك فيه أن الصادرات الزراعية غير التقليدية من الممكن أن تلعب دوراً بالغ الأهمية في تعديل الميزان التجاري الزراعي المصري، والذي يعاني من اختلال ضخم نتيجة تضخم حجم الواردات من السلع الزراعية الأساسية، مثل: القمح ومشتقاته. وطبقاً للاتجاه العام لتطور قيمة الصادرات الزراعية التقليدية (والتي تمثلها المعادلة رقم (١٠)) فمن المتوقع حدوث انخفاض تدريجي في قيمة تلك الصادرات خلال الفترة المقبلة إذا ما استمر هيكل الصادرات على النحو الموجود حالياً. (كما يتضح من الشكل البياني رقم (١٠)) أما بالنسبة لتطور قيمة الصادرات الزراعية غير التقليدية فمن المتوقع أن يستمر الاتجاه العام المتصاعد لها (والممثل بالمعادلة رقم (١١))، ومن المتوقع حدوث ارتفاع في قيمة تلك الصادرات خلال الفترات المقبلة إذا ما استمر هيكل الصادرات على النحو الموجود حالياً (كما يشير إلى ذلك الشكل البياني رقم (١١)). كما أنه من الممكن أن يزداد زيادة كبيرة إذا ما تم الاهتمام بتلك المجموعة من السلع والتي لمصر فيها مزية نسبية عالية في إنتاجها، وبإجراء المقارنة بين قيمة صادرات كل من السلع الزراعية التقليدية والسلع الزراعية غير التقليدية محل الدراسة، وبحل المعادلتين الممثلتين لهما (المعادلتان رقم (١٠)، (١١)) بياناً تبين أنه من المتوقع أن تتعادل قيمة الصادرات الزراعية غير التقليدية مع نظيرتها التقليدية في حدود عام ٢٠١١ (شكل رقم ١٢)، وبعد ذلك من المتوقع أن تزداد قيمة الصادرات الزراعية غير التقليدية عن نظيرتها التقليدية، ويظهر هنا بوضوح الأثر التعويضي لها.

٥- المزية النسبية والتنافسية لصادرات مصر من أهم السلع الزراعية غير التقليدية:

أظهر تحليل الاتجاه العام لصادرات مصر من السلع الزراعية غير التقليدية- من مجموعة النباتات الطبية والعطرية، ومجموعة الزهور ونباتات الزينة- أن هناك سوقاً عالمياً ضخماً أمام تلك الصادرات، وطلباً عالمياً متزايداً، وإزاء ما تمتلكه مصر من مزايا في إنتاج وتصدير النباتات الطبية والعطرية لجودة بعضها، أو ظهورها في غير مواعيد إنتاجها مقارنة بالدول الأخرى، وارتفاع قيمتها التصديرية، والطلب المتزايد عالمياً على

جدول رقم (٢) : نتائج تطبيق نماذج التوقع الإحصائي لتحليل الاتجاه العام لأهم المصادر الزراعية التقليدية وغير التقليدية في مصر خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٧)

| رقم المعاداة | المعاداة | الصورة الرياضية للمعاداة | قيمة معامل التحديد R2 | نسبة F |
|--------------|--------------------------------------|---|-----------------------|--------|
| ١ | المصادر الزراعية التقليدية | $Y_1 = 12070.43 e^{0.083288T}$ (2.84) (2.69) | 0.26 | 7.251 |
| ٢ | قيمة صادرات الأرز | $Y_1 = 665757.397 e^{-0.110317T}$ (3.89) (-4.89) | 0.56 | 23.91 |
| ٣ | قيمة صادرات البصل | $Y_1 = 5944.804 e^{0.054621T}$ (6.83) (4.25) | 0.49 | 18.068 |
| ٤ | قيمة صادرات البرتقال | $Y_1 = 75394.4318 e^{-0.07476T}$ (6.82) (4.25) | 0.32 | 9.652 |
| ٥ | قيمة صادرات البطاطس | $Y_1 = 23951.026 e^{0.01517T}$ (5.78) (2.41) | 0.21 | 5.79 |
| ٦ | المصادر الزراعية غير التقليدية | $Y_1 = 9691.126 - 2661.503T + 264.511T^2$ (2.44) (-2.91) (5.95) | 0.91 | 91.06 |
| ٧ | كمية صادرات النباتات الطبية والعطرية | $Y_1 = -1278.93 + 332.803T + 301.172T^2$ (-0.097) (0.109) (2.04) | 0.82 | 40.92 |
| ٨ | قيمة صادرات النباتات العلية والصلوية | $Y_1 = 1207.643 - 316.368T + 24.437T^2$ (1.98) (-2.26) (3.59) | 0.68 | 19.89 |
| ٩ | كمية صادرات الزهور ونباتات الزينة | $Y_1 = 1591.49 - 309.74T + 34.44T^2$ (1.23) (-1.04) (2.38) | 0.64 | 17.23 |
| ١٠ | قيمة صادرات الزهور ونباتات الزينة | $Y_1 = 662114 e^{-0.0050T}$ (8.33) (4.22) | 0.54 | 20.31 |
| ١١ | قيمة الصادرات الزراعية غير التقليدية | $Y_1 = 335.62X2 + 23.064X + 312.56$ (2.43) (3.564) (6.22) | 0.84 | 23.31 |

ملحوظة: تشير المعادلات إلى المتغيرات التالية: الأرقام بين الأقواس تعبر عن نسب التغيرات معاملات الانحدار. $T =$ العوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالزمن $Y_1 =$ القيمة التصديرية لصادرات السلعة في السنة t

هذه الحاصلات، فهي دلائل تشير إلى إمكانية مضاعفة الصادرات الحالية منها. من ناحية أخرى تتمتع مصر بإمكانيات كامنة للتوسع في إنتاج وتصدير الزهور ونباتات الزينة ولكن مازالت طاقتها التصديرية منها محدودة، ولا تتناسب مع إمكاناتها الزراعية المتاحة في هذا المجال. هذا إلى جانب أن مصر تواجه منافسة قوية في السوق العالمي من جانب الدول الأخرى المصدرة لهذه المجموعات السلعية؛ مما يعنى أن مفهوم التنافسية في الوقت الحاضر أصبح يرتبط بضرورة زيادة الإنتاجية، وتحسين الجودة، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. كما تعتمد القدرة التنافسية على كفاءة أداء العمليات التصديرية من ناحية عمليات التجميع، والتخزين، والتعبئة، والتغليف، والشحن، وعلى مدى الوفاء بمتطلبات التصدير من خلال استقرار السياسة التصديرية والمحافظة على الأسواق التقليدية بالإضافة إلى إمكانية فتح أسواق جديدة. ومن الممكن تحليل إمكانات القدرة التصديرية والتنافسية لمصر بالنسبة لهذه المجموعات السلعية للصادرات الزراعية غير التقليدية مع بعض الدول المنافسة لها في السوق العالمي لهذه الصادرات، وذلك بالاستعانة ببعض مؤشرات نمو صادرات مصر من هذه السلع والأسواق المصدرة لها، وباستخدام معيار المزية النسبية الظاهرة (RCA) Revealed Comparative Advantage

وفقاً لصيغة Balassa على النحو التالي

$$RCA = \frac{X_{IJ}}{XWJ} \div \frac{\Sigma XI}{\Sigma W}$$

حيث تمثل RCA = المزية النسبية الظاهرة

X = الصادرات .

I = الدولة .

J = السلعة .

W = العالم .

فإذا كانت صادرات الدولة I من السلعة J منسوبة إلى إجمالي صادرات العالم من هذه السلعة أكبر من إجمالي صادرات الدولة I منسوبة إلى إجمالي صادرات العالم، فإن معامل المزية النسبية الظاهرة (RCA) يكون أكبر من الواحد الصحيح، ويعنى ذلك أن الدولة تتمتع بمزية نسبية في تصدير هذه السلعة (٢٨).

٥-١- القدرة التنافسية لصادرات الزهور ونباتات الزينة :

وبقياس هذا المعامل في مصر والدول المنافسة لها في تصدير الزهور ونباتات الزينة عام ١٩٩٩ وجد أن قيمته في مصر بلغت نحو (١,٠٦) وهو يزيد عن مثيله في بعض الدول المنافسة لها في تصدير هذه المجموعة السلعية، مثل: إيطاليا (RCA = ٠,٩)، وبلجيكا (RCA = ٠,٠٤)، وأسبانيا (RCA = ٠,٨٧)؛ مما يعنى أن الفرصة متاحة لزيادة وتدعيم قدرة مصر التنافسية في صادراتها من هذا المنتج، ورفع كفاءتها الإنتاجية للحفاظ على مكانتها في السوق العالمى. ويلاحظ أن قيمة (RCA) مرتفعة في الدول الكبرى المصدرة للزهور ونباتات الزينة والمنافس القوى لمصر في السوق العالمى مثل كينيا (RCA = ٦٥,٧)، والإكوادور (RCA = ٣٣,٧٥)، وكولومبيا (RCA = ٣٣,١) وزيمبابوى (RCA = ١٩,٠)، وهولندا (RCA = ١٤,٤)، (جدول رقم ٣) كما أن هولندا تعتبر أكبر مصدر للزهور في العالم حيث تستحوذ على حوالى ٥٣٪ من الصادرات العالمية للزهور، وتأتى كولومبيا فى المرتبة الثانية بعد هولندا، حيث تستأثر بحوالى ٦,٩٥٪ من إجمالى صادرات الزهور فى العالم. كما يوجد مجموعة أخرى من الدول تستحوذ على نصيب واضح فى السوق العالمى لهذه الصادرات، منها: إيطاليا (٣,٧٪)، والدانمارك (٣,٦٪)، والإكوادور (٢,٧٪)، وإسرائيل (٢,١٪)، وكينيا (٢٪)، وزيمبابوى (٠,٧٦٪) وذلك فى عام ١٩٩٩ (جدول رقم ٤) (بالملحق الاحصائى)، ويلاحظ من هذه النسب أنه رغم انخفاض النصيب النسبى لصادرات كل من كولومبيا، وزيمبابوى، وكينيا، والإكوادور فى السوق العالمى لصادرات الزهور إلا أن هذه الدول تتمتع بمزية نسبية كبيرة فى تصدير هذه المجموعة السلعية مقارنةً بهولندا التى تعتبر أكبر مصدر للزهور فى العالم.

ويرجع ذلك إلى أن المناخ يعتبر من العوامل المحددة لإنتاج زهور القطف، كما تمثل درجة الحرارة، وطول فترة الإضاءة اليومية أساساً فى تحديد مواصفات الزهرة وتباين ألوانها، وبالتالي ارتفاع قيمتها، وقد شجع ذلك بلاد كثيرة على التخصص فى إنتاج الزهور، وتصديرها، والاستفادة بهذه المزية النسبية فى تنمية مواردها من العملات الأجنبية، كما لعب التقدم العلمى فى مجال الهندسة الوراثية مع استخدام أساليب التقنية الحديثة فى عمليات الخدمة الزراعية دوراً مهماً فى إضفاء نوع من التفوق فى الإنتاج من

حيث الكم والمواصفات، أدى الى تخصص بعض الدول فى إنشاء بورصات يتم من خلالها عقد صفقات بين البائعين والمشتريين، وتعتبر بورصة آسمير Aalsmeer فى هولندا أكبر البورصات العالمية لتجارة الزهور والتي يتبارى فيها يوميا وعلى مدار العام حوالى ٢٦٠٠ مصدر ومستورد فى دخول مزادات لبيع وشراء الزهور فى انحاء العالم. كما توجد بورصات مماثلة فى عدة دول مثل فرنسا وإسرائيل تقوم بنفس هذه العمليات.

ويرجع تمتع كينيا بميزة نسبية عالمية فى تصدير الزهور إلى ارتفاع المساحات المزروعة بالزهور بسرعة هائلة حتى بلغت نحو ١١٠٠ هكتار وملائمة المناخ للزراعة الجيدة، بالإضافة إلى إتجاه المصدرين الكينيين فى الفترة الأخيرة إلى استخدام أسلوب تصدير بوكيهات الزهور مباشرة إلى (السوبر ماركت) فى إنجلترا كأحد أساليب البيع الجديدة.

جدول رقم (٣) : معامل الميزة النسبية الظاهرة لصادرات مصر من الزهور ونباتات الزينة وأهم الدول المنافسة لها عام ١٩٩٩

| الـدولـة | قيمة معامل الميزة النسبية الظاهرة (%) |
|-----------|---------------------------------------|
| هولندا | ٤,١ |
| كولومبيا | ٣٣,١ |
| إيطاليا | ٠,٩ |
| الدانمارك | ٤,١ |
| بلجيكا | ٠,٠٤ |
| الإكوادور | ٣٣,٧٥ |
| إسرائيل | ٤,٥ |
| كينيا | ٦٥,٧ |
| أستراليا | ٠,٨٧ |
| زيمبابوي | ١٩,٠ |
| مصر | ١,٠٦ |

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بيانات غير منشورة.

كما تتمتع كولومبيا بالسمعة الطيبة لصادراتها من الزهور؛ لاهتمامها بجودة الإنتاج والمعالجة الجيدة التي تطيل من عمر الزهور، ويرجع ذلك إلى نظام المحافظة على الزهور في محطات الشحن في المطارات، والتي تتمتع بتجهيزات للتحكم في درجات الحرارة والرطوبة، علاوة على أن المناخ في كولومبيا يساعد على عمليات الإنتاج الجيد للزهور، من حيث: طول فترة الإضاءة، مع وفرة العمالة، والمياه الصالحة، مما أدى إلى جذب العديد من المنتجين والمستثمرين لهذه الصناعة.

وتعتبر الإكوادور، وزيمبابوي من الأسواق الناشئة في تجارة وتصدير الزهور، ورغم ذلك فإنها تتمتع بمزية نسبية عالية في التصدير لهذا المنتج، حيث إنهما من الدول سريعة النمو في هذا المجال؛ مما حقق لهما سمعة طيبة من حيث مستوى الجودة، إلا أن ارتفاع أسعار الشحن في زيمبابوي (٢,٥ دولار للكيلو) يعتبر العامل المقيد لصادراتها من الزهور على عكس الوضع بالنسبة لكينيا والإكوادور (٢٩).

* الطاقة التصديرية لمصر من الزهور ونباتات الزينة :

تتمتع مصر بمناخ وإمكانيات تمكنها من زراعة وإنتاج مجموعة الزهور ونباتات الزينة ، وتنحصر أغلبها ما بين ٥-٦ أصناف أهمها (الجلاديولس ، والورد البلدي ، وعصفور الجنة ، وقرنفل ، وجيبوفيللا ، وداليا) . وقد بلغ متوسط إنتاج مصر من هذه الزهور نحو ٣٠٥١,٧ طن خلال متوسط الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) ، وزادت المساحة المزروعة بها من حوالي ٦٧٣ فدان عام ١٩٩٨ إلى نحو ٧٢٩ فدان عام ٢٠٠٠ (جدول رقم ٥) بالملحق الإحصائي) وتعتبر أسواق ألمانيا الاتحادية ، وهولندا ، وإيطاليا ، والمملكة السعودية ولبنان ، والمغرب ، وسويسرا ، وفرنسا من أهم الأسواق التي تصدر إليها مصر الزهور ونباتات الزينة ، وقد زادت نسبة قيمة صادراتها لهذه الدول مجتمعة من حوالي ٣٣,٧ ٪ عام ١٩٩٨ إلى نحو ٣٦,٨ ٪ من إجمالي قيمة صادراتها من الزهور ونباتات الزينة عام ٢٠٠٠ .

بينما زادت قيمة إجمالي صادرات مصر من هذه المجموعة السلعية من حوالي ٤,٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى حوالي ٥,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ، بنسبة زيادة تقدر بنحو ٢٠,٢ ٪ (جدول رقم ٤) .

جدول رقم (٤) : أهم الأسواق العالمية لصادرات مصر من الزهور ونباتات الزينة خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) (القيمة بالآلاف جنيهه)

| الدولة | ١٩٩٨ | | ١٩٩٩ | | ٢٠٠٠ | |
|--|------|------|------|------|------|------|
| | قيمة | % | قيمة | % | قيمة | % |
| ألمانيا الاتحادية | ٥٠٠ | ١٠,٥ | ٦٠٠ | ١٠,٩ | ٤٠٠ | ٧,٠ |
| هولندا | ٤٠٠ | ٨,٤ | ٤٠٠ | ٧,٣ | ٧٠٠ | ١٢,٣ |
| الملكة السويدية | ٢٠٠ | ٤,٢ | ٢٠٠ | ٣,٦ | ٣٠٠ | ٥,٣ |
| إيطاليا | ١٠٠ | ٢,١ | ٤٠٠ | ٧,٣ | ٣٠٠ | ٥,٣ |
| لبنان | ١٠٠ | ٢,١ | ١٠٠ | ١,٨ | ١٠٠ | ١,٨ |
| المغرب | ١٠٠ | ٢,١ | ١٠٠ | ١,٨ | ١٠٠ | ١,٨ |
| سويسرا | ١٠٠ | ٢,١ | ١٠٠ | ١,٨ | ١٠٠ | ١,٨ |
| فرنسا | ١٠٠ | ٢,١ | ١٠٠ | ١,٨ | ١٠٠ | ١,٨ |
| إجمالي صادرات مصر من الزهور ونباتات الزينة | ٤٧٤٠ | — | ٥٥٠٠ | — | ٥٧٠٠ | — |

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، بيانات غير مشورة .

* المزية النسبية لإنتاج الزهور ونباتات الزينة في مصر :

وإذا كانت مصر تتمتع بمزية نسبية ظاهرة في تصدير الزهور ونباتات الزينة وفقاً لمعامل (RCA) ، فإنها تتمتع بمزية نسبية في إنتاج الزهور تفوق كثيراً من الدول المنافسة لها في حوض البحر المتوسط، حيث تتوفر لدى مصر الموارد المائية، وطبيعة التربة، وملائمة المناخ، والأيدي العاملة الرخيصة نسبياً، كل هذه العوامل تعطي إنتاجاً وبيعاً جيداً، وصادرات مرتفعة كماً وقيمة. وباستخدام صيغة معامل تكلفة الموارد المحلية (The Domestic Resource Cost (DRC) لقياس المزية النسبية للإنتاج وفقاً للصيغة التالية :

$$\text{معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)} = \frac{\text{التكلفة الاجتماعية لاستخدام الموارد المحلية}}{\text{القيمة الصافية للعملة الأجنبية المتولدة}}$$

فإذا كانت قيمة (DRC) أقل من واحد صحيح فهذا يعني أن الدولة تتمتع بمزية نسبية في الإنتاج لهذه السلع .

أي أن الموارد المستخدمة في إنتاج تلك السلعة قيمتها أقل من القيمة المضافة بالأسعار العالمية، بمعنى آخر أن الموارد تنتج أكبر من قيمتها. (٣٠)

وفي ضوء البيانات المتاحة، فقد اتضح أن مصر تتمتع بمزية نسبية عالية في إنتاج الزهور ونباتات الزينة، فقد بلغت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية في إنتاج الداليا حوالي (٢٩,٠ = DRC)، بينما بلغت قيمته في إنتاج الجلاد يوليس نحو (٠,١٨ = DRC) ذلك عام ١٩٩٩ (جدول رقم (٨) الملحق الإحصائي).

وهذه النباتات من أهم أصناف مجموعة الزهور ونباتات الزينة التي تصدرها مصر للسوق العالمي. ورغم أن مصر تتمتع بمزية نسبية في إنتاج الزهور ونباتات الزينة، وقدرة تنافسية في صادراتها من هذه المجموعة السلعية، إلا أن مصر لم تستغل حتى الآن مزيتها النسبية في تصدير الزهور في مواسم زيادة الطلب الخارجي عليها، والتي تناسب ظروف الإنتاج في مصر إلى حد كبير. فهناك دول منافسة لمصر وتقل عنها كثيراً في

إمكانيتها وطاقتها الإنتاجية، ولكنها تحتل نصيباً واضحاً في الصادرات العالمية للزهور ونباتات الزينة ويأتى في مقدمتها إسرائيل، حيث تتميز منتجاتها من الزهور بارتفاع درجة جودتها، للاهتمام بها في مراحل الإنتاج والتعبئة والتسويق، حيث يتم تجميع الزهور من مختلف أنحاء إسرائيل في ٨ محطات تبريد وبذلك يتمكن كل منتج صغير أن يصدر الزهور تحت ماركة واحدة، وهكذا تنخفض تكاليف المنتج وتصل تكاليف الشحن إلى ٧٠ دولاراً / كجم عام ١٩٩٦/٩٥ وهكذا يستطيع صغار المنتجين الإسرائيليين المنافسة في السوق العالمي، والتوسع في إنتاج هذه المنتجات، رغم تقييد إسرائيل بتوريد ٢٤,٥ ألف طن بدون ضرائب للسوق الأوروبية الموحدة، ورغم ارتفاع تكاليف العمالة ٨ مرات عن مثيلتها في دول شرق إفريقيا، والماء المتاح لديها ذو تكلفة عالية جداً، وعلى الرغم من ذلك، فإن إسرائيل تملك أكبر وأفضل خبراء في البحوث الزراعية والوراثية والخدمات الاستثمارية في التسويق والتصدير (٣١).

ومن أهم الأسباب التي تحد من استفادة مصر من الإمكانيات المتاحة لها في إنتاج وتصدير الزهور وتؤثر على قدرتها التنافسية في السوق العالمي هي:

- عدم توفر المعلومات التسويقية والتكنولوجية عن أسواق التصدير، ونظراً لأن قطاع تسويق الزهور ونباتات الزينة بالدول الأوروبية يتسم بالديناميكية والتغير السريع؛ فإن عدم توفر تلك المعلومات يجعل من الصعب على المنتج والمصدر المصرى وضع الخطط الإنتاجية والتسويقية السليمة، والتي تتفق وحاجة تلك الأسواق وتطورها السريع.

- الارتفاع المبالغ فيه في أسعار الشحن الجوي، وعدم توافر فراغات الشحن، حتى أن تكاليف شحن الطن من مصر قد يفوق - في العديد من الحالات - تكاليف شحن نفس الطن من دول تبعد عن السوق أضعاف مصر، مثل: كينيا، ودول شرق إفريقيا، وتايلاند، وكولومبيا، وغيرها (٣٢).

- عدم توافر معدات وأدوات الحفاظ على المنتج، والجهل بالأساليب السليمة لمعاملات ما بعد الحصاد، مما يؤدي إلى التدهور السريع لزهور القطف بعد وصولها إلى أسواق التصدير، ويخلق سمعة سيئة للمنتج المصرى.

- عدم وجود سوق محلي مزدهر لتجارة الزهور لتشجيع المنتجين على الاستمرار في الزراعة، وتقليل درجة المخاطرة بالنسبة للمصدرين بحيث يمكن تصريف الإنتاج في حالة وجود ظروف استثنائية(٣٣) .

٥-٢ القدرة التنافسية لصادرات النباتات الطبية والعطرية:

تشير بعض الدراسات إلى أنه يوجد نحو ألفي نوع من النباتات الطبية والعطرية تنمو في مصر، ويستزرع منها للأغراض الاقتصادية حوالي ستين نوعاً، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن هناك من ١٢ - ٢٠ صنفاً فقط تقوم مصر بتصديره فعلياً بكميات تجارية تصل لحوالي ٩٠٪ من إنتاجها، وهي الأصناف التي تتم زراعتها تقليدياً، ولها حجم طلب عالمي كبير، وأهم هذه الأصناف: (زيت وعجينة الياسمين، والعترة، وشيح البابونج، والكركدية، والبردقوش، والنعناع، والريحان، والشمر، والكزبرة، وأنواع أخرى من أصناف العطاراة) . وتجدر الإشارة إلى أن مصر تمتلك شهرة عالمية في استخلاص وإنتاج زيت العترة، وعجينة الياسمين وتأتي في مقدمة دول العالم المصدرة لهذه الأصناف(٣٤) .

وتتمتع مصر بمزية نسبية ظاهرة في تصدير النباتات الطبية والعطرية حيث بلغت قيمة معامل (RCA) حوالي ٣,١ عام ١٩٩٩(٢٥) .

ويلاحظ أن هناك طلباً عالمياً متزايداً على النباتات الطبية والعطرية، والسوق العالمي من الصادرات والواردات لهذه المجموعة السلعية كان يمتاز بوجود فائض في الطلب عام ١٩٩٦، ١٩٩٧ بلغت قيمته حوالي ٧٧٩,٣ مليون دولار، ٢٥٦,٧ مليون دولار على التوالي. بينما حقق سوق هذه الأصناف السلعية عجزاً في الطلب في عامي ١٩٩٨، ١٩٩٩، بلغت قيمته نحو ٤٠٢,٧ مليون دولار، ٥٨٧,٤ مليون دولار على التوالي. وقد تناقصت قيمة الصادرات العالمية لمجموعة النباتات الطبية والعطرية من حوالي ٨٩١٩,٩ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ما يقرب من ٧٥٠٠,٦ مليون دولار عام ١٩٩٩، أي تناقص بنسبة بلغت حوالي ١٥,٩٪ خلال هذه الفترة.

بينما امتازت الواردات العالمية منها بالتذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩) حتى بلغت قيمتها نحو ٨٠٨٧,٠٤ مليون دولار عام ١٩٩٩ (جدول رقم (٥)).

جدول رقم (٥):

قيمة التجارة العالمية للنباتات الطبية والعطرية
خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩).

(القيمة بالمليون دولار)

| السنة | الواردات | الصادرات | الفائض والعجز |
|-------|----------|----------|---------------|
| ١٩٩٦ | ٨١٤٠,٦ | ٨٩١٩,٩٨ | ٧٧٩,٣٤ |
| ١٩٩٧ | ٧٩٨٨,٠٤ | ٨٢٤٤,٧٤ | ٢٥٦,٧٠٢ |
| ١٩٩٨ | ٨٢٢٧,٠٨ | ٧٨٢٤,٣٦ | (٤٠٢,٧٢) |
| ١٩٩٩ | ٨٠٨٧,٠٤ | ٧٥٠٠,٦٤ | (٥٨٦,٤٠) |

ملحوظة : الأرقام بين الأقواس سالبة

المصدر: جمعت وحسبت من : United Nations Statistics Division FAS Global Agricultural Trade System Using Data From the UN Statistical Office

وتبلغ نسبة صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية حوالي ١٩,٠٪، ٢٠,٠٪ عام ١٩٩٨، ١٩٩٩ على التوالي من إجمالي صادرات العالم من هذه المجموعة السلعية. (٣٦) وفي ضوء البيانات المتاحة وجد أن النصيب النسبي لقيمة صادرات التوابل لأهم الدول المنافسة لمصر من إجمالي صادرات العالم لهذه الأصناف عام ١٩٩٨ هي: إندونيسيا (١٤,٨٪)، والهند (١٢,٥٪)، والصين (٧,٩٪)، وماليزيا (٦,٢٪). والبرازيل (٥٪)، وفيتنام (٣,٤٪). وسيريلانكا (٣,٤٪) (٣٧).

* الطاقة التصديرية لمصر من النباتات الطبية والعطرية:

بلغ متوسط قيمة صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية حوالي ١٥,٨٧ مليون دولار خلال متوسط الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٠)، وبلغت نسبة زيادتها ما يقرب من ١٥,١٪ عن نفس الفترة. وقد حدث تحسن ملحوظ في قيمة صادرات مصر من هذه المجموعة السلعية إلى أهم الأسواق العالمية حيث زادت قيمة صادراتها كنسبة من إجمالي صادراتها من النباتات الطبية والعطرية إلى ألمانيا الاتحادية من ٢٠,١٪ عام ١٩٩٨، إلى ٢٤,٢٪ عام ٢٠٠٠، وإلى إيطاليا من ٥,٣٪ إلى ٦,٦٪، وإلى أسبانيا من ٣,٤٪ إلى نحو ٥٪، وإلى روسيا الاتحادية من ٤,٣٪ إلى ٧,٦٪، وإلى بولندا من ٠,٩٪ إلى حوالي ١,٥٪ عن نفس الفترة. مما يشير إلى اتساع السوق العالمي أمام هذه الصادرات المصرية، وقدرتها على النفاذ لكثير من دول أوروبا، هذا إلى جانب الفرص المتاحة لها في أسواق دول أخرى تستوعب نسباً واضحة من هذه الصادرات مثل: إنجلترا، وهولندا، وفرنسا؛ فقد بلغ متوسط قيمة صادرات مصر إليها حوالي ١,١٢، ٠,٨٥، ٠,٣٨ مليون دولار على التوالي خلال متوسط الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٠)، وبنسبة قدرها ٧٪، ٥,٣٪، ٢,٤٪ على التوالي من إجمالي صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية.

كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الأسواق التي تصدر إليها مصر هذه المجموعة السلعية؛ حيث بلغ متوسط قيمة صادراتها إلى هذه السوق نحو ٤,٧٤ مليون دولار بنسبة قدرها ٢٩,٨٪ من إجمالي صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية خلال متوسط الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) (جدول رقم ٦).

ويلاحظ أن مصر تصدر ما يقرب من ٧٠٪ و ٨٥٪ من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الشمر، والريحان على التوالي (٣٨).

وبالنسبة لأهم أصناف صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية، فقد زادت قيمة صادراتها من كل من زيت وعجينة الياسمين، وزيت العتر، والبردقوش، والنعناع والكركديه استجابة لتزايد الطلب العالمي عليها، وبلغت نسبة الزيادة في صادرات هذه السلع نحو ٢١٪، ٥٦٪، ١٦,٧٪، ١٧,١٪، ٤٢,٥٪ على التوالي خلال الفترة (١٩٩٨ -

(القيمة بالمليون دولار)

جدول رقم (٢١) : أهم الأسواق العالمية لصادرات مصر من النباتات الطبية والطرية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٠)

| الدولة | ٢٠٠٠ | | ١٩٩٩ | | ١٩٩٨ | |
|--|-------|------|-------|------|-------|------|
| | قيمة | % | قيمة | % | قيمة | % |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٤,٤ | ٣٣,٢ | ٥,٠ | ٣١,٨ | ٤,٨٢ | ٣١,٨ |
| ألمانيا الاتحادية | ٤,٢٢ | ١٨,٦ | ٢,٨٠ | ٢٠,١ | ٣,٠٥ | ٢٠,١ |
| روسيا الاتحادية | ١,٣٢ | ٤,٧ | ٠,٧١ | ٤,٣ | ٠,٦٦ | ٤,٣ |
| إنجلترا | ١,٢٠ | ٧,١ | ١,٠٦ | ٧,٢ | ١,٠٩ | ٧,٢ |
| إيطاليا | ١,١٥ | ٤,٢ | ٠,٦٣ | ٥,٣ | ٠,٨٠ | ٥,٣ |
| هولندا | ٠,٩٥ | ٥,٣ | ٠,٧٩ | ٥,٤ | ٠,٨٢ | ٥,٤ |
| أسبانيا | ٠,٨٧ | ٣,٠ | ٠,٤٥ | ٣,٤ | ٠,٥٢ | ٣,٤ |
| فرنسا | ٠,٣٨ | ٢,٠ | ٠,٣١ | ٢,٠ | ٠,٤٥ | ٢,٠ |
| بولندا | ٠,٢٧ | ١,٦ | ٠,٢٥ | ٠,٩ | ٠,١٤ | ٠,٩ |
| كندا | ٠,٢٣ | ١,٠ | ٠,١٦ | ١,٣ | ٠,١٩ | ١,٣ |
| النرويج | ٠,٢٢ | ١,٥ | ٠,٢٢ | ٢,٤ | ٠,٣٦ | ٢,٤ |
| أستراليا | ٠,١٨ | ١,٢ | ٠,١٧ | ١,٥ | ٠,٢٢ | ١,٥ |
| اليابان | ٠,١٦ | ٠,٧ | ٠,٠١ | ١,٩ | ٠,٢٩ | ١,٩ |
| فنزويلا | ٠,١٦ | ٢,٠ | ٠,٢٩ | ١,١ | ٠,١٧ | ١,١ |
| الدومينيكا | ٠,١٦ | ٠,٨ | ٠,١٣ | ١,٠ | ٠,١٦ | ١,٠ |
| بلجيكا | ٠,١٢ | ٠,٧ | ٠,١١ | ١,٠ | ٠,١٥ | ١,٠ |
| اليونان | ٠,٧ | ٠,٧ | ٠,١١ | ١,٢ | ٠,١٨ | ١,٢ |
| إجمالي صادرات مصر من النباتات الطبية والطرية | ١٧,٤٣ | --- | ١٥,٠٣ | --- | ١٥,١٤ | --- |

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - نقطة التجارة الدولية - بيانات غير مشورة.

(٢٠٠٠) وذلك باستثناء شيخ البابونج، الذى شهدت قيمة صادراته انخفاصاً ملحوظاً، حيث انخفضت من حوالى ١٣,٢٥ مليون جنيه عام ١٩٩٨ إلى نحو ١١,٥ مليون جنيه عام (٢٠٠٠) (جدول رقم (٧))؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض المساحة المنزرعة به من حوالى ١١,٠١ ألف فدان عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٧,١ ألف فدان عام ٢٠٠٠ (جدول رقم (١٠) بالملحق الإحصائى).

وتعتبر كل من هولندا، واليابان، والسعودية، وإنجلترا، وسويسرا من أهم الدول المستوردة لزيت الياسمين من مصر، بينما تعتبر كل من فرنسا، واليابان، وسويسرا، وروسيا الاتحادية من أهم الدول المستوردة لعجينة الياسمين. أما عن صادرات مصر من زيت العتر والبردقوش، والنعناع، والكركديه فإن أهم الدول المستوردة لها هي: ألمانيا، وهولندا، وإنجلترا، وفرنسا، والهند، وإيطاليا، والسعودية، وتونس، وتركيا، واليونان، وإسرائيل، وإسبانيا(٣٩).

* المزية النسبية لإنتاج النباتات الطبية والعطرية فى مصر:

تتوافر لمصر مزايا نسبية واضحة لإنتاج مجموعة النباتات الطبية والعطرية وتصديرها للخارج؛ حيث إنها تصدر مايقرب من ٩٠٪ من إنتاجها للسوق العالمى، وتبلغ المساحة المزروعة بهذه النباتات حوالى ٤٠ ألف فدان، ومازال المجال مفتوحاً أمامها لمزيد من الصادرات فى هذا السوق؛ نظراً لعدم خضوعها لنظام الحصص التصديرية، مع تزايد الطلب العالمى عليها للاستهلاك المباشر والتصنيع؛ حيث بلغت نسبة استخدامها كمدخلات فى صناعة الأدوية حوالى ٢٤٪، ومن المتوقع أن تزداد إلى نحو ٣٦٪ فى السنوات القادمة؛ ولذلك فإن مصر أمامها فرصة لإنتاجها بالطرق العضوية، من ناحية أخرى فإن احتياجات هذه النباتات من المياه منخفضة، ومن ثم فهي محاصيل موفرة لاستهلاك الموارد المائية. كما أنها تمتاز بالاستخدام الكثيف للعمالة، ورغم ارتفاع أجور العمالة إلا أنها مازالت منخفضة مقارنة بمعدلاتها فى الدول الأخرى المنافسة لمصر.

ويتطبيق معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) على إنتاج بعض أصناف النباتات الطبية والعطرية، وجد أن مصر تتمتع بمزية نسبية فى إنتاج الياسمين (DRC = ٠,٧٧) والعتر (DRC = ٠,٢٧) والكمون (DRC = ٠,٥٦) والشمر (DRC = ٠,٧٤) (٤١)

جدول رقم (٧) : صادرات مصر من أهم أنواع النباتات الطبية والعطرية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٠) (القيمة بالآلاف جنيهه)

| الدولة | ١٩٩٨ | | ١٩٩٩ | | ٢٠٠٠ | |
|---|-------|------|-------|------|-------|-------|
| | قيمة | % | قيمة | % | قيمة | % |
| زيت وصحيفة الياسمين | ٨١٣٠ | ١٥,٧ | ٨٤٠٥ | ١٦,٤ | ٩٨٥٧ | ١٦,٦ |
| زيت العود | ٤٧٨٠ | ٩,٣ | ٧١٦٠ | ١٣,٩ | ٧٤٨٠ | ١٢,٦ |
| شايح البوربونج | ١٣٢٥٠ | ٢٥,٧ | ١٢٨٥٠ | ٢٥,٠ | ١١٥٤٠ | ١٩,٥ |
| الببرونج | ١٠١٤٢ | ١٩,٦ | ٩١٨٠ | ١٧,٩ | ١١٨٤٠ | ١٩,٩٨ |
| الزنجبيل | ٤٣٨٠ | ٨,٥ | ٤٠٤٠ | ٧,٩ | ٥١٣٠ | ٨,٦ |
| الكركديه | ٤١٤٨ | ٨,٠ | ٤٠٦٠ | ٧,٩ | ٥٩١٠ | ٩,٩٧ |
| إجمالي صادرات مصر من النباتات العطرية والعطرية | ٥١٦٤٠ | — | ٥١٣٨٠ | — | ٥٩٢٦٢ | — |

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعمية العامة والإحصاء - بيانات غير منشورة

وفى واقع الأمر، على الرغم من أن مصر تتمتع بمزية نسبية فى إنتاج النباتات الطبية والعطرية، ومزية تنافسية ظاهرة فى تصديرها لهذه المنتجات، إلا أن تباطؤ معدلات نمو الصادرات المصرية من هذه المجموعة السلعية يرجع لمجموعة من الأسباب أهمها :

- تذبذب المساحة المنزرعة، وارتفاع مستوى التكاليف الإنتاجية للقدان، وصغر حجم الحيازات وتبعثرها مما يؤدى لارتفاع تكاليف أداء العمليات الزراعية، بالإضافة إلى الحاجة لعمالة كثيفة، لاسيما فى العملية الإنتاجية النهائية، وتعارضها مع مواعيد حصاد المحاصيل المنافسة للنباتات الطبية والعطرية(٤٢) .

- استقطاع ١٪ ضرائب من المنبع على صادرات النباتات الطبية والعطرية، وفرض ضرائب تجارية على الأرباح؛ مما يزيد من التكاليف التصديرية لهذه المنتجات ويحد من قدرتها التنافسية .

- ارتفاع نوالين الشحن ورسوم الحاويات الخاصة بتصدير النباتات الطبية والعطرية باعتبارها أحد المكونات الرئيسة للتكلفة التصديرية؛ مما يؤثر على القدرة التنافسية للصادرات المصرية من هذه المنتجات فى السوق العالمى، فى الوقت الذى تقوم فيه بعض الدول النامية مثل: تونس بتحمل ٥٠٪ من نولون الشحن للمصدر التونسى فى إطار نظام للحوافز(٤٣) .

- التقلبات الحادة فى إنتاجية وأسعار تكلفة النباتات الطبية من موسم إنتاجى لآخر، مما يعرض المصدرين لخسائر كبيرة.(٤٤)

- التعقيدات فى إجراءات التصدير وعمليات التخليص الجمركى؛ نظراً لضرورة الحصول على كثير من الموافقات من جهات متعددة، وكذا عند استرداد الرسوم لتسوية الشهادات حيث تستغرق عملية المراجعة ورد الرسوم أكثر من سنة، بالرغم من التصريحات المستمرة للمسئولين بأن الرد يتم خلال أسبوع .

- ارتفاع نسبة الفوائد والمصاريف البنكية بالنسبة لتمويل مستقدمات تصدير النباتات الطبية والعطرية، حيث إن ظروف الدخول فى المنافسة الشرسة مع دول أخرى تدفع

المصدر إلى إعطاء تسهيلات دفع للمستوردين بالخارج تصل إلى ستة شهور، وحيث إن الفائدة المفروضة تصل إلى ١٤ - ١٦٪ في مصر مقارنة بـ ٦ - ٨٪ في معظم الدول المنافسة لها فإن التكلفة التمويلية الناتجة عن منح المصدر المصري لتسهيلات ائتمانية لعملائه بالخارج مرتفعة جداً وتؤدي إلى إحجام المصدر عن إعطاء مثل هذه التسهيلات والتي يمكن أن تزيد من رقم الصادرات المصرية.

- انخفاض القوة التفاوضية للمصدر المصري؛ نتيجة الاتجاه العالمي للشركات بالاندماج لتكوين كيانات كبيرة قوية مع عدم وجود مؤسسات مصرية لمواجهة هذه التكتلات وكذا عدم وجود الحوافز لتشجيع اندماج الشركات المحلية.

- صدر منذ أربع سنوات قرار وزارى من وزير الزراعة بتحليل جميع الصادرات المصرية من النباتات الطبية والعطرية، عن طريق المعمل المركزى للمبيدات لتحليل بقايا المبيدات نظير رسوم مرتفعة للغاية (حوالى ٢٠٠ جنيه لكل صنف)، وبالنظر إلى طبيعة الصادرات من هذه الأصناف، يلاحظ أن الحاوية فى أحيان كثيرة تحتوى على أكثر من ٣ أصناف، مما يمثل تكلفة إضافية لا مجال لها خاصة إذا كان هذا التحليل غير مطلوب من الدول أو الشركات المستوردة، كما أنه لا يؤخذ به فى الاعتبار عند التصريح بالشحن أو التصدير.

- من الأسباب التى أدت إلى فقدان مصر للعديد من أسواقها بالخارج ظهور دول أخرى استغلت فرصة ارتفاع أسعار صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية لتقوم بزراعة مساحات شاسعة بتكلفة اقتصادية، وغزو أسواق مصر التقليدية، ومن أهم هذه الدول كندا، وأستراليا، وأهم سبب لهذه الظاهرة هو تثبيت سعر الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى على مدى ١٠ سنوات تقريباً (خلال فترة التسعينات. بالرغم من وجود تضخم تراكمى على مدى العشر سنوات بلغ أكثر من ٨٠٪ فى الوقت الذى قامت فيه دول منافسة أخرى كإندونيسيا، وتركيا، واندونيسيا بتخفيض قيم عملتها للمحافظة على تنافسية صادراتها(٤٥) .

٦- رؤية مستقبلية لصادرات مصر من السلع الزراعية غير التقليدية محل الدراسة:

تواجه الصادرات المصرية من السلع الزراعية غير التقليدية محل الدراسة مجموعة من الصعوبات والمشاكل العامة، تؤثر بشكل واضح على قدرتها التنافسية ونفاذها إلى السوق العالمي، أهمها ما يلي :

- ارتفاع تكاليف الحصول على البذور، والشتلات، ومستلزمات الإنتاج من معدات، وآلات ومستلزمات التعبئة والتغليف، وغيرها من مستلزمات الإنتاج الحديثة، والتي تعد جزءاً حيوياً وكبيراً من تكاليف الإنتاج لنباتات الزهور والزينة، والنباتات الطبية والعطرية، ويرجع ذلك إلى فرض الرسوم الجمركية على واردات مصر من هذه المستلزمات بالإضافة إلى عدم تمتع منتجى ومصدرى هذه المجموعات السلعية (والمنتجات الزراعية بصفة عامة) بنفس المعاملة التي يلقاها المنتجون والمصدرون بالقطاع الصناعى من استرجاع قيمة الرسوم والضرائب المدفوعة على مستلزمات الإنتاج عند تصدير المنتج النهائى.

- عدم إدراك المنتجين والمصدرين المصريين للأهمية والتأثير الكبير على التجارة الدولية - خاصة فى الدول المتقدمة - لبعض المفاهيم الحديثة، مثل: الأمان الاستهلاكى والزراعة الحيوية، والتنمية المتواصلة، والحفاظ على البيئة، مع أن وضع العلامات الدالة على مراعاة تلك العوامل على العبوات يلعب دوراً كبيراً ومتزايداً فى درجة إقبال مستهلكى الزهور ونباتات الزينة على الشراء، كما أن دخول النباتات الطبية والعطرية فى الغذاء وصناعة الأدوية يجعل المستوردين والمستهلكين لهذه المنتجات يحرصون على توافر هذه المفاهيم.

- انعدام الدعاية للمنتج المصرى، وقصور الأنشطة التسويقية فى أسواق التصدير؛ ويرجع ذلك إلى نقص الموارد المالية للهيئات المعنية بذلك، حيث إن الارتقاء بمستويات جودة السلعة وتخفيض تكلفتها التصديرية لا يعنى انسيابها فى الأسواق الخارجية ما لم يسبقها ويصاحبها أنشطة ترويجية وتسويقية ملائمة.

وذلك على عكس ما يفعله العديد من الدول المنافسة، مثل: إسرائيل حيث لا تكاد تخلو مطبوعة أوروبية تهتم بقطاع الزهور ونباتات الزينة في أوروبا من إعلان أو أكثر عن المنتجات الإسرائيلية، ولقد تطورت الدعاية الإسرائيلية لتشمل التلفزيون، وحتى شبكة المعلومات الدولية على أجهزة الكمبيوتر، وهذه العملية مهمة جداً في تعريف المستوردين بالطاقات التصديرية (٤٦) .

- انعدام الربط بين أجهزة البحث العلمي في الجامعات، ومراكز البحوث وبين منتجي ومصدرى نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية في مصر، وإغفال المنتجين المصدرين لطاقات التحديث والتطوير الكبيرة التي يمكن أن توفرها تلك الخبرات البحثية الممتازة بدلاً من الاعتماد على خبرات أجنبية تجهل الطبيعة، والظروف، والخصائص الاجتماعية، والاقتصادية في مصر.

- ارتفاع تكاليف الشحن بعد فرض رسوم مخاطر الحرب التي فرضت على مصر ومجموعة دول أخرى بما فيها إسرائيل بعد أحداث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى ارتفاع تكاليف نوالين الشحن لصادرات مصر إلى دول شمال أوروبا لأكثر من ٣ أضعاف ما كانت عليه مما أثر سلباً على قدرة مصر التنافسية.

ولمعالجة الصعوبات والمشاكل التي تواجه صادرات مصر من السلع الزراعية غير التقليدية- محل الدراسة- فإن البحث يوصى بتبنى مجموعة من السياسات الاقتصادية القادرة على رفع الكفاءة التصديرية لهذه المنتجات، وغزو الأسواق العالمية بقوة لمواجهة المنافسة الشديدة إقليمياً (من تركيا وإسرائيل وإيران) ودولياً. وتتخلص أهم هذه السياسات المقترحة فيما يلي:

* تبني سياسة الإنتاج من أجل التصدير، وليس تصدير الفائض من هذه السلع التي تمتاز بالجودة المرتفعة، والعائد المرتفع، والاستهلاك المحدود من المياه التي تعتبر من أهم تحديات القرن القادم للإنتاج الزراعي، وتشجيع الإنتاج المخصص للتصدير في الأراضي الجديدة (مثل الزراعة في منطقة توشكى، والوادي الجديد) .

* الاهتمام بعمليات الترويج والدعاية لصادرات مصر من هذه السلع في الأسواق الخارجية بكافة أساليب الدعاية والإعلان، وبمختلف الوسائل (مثل النشرات، والمعارض الزراعية) التي تنتشر بالدول الأجنبية؛ بهدف زيادة الطلب على هذه المنتجات في أسواقها التقليدية، وفتح أسواق جديدة لها. فعلى سبيل المثال السوق الياباني لواردات الزهور تتزايد وارداته من سنة لأخرى، وتعتبر هولندا المصدر الرئيس لهذا السوق ويستطيع المصدر المصري لهذا المنتج أن يغزو هذا السوق من خلال الاستفادة من الإعفاءات الجمركية التي تقدمها اليابان على وارداتها من الزهور، والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها منظمة التجارة الخارجية اليابانية (الجيرو) بالقاهرة بمراكزها الخمسة التي تساند رجال الأعمال، وتهدف لتسهيل التقاء المصدر بالمستورد، حيث يمكن للمصدر المصري الاتصال بمكتب (الجيرو) الذي سيساند طلب المصدر من خلال المركز الرئيس له في طوكيو. بالإضافة إلى إمكانية التعاون مع بعض الشركات اليابانية لتخصيص بعض المناطق لزراعة أنواع الزهور التي تطلبها السوق اليابانية.

* تذليل كافة العقبات، والإجراءات الإدارية والبنكية والجمركية المختلفة المعوقة لعمليات تصدير هذه المنتجات. وذلك بخفض أو إعفاء الواردات من الآلات، والمعدات، والبذور والشتلات وغيرها من الواردات الخاصة بهذه المنتجات من الرسوم الجمركية، وقيام البنك المركزي بتمويل البنوك التجارية على مستندات التصدير بأسعار فائدة تقل عن الأسعار السائدة بنسبة ٥%، أيضا تخفيض نوالين الشحن ورسوم الحاويات لخفض التكلفة التصديرية، في إطار نظام للحوافز يتحمل تكاليف هذا التخفيض، مع ضرورة تطبيق نظام Tax Rebate على صادرات مصر الزراعية. ويلاحظ أن هذا النظام بدأ تطبيقه على الصادرات الصناعية.

* تكوين بنوك خاصة للمعلومات التسويقية، تقوم بتوفير البيانات الفورية المتدفقة وبثها في نفس أوقات ورودها؛ وذلك لرفع معدلات الأداء في العملية التصديرية.

* ضرورة الاهتمام بإنشاء مؤسسة Association على غرار منظمة تجارة التوابل الأمريكية ASTA تمثل فيها الشركات العاملة في مجال الإنتاج والتصدير للنباتات الطبية والعطرية ويكون لها صلاحيات وضع الأنظمة واقتراح القوانين اللازمة لتنظيم وتعظيم

هذه الصناعة. وكذلك اقتراح إنشاء جمعية، أو اتحاد للمصدرين، أو تعاونيات تسويقية لمنتجى الزهور تقوم بتجميع الزهور وتسويقها بالأسلوب المناسب؛ فيحصل المزارعون على أسعار مجزية، كما تقوم هذه التجمعات بإعداد طائفة متخصصة لشحن الزهور يومياً كما هو معمول به فى إسرائيل وغيرها من بعض الدول.

* قيام الدولة - عن طريق المنح والمعونات - بالحصول على قرض بشروط ميسرة لإنشاء وحدة تعقيم بالإشعاع IRRADIATION عند أحد المنافذ الجمركية لخدمة الصادرات المصرية من التوابل والأعشاب، ويمكن أن يتحمل المصدرون تكاليف تشغيل هذه المحطة من حصيلة الرسوم التى تفرض لكل طن يتم تعقيمه، مع ملاحظة أن تعقيم المنتجات المصرية سوف يؤدي إلى رفع القيمة المضافة، وبالتالي سعرها التصديرى لدول العالم المختلفة، وهذا النظام معمول به فى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية (٤٧).

* ضرورة اتجاه السياسة الاقتصادية فى مجال تصدير هذه المنتجات الزراعية؛ لمحاولة الاستفادة من التجارة الخارجية فى تحسين الوضع الاقتصادى فى الميزان التجارى، من خلال اتباع سياسة حديثة للتصدير، بالتحول من الاهتمام بتصدير السلع الزراعية غير التقليدية محل الدراسة بصورتها الخام، إلى محاولة تصنيع ما يمكن تصنيعه منها حالياً، وتصديره فى شكل منتجات مصنعة (عجائن الياسمين، الزيوت العطرية)، وتصنيع بعض الأعشاب والنباتات الطبية التى تعتبر مواد خام لصناعة الأدوية يؤدي لزيادة القيمة المضافة فى قطاع التجارة الخارجية. وتتيح أحد أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية -الخاصة بتخفيض التصاعد الجمركى على صادرات السلع نصف المصنعة والمصنعة - الفرصة أمام مصر للاستفادة من تصدير منتجاتها الزراعية المصنعة. ويمكن أن يتم هذا التصنيع فى إطار جذب رأس المال الأجنبى والعربى لإقامة الشركات والمصانع الخاصة بها محلياً.

كما تزداد أهمية هذا التحول الاقتصادى المطلوب فى صادرات مصر الزراعية مع التنبؤ باستمرار انخفاض التوسع فى صادرات الدول المصدرة للمواد الأولية نتيجة انخفاض مرونة الطلب الداخلية عليها بالمقارنة بارتفاعها على صادرات السلع المصنعة.

* الاهتمام بضرورة إنعاش السوق المحلى للطلب على النباتات الطبية والعطرية، والزهور ونباتات الزينة؛ لمعادلة نقص التصدير فى بعض المواسم؛ وبالتالى الحفاظ على الأسعار والمساحات المزروعة بها هذه المنتجات (٤٨).

* البحث عن حلول لميكنة العمليات الزراعية فى زراعة النباتات الطبية والعطرية خاصة فى الأراضى الجديدة وفى المساحات كبيرة، وضرورة إنشاء وحدات تصنيع للتغلب على مشاكل النقل، والتغلب أيضا على ارتفاع أسعار العمالة وندرتها بهذه الأراضى.

* اهتمام الجهات المسئولة ومصحة الجمارك بإعادة تصنيف مجموعة النباتات الطبية والعطرية؛ لإمكانية حصر بعض الأصناف التى تمتاز فيها مصر بمزية نسبية فى التصدير مثل الريحان، ولكنها لم تظهر ضمن السلع المصدرة بشكل مستقل، وإنما تدرج ضمن بعض مجموعات السلع التجارية.

خاتمة:

يتضح من العرض السابق للدراسة أن مصر تملك العديد من المزايا والإمكانات التى تجعلها دولة متفوقة فى إنتاج الزهور ونباتات الزينة، والنباتات الطبية والعطرية، ولها قدرة تصديرية تنافسية فى الأسواق العالمية. والواقع الجغرافى لمصر يوفر لها مزية تنافسية كبيرة لقربها من أسواق الدول المستهلكة؛ بما يحقق لها نجاحاً كبيراً لو أمكن استغلاله .

ولكن الواقع التصديرى لمصر لهذه المنتجات الزراعية غير التقليدية، يشير إلى عدم الاستفادة القصوى من هذه الإمكانيات، لضآلة نسبة صادراتها من هذه المجموعات بالنسبة إلى إجمالى صادراتها من الحاصلات البستانية، كما لا يتناسب الإنتاج والتصدير منها مع الموارد الزراعية المتاحة، والخبرات المتوفرة، وقد تم التعرف على بعض المشاكل الإنتاجية، والتسويقية، والتصديرية المهمة الخاصة بهذه المنتجات. ولكن على الرغم من تبنى الدولة لبعض الإجراءات والسياسات التى تهدف إلى تشجيع تصدير

هذه المنتجات الزراعية غير التقليدية، إلا أنها مازالت محدودة، فعلى الرغم من خفض معدل التعريف الجمركية الخاصة بزهور القطف إلى ٤٠٪ لتشجيع استيراد مستلزمات إنتاجها إلا أنها مازالت مرتفعة، والأمر يحتاج إلى إعادة النظر فيها تيسيراً على المنتجين لتشجيع وزيادة الصادرات منها.

من ناحية أخرى يجب أن تتبنى الدولة فعلياً (وليس بالتصريحات) سياسة مشجعة لعملية التصدير لهذه المجموعات الزراعية التصديرية غير التقليدية، وضرورة التحرك السريع من جانب المسؤولين في الدولة لمواجهة مشكلة فرض رسوم مخاطر الحرب بعد أحداث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية. ففي الوقت الذي تحركت فيه الحكومة الإسرائيلية ونجحت في إلغاء هذه الرسوم الإضافية على صادراتها خلال الأسبوع الأول من تطبيقها- بالتفاوض المباشر مع شركات التأمين العالمية، لم تتحرك الحكومة المصرية للتفاوض إلا بعد أكثر من شهر ولم تتحدد بعد نتائج مفاوضاتها.

وتوصى الدراسة بضرورة تبني سياسة الإنتاج من أجل التصدير، وليس تصدير الفائض من هذه السلع التي من المستهدف أن يكون لها دور واضح في معالجة العجز في الميزان التجاري الزراعي، في إطار استراتيجية للتصدير طويلة المدى وواضحة المعالم والأهداف.

الملاحق

1- الملحق الإحصائي

جدول رقم (١) : التوزيع النسبي لإجمالي قيمة الصادرات المصرية من السلع الزراعية على أهم أسواقها العالمية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧) (نسبة %)

| الإجمالي | دول أخرى | دول آسيا | الولايات المتحدة الأمريكية | دول السوق الأوروبية | دول عربية | الأسواق العالمية الصادرات |
|----------|----------|----------|----------------------------|---------------------|-----------|------------------------------|
| ١٠٠٠,٠٠ | ٧٨,٥ | ٦,٥ | ٣,٦ | ٣١,٠ | ٣٠,٤ | ١٩٩٠ |
| ١٠٠٠,٠٠ | ٧٤,٠ | ٤,٦ | ٢,٥ | ٣١,٨ | ٣٢,١ | ١٩٩١ |
| ١٠٠٠,٠٠ | ١٢,٣ | ٢,٧ | ٣,٠ | ٢٩,٢ | ٥١,٨ | ١٩٩٢ |
| ١٠٠٠,٠٠ | ١٠,٦ | ٣,٤ | ٢,٩ | ٣٧,١ | ٤٦,٠ | ١٩٩٣ |
| ١٠٠٠,٠٠ | ١٦,٧ | ٤,٤ | ٣,٦ | ٢٨,٣ | ٤٧,٠ | ١٩٩٤ |
| ١٠٠٠,٠٠ | ٩,٢ | ٥,٢ | ٢,٥ | ٤٥,٣ | ٣٧,٨ | ١٩٩٥ |
| ١٠٠٠,٠٠ | ١٩,٤ | ٣,٤ | ٢,١ | ٣٥,٧ | ٣٨,٤ | ١٩٩٦ |
| ١٠٠٠,٠٠ | ٧٤,٩ | ٤,١ | ٢,٩ | ٣٠,٩ | ٣٧,٢ | ١٩٩٧ |

المصدر: جمعت وحصبت من: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - مركز تنمية الصادرات المصرية - بيانات غير مشورة .

جدول رقم (٢):

تطور قيمة أهم الصادرات الزراعية التقليدية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٧) (القيمة بالآلاف دولار)

| السنة | القطن | البرتقال | البطاطس | البصل | الأرز | الجملة |
|-------|--------|----------|---------|-------|--------|--------|
| ١٩٧٩ | ٣٨١٨٢٤ | ٢٠٥٩١ | ٢٦٨٨٠ | ٤٧٢٠ | ٣١٥٤٠ | ٤٦٥٥٥٥ |
| ١٩٨٠ | ٤٢٣٤١٣ | ٣٨٩٤٠ | ٣٢٥٠١ | ١١٦٤٦ | ٣٥٢٢٣ | ٥٤١٧٢٣ |
| ١٩٨١ | ٤٥٧٠٩١ | ٤٧١٥٧ | ٢٥٦١٩ | ٦٧٧١ | ٤٢٦٠٩ | ٥٧٩٢٤٧ |
| ١٩٨٢ | ٤٠٨٧٢٤ | ٥٢٦٣٧ | ٤١١٠١ | ٥٢٨٧ | ١١٦١٧ | ٥١٩٣٦٦ |
| ١٩٨٣ | ٤٤١٢٣٩ | ٧٢٣٩٣ | ٣٠٦٣٢ | ١١٧١٥ | ٧٠٨١ | ٥٦٣٠٦٠ |
| ١٩٨٤ | ٤٨٥٩٤٩ | ٧٦٣٩٠ | ٣٦٧٨٧ | ٥٧٠٦ | ٢٢٥٢٢ | ٦٢٧٣٥٤ |
| ١٩٨٥ | ٤٢٧٢٤٧ | ٨٦٥٢١ | ٢٦٩٧٤ | ٧٦٦١ | ٥٤٠٠ | ٥٥٣٨٠٣ |
| ١٩٨٦ | ٤٤٠٧٦٢ | ٤٤١٦٤ | ٢١٩١٧ | ٦٥٥٤ | ١٦٠٢٢ | ٥٢٩٤٠١ |
| ١٩٨٧ | ٣٨٨٨٧٢ | ٦٩٩٨٠ | ٢٤٢٨٠ | ١١٨٥٧ | ٣٩٦٥٧ | ٥٣٤٦٤٦ |
| ١٩٨٨ | ٢٨٧٠٣٩ | ٤٩١٧٤ | ٣١٥٠٥ | ١٢٤٤٢ | ١٧٦٣٥ | ٣٩٧٧٩٥ |
| ١٩٨٩ | ٢٧٤٥٠٢ | ٧١٣٧٩ | ٢٦٨٨٤ | ٩٦٩٢ | ٨٢٩١ | ٣٩٠٧٤٨ |
| ١٩٩٠ | ١٨٦٠٩٢ | ٤٩٠٨٨ | ٢٢٤٢٦ | ١٢٨٥٠ | ١٨١٨١ | ٢٨٨٦٣٧ |
| ١٩٩١ | ٦٠٦٨٧ | ٤٤٤٦٢ | ٤٧٨١٧ | ١١٥١٤ | ٣٨٧١٠ | ٢٠٣١٩٠ |
| ١٩٩٢ | ٥٢٥٤٦ | ٣٢٤٧٦ | ٤٢٦٤٩ | ١١٦٣٢ | ٥٧٣١٣ | ١٩٦٦١٦ |
| ١٩٩٣ | ٤٣٥٨٦ | ١٦٦٥٧ | ٣٢١٨٤ | ٢٠٦٠٣ | ٤٠٠٥١ | ١٥٣٠٨١ |
| ١٩٩٤ | ٢٣٢٩٠٠ | ٨١٩٧ | ٢٦٥١٦ | ٢٠٤٠٧ | ٧٨٥٨٨ | ٣٦٦٦٠٨ |
| ١٩٩٥ | ١٥٢٢١٦ | ١٢٩٨٦ | ١٠٢١١٦ | ١٧٢٢٤ | ٥٦٧٤١ | ٣٤١٢٨٣ |
| ١٩٩٦ | ٩١٨٣٠ | ١٧٣٢٨ | ٧٩٩٠٩ | ١٠٨٩٧ | ١١٧٧٢٣ | ٣١٧٦٨٧ |
| ١٩٩٧ | ١١٠٢٢٣ | ١٤٠٨٨ | ٤١٢٤٩ | ١٢٨١٢ | ٧١٣٦٣ | ٢٤٩٧٣٥ |

المصدر: البيانات جمعت وحسبت من: F.A.O, Trade Yearbook, Different Volumes:

جدول رقم (٣) :

تطور كمية وقيمة الصادرات الزراعية غير التقليدية موضع الدراسة خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٧).

| تطور كمية وقيمة الصادرات من النباتات العطرية | | تطور كمية وقيمة الصادرات من الزهور ونباتات الزينة | | |
|--|-------------------|---|-------------------|------|
| الكمية (طن) | القيمة (الف جنيه) | الكمية (طن) | القيمة (الف جنيه) | |
| ٤٧٤٥ | ٥٨٠٤ | ٣٦٧ | ٨٧٩ | ١٩٧٩ |
| ٣٥٢٢ | ٤٥٨٨ | ٢٢ | ٤٣ | ١٩٨٠ |
| ٤٤٨٣ | ٤٣٦١ | ٧١١ | ١٢٩٩ | ١٩٨١ |
| ٥٠٩٦ | ٥٦٠٥ | ٩٦١ | ٢٢٣١ | ١٩٨٢ |
| ٥٧٠٨ | ٦٨٤٩ | ٧٩٢ | ٢١٢٣ | ١٩٨٣ |
| ٧٠٦٢ | ٧١٤٢ | ٥٩٤ | ١٤٨٢ | ١٩٨٤ |
| ٦٨٦٤ | ٦٢١٣ | ٥٢٨ | ١١٠٥ | ١٩٨٥ |
| ٦٩١٣ | ٩٧١١ | ٢٧٧ | ٧٢٤ | ١٩٨٦ |
| ٧٤٣٦ | ٣٠٢٠٨ | ٤٠٢ | ١١٣٣ | ١٩٨٧ |
| ٧٦٩٧ | ٣٨٣١٣ | ٥٨٨ | ١٥٢٨ | ١٩٨٨ |
| ٧٩٥٨ | ١٩٦٥٧ | ١٧٥ | ٧٦٣ | ١٩٨٩ |
| ٧٩٢٥ | ٢٨١٦٤ | ٢٣١ | ٢١٦٠ | ١٩٩٠ |
| ٩٤٦٩ | ٤٠٣٦٧ | ١٢١١ | ٣٧٨٠ | ١٩٩١ |
| ٢٦٦٢٢ | ٩٤٧١٢ | ١٤٩٨ | ٤٤٢٢ | ١٩٩٢ |
| ٣٥١٩٨ | ٩٨٥٣٧ | ١٦٤٢ | ٤٧٤٤ | ١٩٩٣ |
| ٤٣٧٧٤ | ٩٨٨١٨ | ١٧٨٥ | ٥٠٦٥ | ١٩٩٤ |
| ٤٦٠٤٦ | ١٠١٩٩٦ | ٢٣١٦ | ٧٠٣١ | ١٩٩٥ |
| ٤٧٢٥٠ | ١٠٤٣١٢ | ٥٨٩٣ | ١١٧١٢ | ١٩٩٦ |
| ٤٨٠٢١ | ٧٧٤٧٢ | ٣٢٠١ | ٤٢٣٧ | ١٩٩٧ |

المصدر: البيانات جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

جدول رقم (٤)

أهم الدول المنافسة لمصر في تصدير الزهور ونباتات الزينة عام ١٩٩٩

| الدول | إجمالي المصادرات العالمية | مصادرات الدولة ونباتات الزينة من الزهور ونباتات الزينة | إجمالي مصادرات الدولة % من إجمالي مصادرات العالم | مصادرات الدولة من الزهور ونباتات الزينة % من مصادرات العالم لنفس السلعة |
|-----------|---------------------------|--|--|---|
| العالم | ٥٤٦٤٧٥٥٠٠٠ | ٧٩١٤,٦٣ | — | — |
| هولندا | ٢٠٠٢٨٦٠٠٠ | ٤٠٧٨,١ | ٣,٦٦ | ٥١,٥٣ |
| كولومبيا | ١١٥٧٦٠٠٠ | ٥٥٠,١ | ٠,٢١ | ٦,٩٥ |
| إيطاليا | ٢٢٨٠٠٠٠٠٠ | ٢٩٥,٩ | ٤,٢ | ٣,٧ |
| الهند | ٤٨١٥٢٠٠٠ | ٢٨٧,٥ | ٠,٨٨ | ٣,٦ |
| إيطاليا | ١٧٦١٩٨٠٠٠ | ٣٧٣,٨ | ٨٧,٩٧ | ٦,٥ |
| الإكوادور | ٤٤٥١٠٠٠ | ٢١١,٣ | ٠,٠٨ | ٢,٧ |
| إسرائيل | ٣٥٧٩٤٠٠٠ | ١٦٧,٠ | ٠,٤٧ | ٢,١ |
| كندا | ١٨٥٠٠٠٠ | ١٥٦,٥ | ٠,٠٣ | ١,٩٧ |
| إسبانيا | ١٠٩٩٦٤٠٠٠ | ١٣٨,٦ | ٢,٠ | ١,٧٥ |
| زيمبابوي | ٢٠٠٠٠٠٠ | ٦٠,١ | ٠,٠٤ | ٠,٧٦ |
| مصر | ٣٥٥٩٠٠٠ | ٥,٥٠ | ٠,١٥ | ٠,٠٦٩ |

المصدر: جمعت وصحبت من : ١- بيانات إجمالي المصادرات العالمية (المود الأول) جمعت من :

UNCTAD Handbook of Statistics, United Nations, New York, 2000

٢- بيانات مصادرات العالم من الزهور ونباتات الزينة وأهم الدول المصدرة عمود (٢) جمعت من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - مركز تنمية المصادرات المصرية، بيانات غير مشفورة. ٣- بيانات عمود (٣)، (٤) حسب براسة للباحثة.

جدول رقم (٥) : تطور إنتاج ومساحة أهم أنواع الزهور ونباتات الزينة في مصر خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٠)

المساحة : بالهكتار الإنتاج : بالطن الإنتاجية : بالطن

| المنتج | ٢٠٠٠ | | | ١٩٩٩ | | | ١٩٩٨ | | |
|---------------|---------|---------|-----------|---------|---------|-----------|---------|---------|-----------|
| | الإنتاج | المساحة | الإنتاجية | الإنتاج | المساحة | الإنتاجية | الإنتاج | المساحة | الإنتاجية |
| جلاديولس | ٤١٨ | ١٨٨ | ٤,٤ | ٦٨٩ | ١٥٨ | ٤,٣ | ٥٧١ | ١٦٤ | ٣,٥ |
| ورد بلدي | ٤٩٢ | ٢١٩ | ٢,٢ | ٣٩٧ | ٢٢٣ | ١,٨ | ٥١٥ | ٢٣٨ | ٢,٢ |
| عصفور الجنة | ١٩٠ | ٣٩ | ٤,٨ | ٢١٣ | ٤٠ | ٥,٣ | ١٩٢ | ٤٠ | ٤,٨ |
| فرزيفل | ١٣٨ | ٢٣ | ٦ | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| جيبوفيليا | ٢٣٢ | ٢٩ | ٨ | ٣١٢ | ٣٩ | ٨ | ٢٩٦ | ٣٧ | ٨ |
| داليسا | ٢٨٧٧ | ٥٦ | ٥١,٤ | ٣٠٦ | ٥٥ | ٥,٦ | ٢٢٩ | ٤٢ | ٥,٤ |
| نباتات الزينة | ٢١٢ | ١٧٥ | ١,٥ | ٢٤٤ | ١٦٤ | ١,٥ | ١٨٢ | ١٥٢ | ١,٢ |

ملحوظة : (-) بيانات غير متوفرة .
المصدر : بيانات وزارة الزراعة - نشرة الاقتصاد الزراعي - أعداد مختلفة .

جدول رقم (٦) :

التقييم الاقتصادي لمتوسط تكاليف

إنتاج الفدان لمحصول الداليا والجلادبوليس عام ١٩٩٩ .

(القيمة بالجنيه)

| بنود التكاليف | القيمة الاقتصادية لتكاليف إنتاج فدان الداليا | القيمة الاقتصادية لتكاليف إنتاج فدان الجلادبوليس |
|---------------|--|--|
| أجور عمال | ١٣٤ | ٤٨٩,١ |
| ثمن تقاوى | ٤٠٠ | ١٧٥٠٠ |
| سماد بلدى | ٢٠٠ | ٣٢ |
| سماد كيمياوى | ٢٤٢ | ٣٣٠ |
| المبيدات | ٣٠٠ | ٤٠٠ |
| الرش الوقائى | ١٠٠٠ | ٢٠٠٠ |
| تكاليف متغيرة | ٢٢٧٦ | ٢٠٧٤١,١ |
| الإيجار | ١٢٢٦,٩ | ١٢٢٦,٩ |
| تكاليف كلية | ٣٥٠٢,٩ | ٢١٩٦٨ |

المصدر: نظراً لعدم وفرة بيانات وإحصاءات عن تكاليف إنتاج الزهور ونباتات الزينة؛ فقد تم الاستعانة بالبيانات المتاحة فى استمارة استبيان خاصة بمزارعى ومصدرى زهور القطف الخاصة بدراسة: سمر محمد محمد بغدادى ، "دراسة للإمكانيات التنافسية للصادرات المصرية من زهور القطف" رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة عين شمس عام ٢٠٠١ .

جدول رقم (٧) :

معاملات التحويل المستخدمة في تقدير القيمة الاقتصادية لتكاليف إنتاج فدان من الداليا والجلادبوليس

| عناصر التكلفة والإيراد | قيمة معاملات التحويل |
|------------------------|-------------------------------------|
| التقاوى والشتلات | ١ |
| الأسمدة | ١,٠٢ |
| نتروجين | ١,٠٤ |
| فوسفات | ١,٠٢ |
| بوتاس | ١ |
| مبيدات | ١,٠٥ |
| الجرارات | ١,٢٦ |
| الرشاشات | ٠,٦٧ |
| العمالة | قيمة صافى عائد فدان محصول قصب السكر |
| الإجارة (الأرض) | ١,١٤٧ |
| الإيرادات | |

المصدر: ملحوظة: الاجارة الاقتصادية (نفقة الفرصة البديلة لاستخدام الأرض) يستخدم قيمة صافى عائد فدان محصول قصب السكر لأنه يمكث فى الأرض سنة، وهى نفس المدة التى يمكنها كل من نبات الداليا والجلادبوليس.

المصدر: أخذت من :

FAO, "Policy Analysis Study: Egypt a Comparative Advantage and Competitive of Magior Crop", Regional Office For Near East, Cairo, May 2001.

جدول رقم (٨) :

القيمة الاقتصادية لعناصر التكلفة والإيرادات لتقدير

معامل تكلفة الموارد المحلية لإنتاج الداليا والجلاديوليس (القيمة بالجنيه)

| صافي الريح | العناصر المحلية | | المستلزمات | الإيرادات | المحصول |
|---------------|-----------------|------------|------------|-----------|-------------|
| | الأرض | عنصر العمل | | | |
| ٣٣٧٩,١ | ١٢٢٦,٩ | ١٣٤ | ٢١٤٢ | ٦٨٨٢ | الداليا |
| ٧٧٥٢,٢٤ | ١٢٢٦,٩ | ٤٨٩,١ | ٢٠٢٦٢ | ٢٩٧٣٠,٢٢ | الجلاديوليس |

التكلفة الاجتماعية لاستخدام الموارد المحلية

معامل تكلفة الموارد المحلية = إجمالي الإيرادات بالأسعار الاجتماعية - المستلزمات
القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية (DRC)

المصدر: حسب من بيانات الجداول رقم (٦). (٧) بالملحق الإحصائي.

جدول رقم (٩) :

صادرات مصر والعالم من النباتات الطبية والعطرية عام ١٩٩٩ (القيمة بالمليون دولار).

| الدولة | إجمالي الصادرات العالمية | صادرات الدولة والعالم من النباتات الطبية والعطرية | إجمالي صادرات الدولة % من إجمالي صادرات العالم | صادرات الدولة من النباتات الطبية والعطرية % من صادرات العالم لنفس السلعة |
|--------|--------------------------|---|--|--|
| العالم | ٥٤٦٤٧٥٥ | ٧٥٠٠ | --- | --- |
| مصر | ٣٥٥٩ | ١٥,٠٣ | ٠,٠٦٥ | ٠,٢٠٠ |

المصدر: جمعت وحسبت من :

١- بيانات الجدول رقم (٤) بالملحق الإحصائي.

٢- بيانات الصادرات العالمية للنباتات الطبية والعطرية أخذت من: United Nations Statistics Division , FAS Global Agricultural Trade System Using Data From the UN Statistical Office.

جدول رقم (١٠) : تطور مساحة ونتاج أهم محاصيل النباتات الطبية والمعلية في مصر خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٠)

المساحة : بالهكتار الإنتاج بالطن الإنتاجية : بالطن

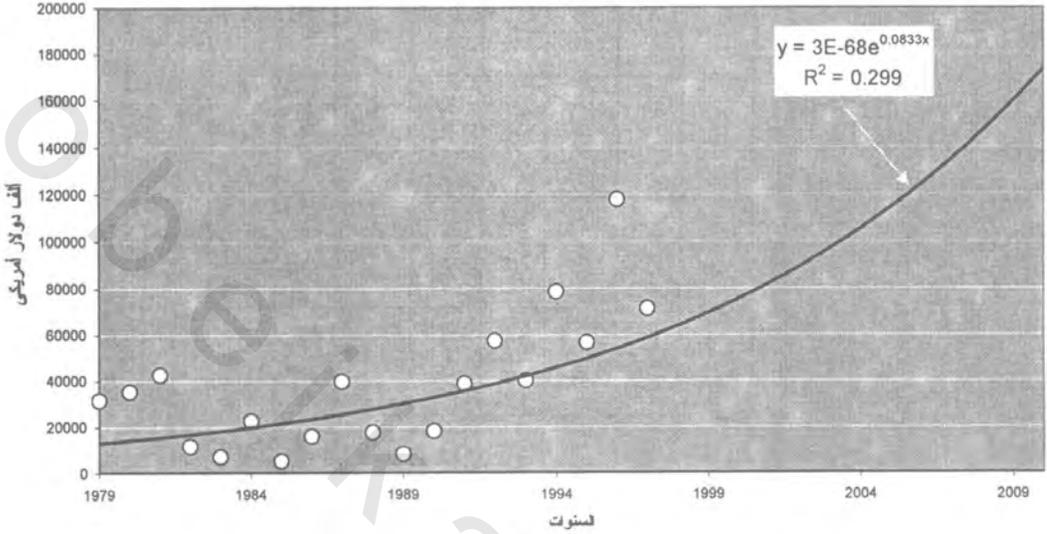
| المنتج | ٢٠٠٠ | | ١٩٩٩ | | ١٩٩٨ | | المنطقة |
|----------------|-----------|---------|-----------|---------|-----------|---------|--------------|
| | الإنتاجية | المساحة | الإنتاجية | المساحة | الإنتاجية | المساحة | |
| الباسمين الزهر | ٣,٠٢ | ٠,٢ | ٢,٩٢ | ٠,٢٧٤ | ٢,٩ | ٠,٣٤٣ | المنطقة |
| المنج | ٢١,٤٩ | ١,٩ | ١٠,٤ | ٢,٨ | ٩,٥ | ٤,٣٤ | المنج |
| شجج البابونج | ٦,٠ | ٧,١ | ٠,٨٥ | ٧,٣ | ٠,٨٣ | ١١,٠١ | شجج البابونج |
| الكركة نديه | ٠,٠٠٣ | ٠,٠٠٥ | ٠,٥١ | ٤,٣٤ | ٠,٥٢ | ٣,٧٦ | الكركة نديه |
| الببردة قوش | ٦,٨ | ٣,١٨ | ١,٩٦ | ٥,٩ | ١,٨٨ | ٣,٦١ | الببردة قوش |
| الدمساج | ٢,٧٥ | ٠,٩٩ | ١,٩ | ١,٦٩ | ٥,٣ | ١,٧٣ | الدمساج |

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .

٢- ملحق الرسومات البيانية

شكل بياني رقم (١)

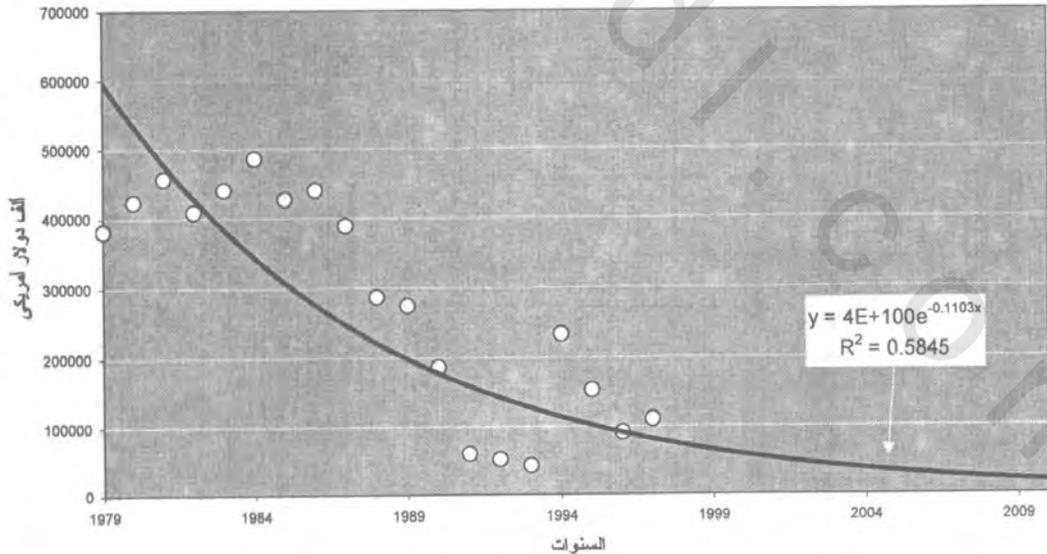
تطور قيمة الصادرات من الأرز خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧ وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٠



المصدر : بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٢)

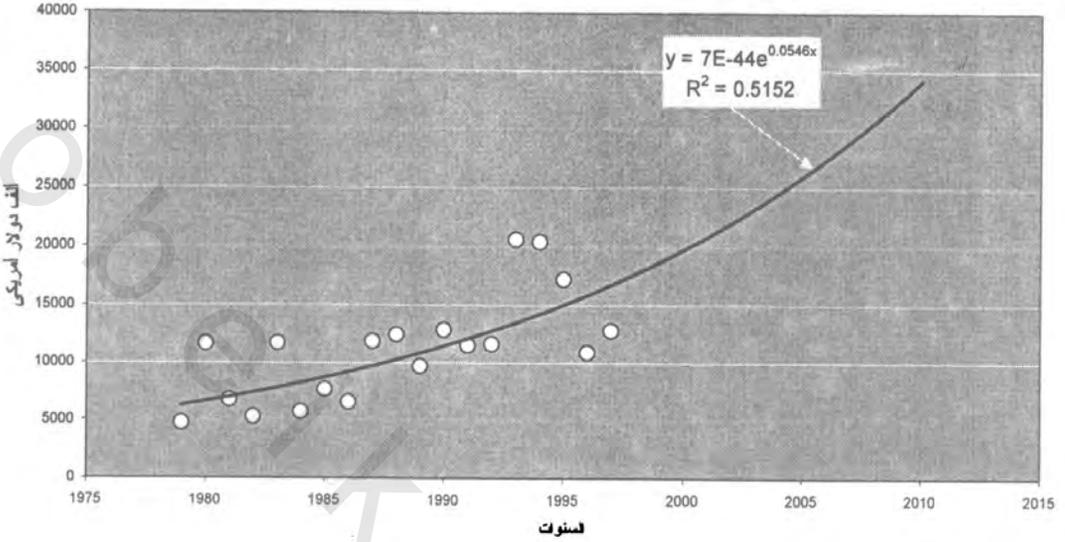
تطور قيمة الصادرات من القطن خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧ وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٠



المصدر : بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٣)

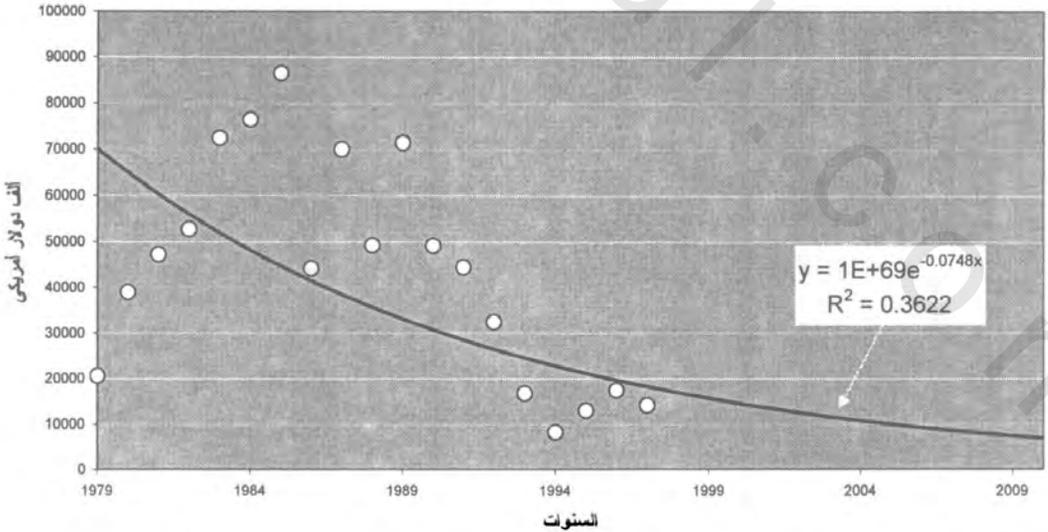
تطور قيمة صادرات البصل خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧ وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٠



المصدر : بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٤)

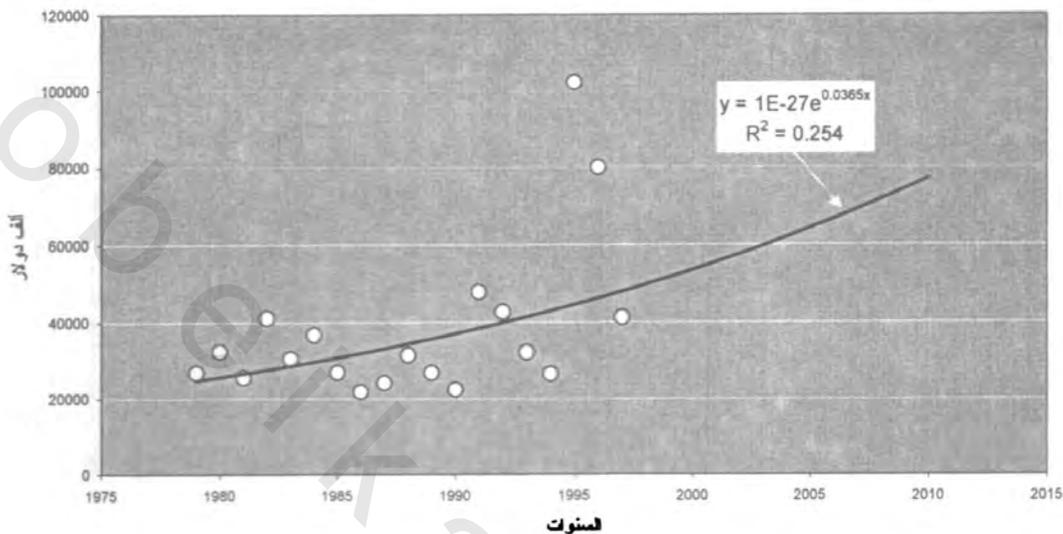
تطور قيمة صادرات البرتقال خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧ وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٠



المصدر : بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٤) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٥)

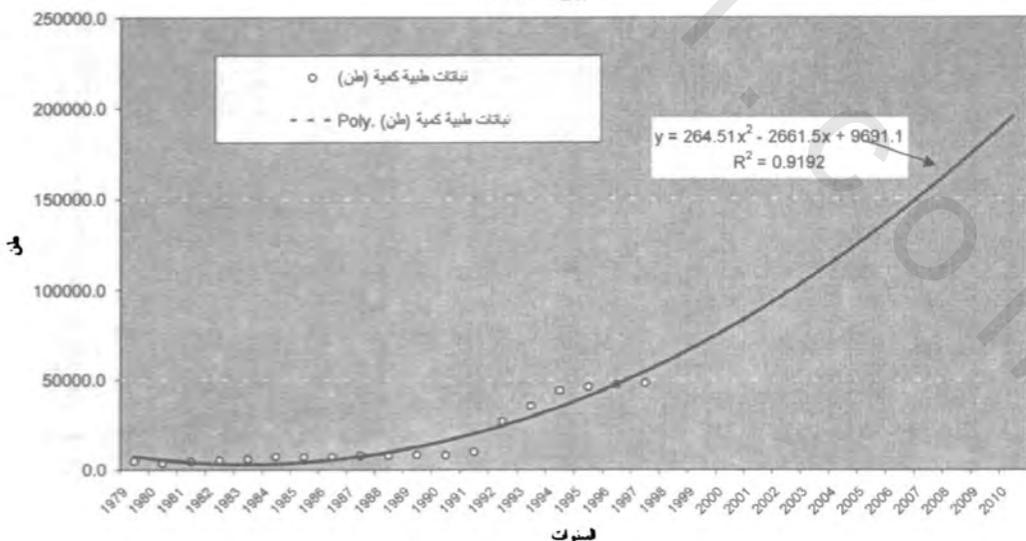
تطور قيمة صادرات البطاطس خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧ وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٠



المصدر : بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٥) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٦)

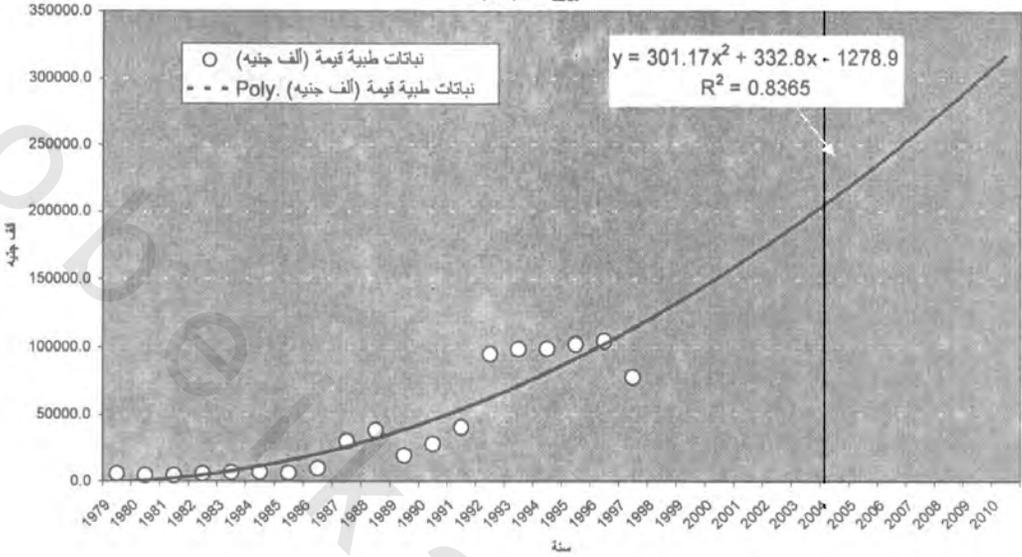
تطور كمية الصادرات من النباتات الطبية والعطرية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٧) وتوقعاتها حتى سنة ٢٠١٠



المصدر : بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٦) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٧)

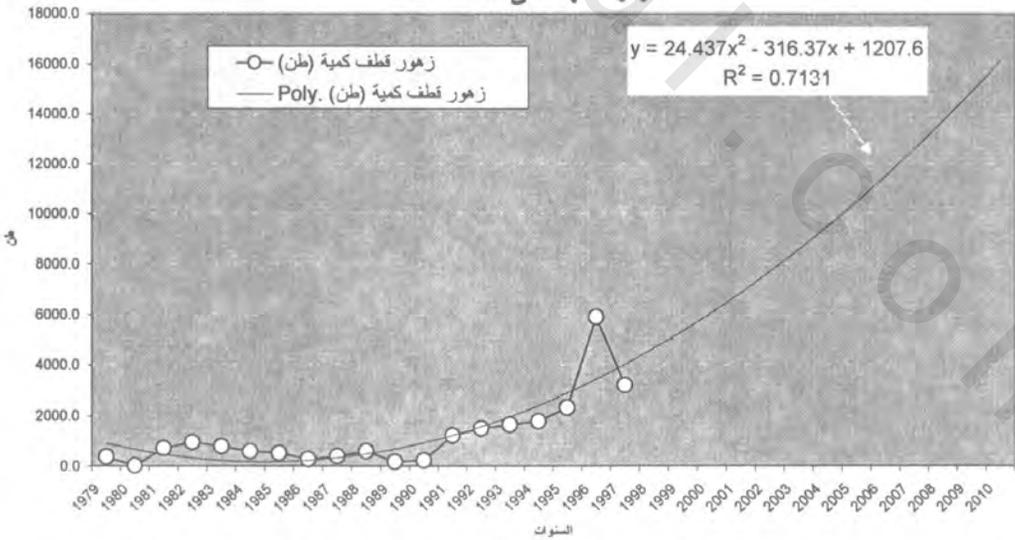
تطور قيمة الصادرات من النباتات الطبية والمطرية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٧) وتوقعاتها حتى سنة ٢٠١٠



المصدر : بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٧) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٨)

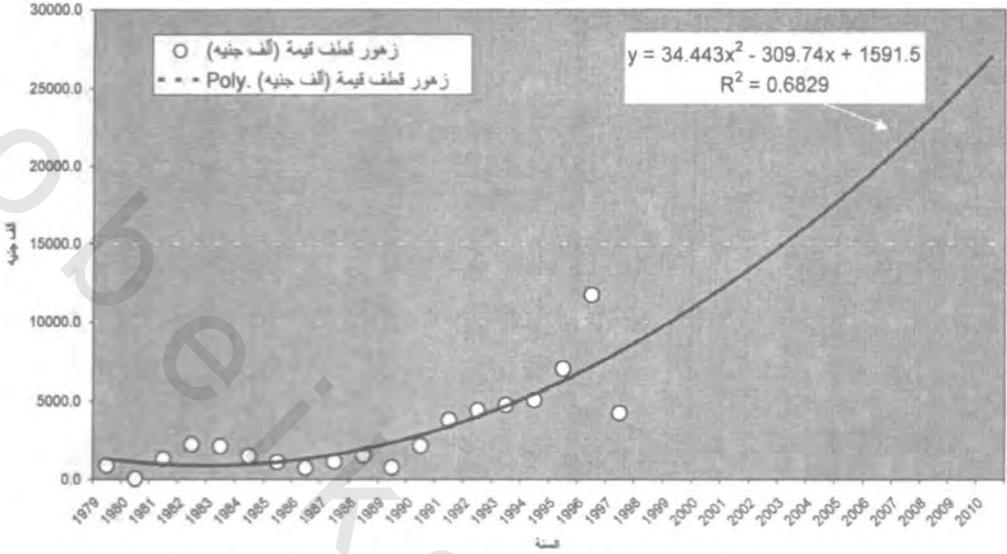
تطور كمية الصادرات من الزهور ونباتات الزينة خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٧) وتوقعاتها حتى سنة ٢٠١٠



المصدر : بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٨) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٩)

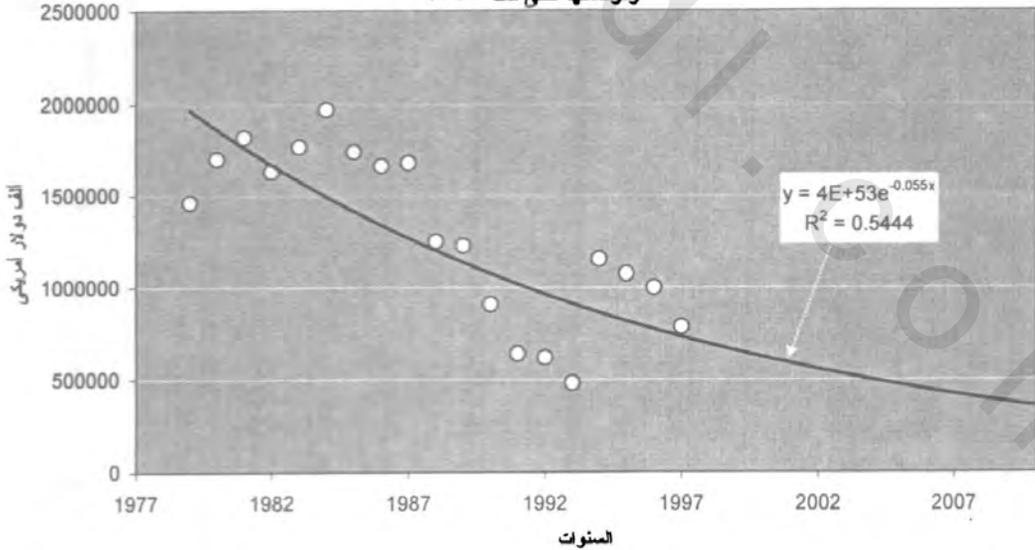
تطور قيمة الصادرات من الزهور ونباتات الزينة خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٧٩) وتوقعاتها حتى سنة ٢٠١٠



المصدر: بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٩) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (١٠)

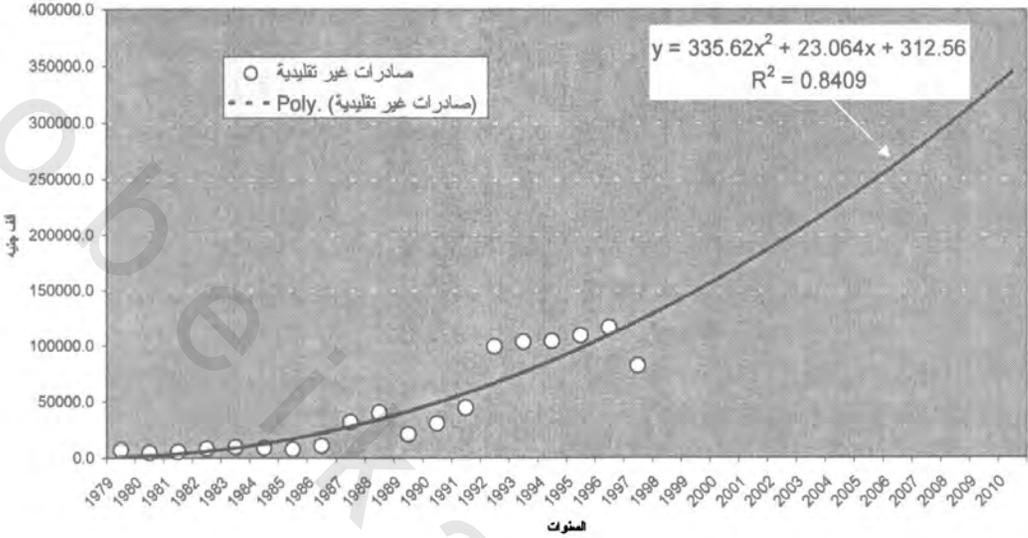
تطور إجمالي قيمة الصادرات من أهم السلع الزراعية التقليدية خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٧٩) وتوقعاتها حتى سنة ٢٠١٠



المصدر: بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (١٠) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (١١)

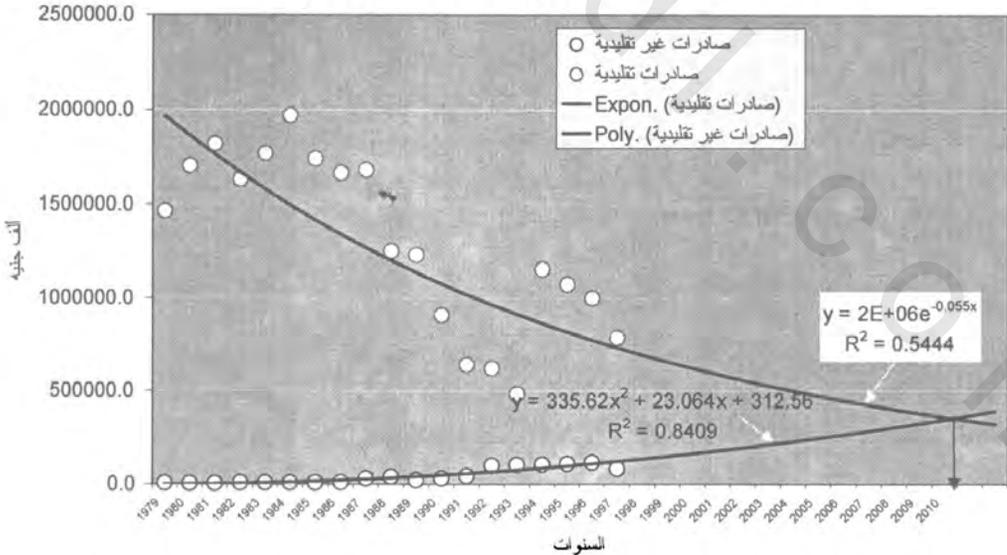
تطور إجمالي قيمة الصادرات من السلع الزراعية غير التقليدية موضع الدراسة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٠) وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٠



المصدر: بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (١١) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (١٢)

الأثر التعويضي للصادرات الزراعية غير التقليدية موضع الدراسة



المصدر: بيانات الجدول رقم (٢) ، (٣) بالملحق الإحصائي والمعادلات رقم (١٠) ، (١١) بالجدول رقم (٤) بالبحث

الهوامش:

- ١ - معهد التخطيط القومي "الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٢)، فبراير ١٩٩٨، ص ١٤٢.
- ٢ - حسب من بيانات F. A. O. Trade Year Book, Vol. No. 52. 1998.
- ٣- لمزيد من التفصيل انظر:
 - a - H. Myint, "The Classical Theory of International Trade and Underdeveloped Countries" in Penguin, Modern Economics. Readings, **Economic Policy For Development**, I. Livingstone, 1971, pp. 85 - 90.
 - b - H. Kita Mura, "Capital Accumulation and International Trade" in Penguin, **Modern Economic Readings.. op. Cit.** P. 114.
- 4 - W. Bear, "The Economics of Prebisch and The Economic Commission For Latin America, UN. ECLA" in Penguin, Modern Economic Readings... op. Cit. pp. 178 - 179.
- 5 - Diana Hunt, **Economic Theories of Development: an Analysis of Competing Paradigms, Harvester Wheat Sheaf**, New York, London , 1989. pp. 130-133.
- 6 - F.A.O., "**Expert Consultation On The Impact of a Changing International Trade Environment On Agriculture Trade in The Near East Region**" Report No, 807, June 1995, p. 2
- ٧- جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "سياسات التجارة الخارجية الزراعية العربية فى ظل المتغيرات الاقتصادية والإقليمية: نظرة مستقبلية "ندوة كفاءة التجارة العربية، القاهرة ٢٥ - ٢٩ يونية ١٩٩٥، ص ١٥ .
- ٨ - Economic and Social Commission For Western Asia, ESCWA, "**Challenges and Opportunities of The New International Trade Agreements (Uruguay Round) for ESCWA Member Countries In Selected sectors: Agriculture Under GATT and TWO, with Special Reference to Egypt**, United Nations, New York, 1998 . P. 7.
- 9 - Ibid - pp. 7 - 8.
- ١٠- د/أشرف كمال عباس، "تنافسية أهم الصادرات الزراعية المصرية " خلال الفترتين (١٩٩١ - ١٩٩٤)، (١٩٨٥ - ١٩٩٨)، ندوة مستقبل الصادرات الزراعية المصرية فى ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الإقليمية، "وزارة الزراعة، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ٦، مايو عام ٢٠٠٠، ص ٧٤ - ٧٥.
- 11- FAO, "Expert Consultation On The Impact of a Changing..." op. Cit. p. 2.
 - a - DR. Lacovos Arisidou, "**The Impact of The Uruguay Round On Agricultural Development Policies In The Near east Region**, F.A.O.

and Ministry of Agriculture Land Reclamation, Cairo- Egypt . 1995. pp. 5 - 13.

b -Alan Matthews, "Agricultural Trade Policy in a Changing Trade Environment: Issues of Important For The Near East Region", Nicosia - Cyprus. 5 - 8 December. 1994, pp. 9 - 11.

١٣- د/ منير فوده سبع، د/ عصمت شلبي . مستقبل صادرات البطاطس المصرية في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية. ندوة، مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الإقليمية، وزارة الزراعة- مركز البحوث الزراعية- معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، ٦ مايو عام ٢٠٠٠، ص ١١٦ .

١٤- د/ محمود منصور "التحديات التي تواجهها الصادرات الزراعية المصرية في ضوء الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية"، ندوة مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الإقليمية"، وزارة الزراعة - مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مايو ٢٠٠٠، ص ٢٢، ص ٢٦، ص ٣٣ .

١٥- يرى رجال الأعمال ضرورة السير قدماً في اتجاه التمييز والفصل بين المنتجات الغذائية المحورة وراثياً وتلك غير المحورة؛ تلبية لرغبة المستهلك واستعداده لدفع فرق أسعار النوعية. وخير مثال على ذلك، شركة Novartis العملاقة في سويسرا التي تسوق للمزارعين بذور منتجات معاملة بمواد تحويل وراثي، والتي يتبعها فرع يخصص في غذاء الأطفال وهي شركة Gerber Baby Food، وهذا الفرع أعلن عدم قبوله أية منتجات محورة وراثياً للاستعمال في أغذية الأطفال وتبعها في ذلك شركة Heinz وهي إحدى الشركات الكبيرة التي تسوق أغذية الأطفال. أنظر: د/محمود منصور، المرجع السابق مباشرة ص ٢٧ .

١٦- المرجع السابق مباشرة، ص ٢٦ .

١٧- الشرفاوى محمد حنفى، "تنمية الصادرات الزراعية إلى الأسواق الخارجية المختلفة"، المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين - تنمية الصادرات الزراعية المصرية - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ٨-٩ مارس ١٩٩٧، القاهرة، ص ١٠٣ .

١٨- د/سعد نصار، "التجارة الزراعية الخارجية المصرية العربية ونظرة حول آفاق تنميتها"، الندوة القومية حول تنمية التبادل التجارى الزراعى بين الأقطار العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية - المنامة - البحرين، ديسمبر ١٩٩٤، ص ٣٥٠ .

١٩- د/عبد القادر، د/بركات الفراء، "التجارة بين مصر والدول العربية في مجال الملح الزراعي مذكرة خارجية رقم (١٥١٣) معهد التخطيط القومى، فبراير ١٩٩٠ - ص ١٥٩ .

٢٠- DR. Kelly Harrison & DR. Ali Saied, "Crop Candidate Study Market Window Analysis " An ATUT Technical Report, US/AID Project No. 263-0240 July 1996.

P. 13.

٢١- د/ نبيل توفيق حبشى ، "التجارة الخارجية الزراعية مع دول السوق الأوروبية المشتركة" ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، يولييه ١٩٩٣ ، ص ٨٥ .

٢٢- عبد الوهاب هيكل ، "الأسواق الأمريكية والصادرات المصرية ، المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين- "تنمية الصادرات الزراعية المصرية" ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ٨ - ٩ مارس ١٩٩٧ ، القاهرة ص ٩٨ .

٢٣- د/محمود منصور "التحديات التى تواجهها الصادرات الزراعية المصرية فى ضوء الاتفاقيات" . مرجع سابق - ص ١١ - ١٢ .

٢٤- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - مركز تنمية الصادرات المصرية ، دراسة عن "موقف صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية والتوابل ١٩٩٥" ، ص ١ .

٢٥- Kees Janson, Micheal Reid, **Opportunities For Cut flower Exports from Egypt Economic Assessment ATUT Cut Flower Project**, February , 1999.

٢٦- حسبت من بيانات وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، ونشرات الدخل الزراعى ، أعداد مختلفة ، ومن بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بيانات التجارة الخارجية .

٢٧- لمزيد من التفصيل حول نماذج التوقع الإحصائى المستخدمة فى التحليل انظر :

a - Abraham, B, & Ledolter, J. **Statistical Methods For Forecasting**: New York : Wiley, 1993.

b - Anderson, O. D. **Time Series Analysis and Forecasting**, London : Butter worths, 1976.

c - Younger, M.S.A, **First Course in Linear Regression (2ed)** . Boston: Durbury Press, 1985.

28- Greenaway, D. and C. Milner, **Trade and Industrial Policy In developing Countries**, Macmillan Press, London, 1993, pp . 181 - 187.

٢٩- نبيل إمام ، "تصدير زهور القطف بين الواقع والطموحات" نشرة التجارة الخارجية ، قطاع التجارة الخارجية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، العدد الثانى ، نوفمبر ١٩٩٨ ، ص ٢٥ - ٢٩ .

٣٠- د/ إمام الجمسى ، "مصفوفة تحليل السياسات الزراعية" ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، مركز بحوث الاقتصاد الزراعى ، ١٩٩٨ .

٣١- DR. Ali A. EL-Saied & DR. Yousef A. Hossnie, "**Export opportunities of Cut Flowers and Herbs to The Major Markets in Europe**", Agricultural Technology Utilization & Transfer Projects (ATUT) Ministry of Agriculture and Land Recalation-Cairo, March, 1998. Part 1-A.

٣٢- تمثل مشكلة الشحن مشكلة كبيرة في مصر ، وبتدارس تلك المشكلة مع شركات الشحن أصرت هذه الشركات على أن عدم توفير كميات معقولة من تلك المحاصيل لا يمكنهم من إنشاء خطوط منتظمة بين أسواق التصدير ومصر، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الشحن ، وصعوبة توفير الفراغات المطلوبة من جهة أخرى يصر المنتجون والمصدرون على أن ارتفاع تكاليف الشحن هو الذى لا يمكنهم من توفير الكميات المطلوبة لإنشاء الخطوط المنتظمة، ولكن يمكن القول بصفة عامة أن بعض الدول المنافسة- خصوصا إسرائيل - تمكنت من خفض تكلفة الشحن لتصل إلى نصف قيمتها فقط مقارنة بنظيرتها فى مصر مما يعطيها مزية تنافسية كبيرة.

٣٣- نبيل إمام ، " تصدير زهور القطف بين الواقع والطموحات " ، نشرة التجارة الخارجية ، قطاع التجارة الخارجية مرجع سابق ، ص ٣٩ .

٣٤- بدر صالح ، " النباتات الطبية والعطرية " نشرة التجارة الخارجية ، قطاع التجارة الخارجية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ٢٤ ، ص ٣٠ .

٣٥- -حسبت من بيانات جدول رقم (٩) بالملحق الإحصائى .

٣٦- -حسبت من بيانات جدول رقم (٥) ، ورقم (٦) بالبحث .

٣٧- -حسبت من

International Trade Center . UNCTAD/WTO. "Global Spice Markets Imports 1994 - 1998 " . September 2000.

٣٨- -معلومات من مقابلة شخصية مع أحد كبار المصدرين المصريين للنباتات الطبية والعطرية .

٣٩- -بدر صالح ، " النباتات الطبية والعطرية " ، نشرة التجارة الخارجية .. مرجع سابق . ص ٢٥-٣٠ .

٤٠- نشرة الاقتصاد الزراعى - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - قطاع الشؤون الاقتصادية ، الجزء الأول ، عام ٢٠٠٠ .

٤١- د/ محمود منصور ، د/إمام الجمسى ، "دراسة أثر سياسات التحرر الاقتصادى على التركيب المحصولى فى الأراضى القديمة وفى الأراضى الجديدة" . الجزء الأول . والجزء الثانى ، ١٩٩٩ ، ص ٢١٦ ، ص ٢٢٢ .

٤٢- د/ عمر محمد أحمد شريف ، "التحليل الاقتصادى والإحصائى لإنتاج وتصدير الزروع الطبية والعطرية بجمهورية مصر العربية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد السادس ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٥٩٢ .

٤٣- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - مركز تنمية الصادرات المصرية ، "دراسة عن موقف صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية والتوابل .." مرجع سابق ، ص ١ - ٥ .

٤٤- كامل يونس "مشاكل تصدير النباتات الطبية والعطرية المصرية "المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين - تنمية الصادرات الزراعية المصرية ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ٨ - ٩ مارس ١٩٩٧ ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

٤٥ -مقابلة شخصية مع أحد كبار المصدرين المصريين للنباتات الطبية والعطرية .

46- DR. Ali. A. El -Saied & DR. Yousef A. Hossnei, "Export Opportunities of.."
op. Cit. P. Introduction.

٤٧ - مقابلة شخصية مع أحد كبار المصدرين المصريين للنباتات الطبية والعطرية.

٤٨ - فى الولايات المتحدة الأمريكية وجدوا منذ حوالى ٥ سنوات أن استهلاك التوابل فى السوق المحلى محدود ، فقاموا بحملة دعائية لتشجيع استهلاكها محلياً بلغت تكلفتها حوالى ٥٠٠ ألف دولار حققت عائداً قدر بحوالى ٢٥٠ مليون دولار.

التعقيبات

obeikandi.com

تعقيب أ.د. على نجم على بحث أ.د. نجوى سمك «كفاءة البنوك المصرية في مواجهة المنافسة العالمية»

شكراً جزيلاً للدكتورة نجوى على هذا العرض للبحث الممتاز الذي أعدته في موضوع صعب بالفعل. وقد كنت أتمنى لو أنها لجأت إلى أسلوب الزيارات الميدانية إلى البنوك؛ حتى تعرف بشكل عملي مدى قدرتها على المنافسة. بجانب ذلك لدى ملاحظتان على الدراسة: **الملاحظة الأولى**: خاصة باللغة التي صيغ بها البحث، والتي تشير إلى وجود اتجاه متنام للتخلي عن اللغة العربية. أما **الملاحظة الثانية**: فتتعلق بالجداول التي وضعت في نهاية البحث وكان ينبغي أن نضعها في سياق البحث حتى يستطيع القارئ أن يعرف دلالتها بشكل مباشر. هذا على مستوى الشكل، أما على مستوى الموضوع أود الإشارة إلى عدة نقاط: **أولها**: أن البحث ذكر أن الانفتاح تم في بداية التسعينيات رغم أننا نعلم أن ذلك تم في منتصف السبعينات. **وثانيها**: أن الورقة تقول في أكثر من موضع «القطاع المصرفي»، رغم أن ذلك غير جائز علمياً؛ لأن التسمية الصحيحة هي «الجهاز المصرفي». أيضاً الورقة أشارت كثيراً إلى G3 رغم أنها لم تأخذ هذا الوضع حتى الآن وكان ينبغي أن يتم التنويه إلى ذلك ولو في الهامش. وفي جزئية أخرى تقول الورقة: إنه لم يعد المصدر الرئيس لأرباح البنوك يتحقق من عملية الاقراض المصرفي للمشروعات. وكنت أود أن تتضمن الورقة جدولاً لأداء البنوك في هذا المجال، وأظن أن ذلك ليس صعباً، خاصة مع توافر بيانات دورية حول تلك الجزئية.

بخصوص ما ذكر في البحث عن العولمة المالية، أود الإشارة إلى أن مفهوم العولمة لم يستخدم إلا حديثاً. وبالتالي لا أستطيع القول إن العولمة المالية هي التي أدت إلى الأزمة المصرفية في شبلي عام ١٩٨١. أيضاً تقول الدراسة: إن «تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة أدى إلى عبء أكبر على السياسة النقدية. وتمت مواجهته بطفرة من تدفقات الأموال». وهذا غير صحيح؛ فهذه التدفقات تمت لموازنة النقد المحلي بالنقد الأجنبي، وذلك بإصدار أذون خزانة أملاً في امتصاص فائض السيولة، ولمواجهة عجز

الموازنة العامة للدولة بأموال حقيقية للدولة، ويسعر فائدة حقيقية. خلافاً لما كان يحدث في السابق.

لاحظت أن الدراسات استخدمت مصطلح «الضريبة العامة للمنتجات» فهل المقصود ضريبة المبيعات؟ كذلك استخدمت مصطلح البنوك الشاملة، وهذا مصطلح يجرى استخدامه في غير موضعه، إذ إن البنوك المصرية تعمل بهذا الأسلوب منذ قديم الأزل. ومن ثم ليس صحيحاً أن هناك تطور في هذا الاتجاه. ومع ذلك أود الإشارة إلى أن التمييز ينبغي أن يقوم بين بنوك تعمل في مسائل عامة وأخرى تعمل مع شركات كبيرة. وأظن أن اختيار الدراسة لخمسة بنوك باعتبارها بنوك كبيرة أمر غير صحيح، لأن العدد كما يعلم الجميع أربعة بنوك وهو نفس الرقم الموجود في فرنسا وبريطانيا.

والواقع أنني توقفت طويلاً أمام ما جاء بالدراسة حول وجود علاقة ما بين عدم السماح بافلاس البنوك في مصر وضعف كفاءة البنوك. لا أعلم من أين جاءت الباحثة بهذه النتيجة؟!

د. نجوى سمك (توضيح):

إن غياب إجراءات الخروج من السوق تؤدي إلى استمرار وحدات لا تتمتع بالكفاءة اللازمة، مما ينعكس على وضع الجهاز المصرفي.

وقد أشرت في التوصيات إلى أن تطبيق هذه الإجراءات يجب أن يتم بعد دراسة ظروف السوق المصري.

د. على نجم (مواصلاً):

وهل تتصورى أن السماح بخروج تلك البنوك من السوق أفضل أم دعمها وتقويمها؟ كنت أتمنى أن تقوم الباحثة بعرض البدائل المتاحة. ولدينا مثال بنك الاعتماد والتجارة فمصر هي الدولة الوحيدة التي دعمته حتى قام من عثرته، وكان من نتائج ذلك أن زادت الثقة في الجهاز المصرفي المصري. كما أن ذلك حفظ مصر من الخسائر التي تعرض لها الآخرون. وأعتقد أن مصالح المجتمع، باعتباره صاحب الأموال المودعة في تلك البنوك تقتضى منا أن نتعامل مع موضوع الخروج من السوق بحذر أكثر من ذلك.

د. نجوى سمك (توضيح) :

ما ذكرته في البحث هو نفس ما تقول به النظرية الاقتصادية بشأن سوق المنافسة الكاملة. أما الحالة المصرفية المصرية فلها وضع خاص، أشرت إليه في الورقة، خاصة في التوصيات، حيث قلت إن تطبيق تلك النظرية في البيئة المصرية غير ممكن في الوقت الراهن.

د. على نجم (مواصلًا) :

ذكرت الدراسة أيضا أن ارتفاع معدل نمو الائتمان الحقيقي في دول شرق آسيا. وأعتقد أنه لو كان ائتمان حقيقي ما حدثت الأزمة المصرفية. والمقصود بالائتمان الحقيقي أن يكون موظفًا بشكل جيد، وليس كما ورد بالدراسة.

كذلك قالت الدراسة: إن البنوك تعاني من نقص السيولة، والتوسع في منح الائتمان. هنا ألاحظ وجود تعميم أكثر من اللازم؛ فالفترة من ٩٥-١٩٩٩ تنقسم إلى فترتين، الأولى ٩٥-١٩٩٩ وكانت الأمور جيدة، أما في الفترة التالية فهي التي شهدت أزمة، وذلك لأمرين: الأول: هو نقل أرصدة الهيئات الاقتصادية من البنوك إلى البنك المركزي وبنك الاستثمار القومي مما أفقد تلك البنود السيولة اللازمة لمنتج الائتمان، والثاني: هو إلزامها بوضع ١٠٠٪ على استيراد السلع التجارية.

ذكرت الدراسة أنه قد تم استثناء البنوك ذات الطبيعة الخاصة مثل البنوك الإسلامية والبنوك الأفريقية وبنك العمال. مع أن بنك العمال والبنوك الإسلامية مسجلة لدى البنك المركزي على أنها بنوك تجارية، والفارق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية هو أسلوب احتساب الفائدة، فالبنك الإسلامي يعتمد على العائد، في حين أن البنك التقليدي يعتمد على المضاربة، إذن لا وجه للاستثناء.

ذكرت الدراسة أن طريقة تحديد القروض المتعثرة للمخصصات المقابلة تختلف من بنك لآخر. رغم أنها أشارت في موضع آخر إلى مقررات بازل الموحدة، وللقانون الذي يفرض على البنك المركزي أن يراجع مثل هذه الأمور. والبنك الذي يتلاعب في ذلك تتم معاقبته بشكل قاس جداً على المستويين الداخلي والخارجي. وأي بنك لا يستكمل

مخصصاته على الشكل المحدد. لا يسمح له من جانب البنك الأهلي لا بتوزيع الأرباح ولا بافتتاح أية فروع جديدة .

أخيراً لا بد وأن أشير الى أن المؤشرات التي استخدمتها الدكتور نجوى غير سليمة تماماً. وسوف أقدم لها قائمة بالمؤشرات التي أستخدامها في عملي. وأعتقد أن اعتماد الدكتور نجوى على معايير بعض الشركات قد أدت إلى استخلاص نتائج بعيدة عن الواقع. ولو كانت قد اعتمدت على تقييم من واقع البيئة المصرفية لاختلف التقييم.

تعقيب أ.د. حمدي سالم على بحث أ.د. عادل رجب

«إمكانية زيادة القدرة التنافسية في خدمة الشحن الجوي المصري»

لقد تبين من هذه الدراسة أن أسعارنا في مجال الطيران جيدة جداً، لكن الدول التي تنافسنا في الأسواق تتبع النظام السعري غير المعلن. وهذا يفقد المصدر المصري القدرة على المنافسة تماماً، نظراً لأن ٧٥٪ من الصادرات المصرية يذهب إلى تكاليف النقل والتعبئة. ولذلك بدأت الحكومة المصرية تفكر في السيطرة على تكاليف الشحن. وهذا متاح لنا وفقاً لاتفاقية الجات، وهذا هو السبب الذي ساعدنا على رفع صادراتنا من الأرز والبرتقال والخضروات والنباتات العطرية والطبية، ونحن نتمنى أن تزداد فوائد هذه السياسة.

المشكلة الحقيقية أنه لا توجد فراغات للنقل، فمصر للطيران لا توجد بها سوى ثلاثة طائرات؛ ولذلك سمح القانون بإنشاء شركات خاصة للشحن. ولكن ذلك لم ينعكس على أرض الواقع والموضوع مازال يحتاج إلى إجراءات. وهناك تفكير فعلي للاستفادة من نظم الشحن متعددة الوسائط مع شركات ألمانية، بحيث يتم نقل الصادرات المصرية إلى أقرب موانئ اليونان، ثم تنقل برياً إلى باقي الدول الأوروبية، وهذه الشركات تعمل بالفعل في تونس والمغرب. مرة أخرى أؤكد أن مشاكل الشحن الجوي خطيرة جداً، وتشمل أوضاع الصالات والنقل اليدوي داخل المطارات.

وجدير بالذكر أن مصر للطيران تبرر عدم قيامها بهذا الدور، بأنها مؤسسة اقتصادية لا تملك إمكانيات التنفيذ. ومؤخراً اعتمدت الحكومة ٤٠٠ مليون جنيه لمشاركة المستثمرين في تحمل الأعباء. وقد بدأت هذه السياسة بشكل تجريبي في مجال تصدير الأرز والبرتقال. وقد تم تحديد نسبة هذه المشاركة وفقاً لجهد التوريد، ومدى ما تحقق من فوائد. أريد القول: إن هناك إجراءات حكومية بهذا الشأن لكن لا بد من وضع ضوابط لذلك حتى لا تختلط الأمور وتذهب هذه المشاركة إلى من لا يستحق. ونحن نأمل أن يؤدي ذلك إلى النتائج المرجوة، وإن كنت أتفق مع الكثيرين على أهمية معالجة الجوانب الموضوعية التي تعوق الوصول إلى الأهداف المرجوة.

د. ليلي الخواجة:

ولماذا لا يقوم كبار المصدرين بإنشاء شركات طيران خاصة؟

د. حمدي (رد):

لقد تم ذلك، لكن الشركة التي تأسست قامت بتشغيل طائراتها في أجواء غير مصرية. وقد عرفت مؤخراً أن هناك شركة جديدة سوف تبدأ في العمل قريباً. ولكن ذلك الأمر تواجهه مشكلة، هي: أن موسم التصدير محدد ومعروف، ومن ثم يجب عند إنشاء شركة طيران أن أضع في اعتباري اقتصاديات التشغيل.

تعقيب أ.د. محمد توفيق على بحث د. حسن عبيد

«التنافسية وقطاع النيل البحري في مصر»

أ. د. محمد توفيق

سوف أتحدث عن ملاحظات عامة؛ فالنقل البحري يشكل صناعة ضخمة تستثمر فيها مليارات من الدولارات؛ بهدف تسهيل عملية التبادل التجاري وتعلمون بالطبع أن ٨٠٪ من التجارة العالمية تنقل بواسطة البحر. ووفقاً لإحصائيات منظمة الأونكتاد بلغ إجمالي ما نقل بحراً في عام ٢٠٠٠ حوالي خمس مليارات و ٣٠٠ ألف طن، والحقيقة أن

التطورات الخطيرة التي حدثت في مجال النقل البحري بدأت مع مطلع التسعينات، وإن كان لها جذور منذ الستينات عندما أحدثت الكونتير نقلة هائلة في مجال النقل عموماً. ومن السمات الأساسية للنقل البحري اليوم أن التكلفة أصبحت كبيرة جداً بمعنى: أن السفن أصبحت غالية جداً، حتى أن ثمن سفينة الحاويات يصل إلى ٧٠ مليون دولار. وهذا يقودنا بالطبع إلى السؤال: كيف تستطيع مصر أن تشتري سفن حاويات؟. لقد ظهرت الحاويات في منتصف الستينات، وهي تسيطر حالياً على معظم طرق النقل البحري. وتنقل معظم السلع وفقاً لتنميط معين تم التوصل إليه، وأدى إلى ظهور مجموعة من الحاويات ذات المستويات المتدرجة بحسب الطول، والعرض، والارتفاع، وقد تطورت الحاويات حتى باتت تستطيع أن تحمل كل السلع، ونحن في مصر دخلنا هذه الصناعة من خلال الموانئ وليس النقل البحري. ففي عام ١٩٨٥ أفتتحت أول محطة لتداول الحاويات في ميناء الإسكندرية، لكن في ذات الوقت الذي كان الوزير يقص الشريط فيه، كانت المحطة أقل من المطلوب لأن عدد الحاويات تضاعف، وكان ينبغي أن نبدأ منذ عام ١٩٧٥، وقد أدى هذا التأخير إلى استمرار تخلفنا عن العالم، فحتى الآن نحن لا نملك غير سفينتين للحاويات (تم صنعهما بترسانة الإسكندرية لصالح شركة ألمانية لكن الشركة رفضت استلامهما لوجود عيوب في التصميم، وتم إعطاؤهما للشركة المصرية للملاحة). الآن تؤول الشركة السفينتين للشركات الأجنبية. هناك أيضاً شركة ميرسك لديها سفينة حاويات لكن الشركة غير مصرية تماماً.

والواقع أن الحديث عن المنافسة في مجال النقل البحري بدأت منذ القرن الثامن عشر، عندما كان الأسطول البريطاني يحمل خيرات المستعمرات إلى لندن، وكانت هناك الشركة الشرقية للملاحة لنقل التجارة من الهند، وبعد ذلك كثرت الخطوط الملاحية ودخلت أطراف متعددة في منافسة شرسة؛ الأمر الذي أدى إلى تدهور الخدمة ورغبة الشركات المتنافسة في تخفيض الأسعار لجذب العملاء. وحللاً لهذا الإشكال نشأ ما يعرف بالمؤتمرات الملاحية التي تقضى باتحاد الخطوط الملاحية العاملة في منطقة معينة مع بعضها في تعريفة واحدة للسلع، مع تحديد عدد مرات الإبحار... الخ. وقد نجح هذا الأسلوب الذي اقتصر على السلع الصلبة، وتنظيم عمليات النقل. اليوم أدت حالة الكساد التي حدثت مؤخراً إلى خلل ألبعض إلى تخفيض تعريفة النقل.

فكانت النتيجة أن انهارت المؤتمرات الملاحية. وظهر ما يسمى بالتحالفات الملاحية التي يصل عددها إلى ٢٠ تحالف حالياً، وتضم أكبر الخطوط الملاحية. ولا يوجد بها أياً من شركات الدول النامية باستثناء شركة الملاحة الخليجية، الشركة العربية الموحدة للملاحة، ويعد خط المينسك أعظم تلك التحالفات، وهذه التحالفات تنقل معظم التجارة البحرية. أما عن وضع مصر، فهناك دراسة قدمت لمجلس الشورى حول هذا الموضوع وتضمنت توصياتاً لحال النقل البحري في مصر. وهو حال لا يسر بكل المعايير. فمعظم السفن متقدمة. والإحصائيات تقول: إن تجارة مصر الخارجية وصلت في عام ١٩٩٨ إلى ٥٢ مليون طن (صادر ١٤ مليون طن)، وفي ذلك تشغل خطوط أمريكا الشمالية حوالي ٢٠٪، وغرب أوروبا ٦١٪، والبحر الأسود ١٠,٥٦٪، والشرق الأقصى ٩٪، وأمريكا الجنوبية ١٠,٦٪. في هذا العام كان الأسطول التجاري المصري يضم ١٢٩ سفينة أغلبها بضائع عامة (٨٢ سفينة)، و ١٧ سفينة صب جاف، و ١٦ سفينة صب سائل، وسبع سفن دحرجة، وثلاث حاويات فقط.

تعقيب أ.د. سلطان أبو على على بحث أ.د. طارق نوير

«تحليل المزايا التنافسية للصناعات الكيماوية في مصر وبعض الدول النامية،

الواقع أن الدراسة أحاطت بجوانب الموضوع بشكل جيد، غير أنها تجاوزت بعض النقاط المهمة مثل: زيادة عدد العمالة، مع نقص كفاءتها في مجال الصناعات الكيماوية.

كما أنها لم تنطرق إلى موضوع عدم استغلالنا الكامل للطاقة الإنتاجية. وكان ينبغي أن نضع مؤشرات توضح لنا ذلك الأمر قبل أن نحكم. بالنسبة للمؤشر المركب الذي قدمته الورقة لا أعرف هل كان التوصل إليه صحيحاً أم لا؟

لقد ذكرت الدراسة مجموعة من التوصيات، بعضها لا نختلف عليه إلا أن بعضها الآخر يحتاج إلى توضيح، فمثلاً أنا لم أعرف ما الفارق بين رفع المهارات البشرية من ناحية ورفع معدلات إنتاجية العامل المصري من ناحية ثانية، وكلاهما ورد في التوصيات. كذلك هناك توصية بتخفيض تكلفة المدخلات الأساسية لصناعة الكيماويات

وهذا أمر ضرورى وحيوى، لكن يجب أن يرتبط بالاستخدام الأمثل للموارد وتكلفة الفرصة البديلة، وخصوصاً للسلع القابلة للتبادل الخارجى خاصةً وأننا نملك وضعاً اقتصادياً يعانى من الندرة فى الموارد. والسؤال هو كيف نعمل ذلك؟.

أنتفق تماماً مع التوصية الرابعة التى تطالب بتخفيض الأعباء المالية المحملة على الاستثمار والإنتاج بصفة عامة، وهذه الأعباء كثيرة فى مصر بدون داع، ولا تتسق مع رغبتنا فى دعم الصناعة. كذلك الأمر بالنسبة للتوصية السادسة أما التوصية السابعة فجاءت عامة جداً، وربما كان من الأجدى أن نحدد مدى فاعلية كل عنصر فى تشجيع الصناعة المصرية. وأظن أننا كنا فى حاجة إلى بعض المؤشرات الكمية التى توضح لنا الأهمية النسبية لهذه العناصر، بدلاً من الاكتفاء بطرحها. هذه الملاحظات لا تقلل من شأن البحث، وجهد الباحث الممتاز.

أ. د. محمد عبدالوهاب:

لقد أثار الدكتور سلطان نقطة مهمة تتعلق بإنتاجية رأس المال، وإنتاجية العامل ونحن نتحدث كثيراً عن العمالة الزائدة، إلا أننى أرى أن هذ المشكلة لم تقلل من قدرتنا التنافسية، ولكنها أضاعت علينا مزية تنافسية كان من الممكن أن نستخدمها، وتوضيحاً لذلك أقول: إن العدد الكبير من العمالة مازالت أجوره قليلة، خاصة فى الصناعات التمويلية التى تقل فيها نسبة مكون الأجر فى تكلفة الإنتاج. وكان يمكن أن نقضى على هذه المشكلة لو كان العامل بنفس كفاءة العامل الخارجى، بعبارة أخرى نحن أضعنا مزية كانت ممكنة لتقليل المزية التنافسية مع العالم. أريد أن أدخل الى جوهر الموضوع، وهو أننا بدأنا ننافس فى ظروف لا تساعد على المنافسة. وعلى سبيل المثال لو أردت إنشاء مصنع هنا فى مصر، سيتكلف ٢٠ إلى ٢٥٪ زيادة عن تكلفته فى دولة مثل قبرص، وهذا الرقم فى حد ذاته مكبل لقدراتى التنافسية. كذلك لا بد وأن أشير إلى أن التكنولوجيا لا تأخذ حظها الحقيقى فى هذا البلد، ونحن نتكلم عن التكنولوجيا والبحث والتطوير من باب ذر الرماد. وفى تقديرى أنه اذا لم تكن هناك حركة باتجاه تطوير التكنولوجيا داخل مصر فلن نستطيع الاستمرار. نحن نستورد التكنولوجيا، ونستورد الآلات، ونستورد التدريب من الخارج، وبعد ذلك نذهب لننافس الذين صدروا لنا، أى أننا ننافسهم بإنتاجهم القديم. أريد

أن أقول: إنه لا توجد في مصر سلع قابلة للتصدير العالمي، بالمعنى الحقيقي للكلمة. مثلاً نحن نصدر الزجاج المسطح بينما الذين منحونا رخصة إنتاجه وصلوا إلى إنتاج زجاج أكثر تطوراً.

كل ما قيل في الورقة صحيح لكن الحل الصحيح لن يكون إلا بمواجهة جوهر الموضوع وهو التكنولوجيا. حتى الآن لا يوجد إعلان سياسى يؤكد أن التكنولوجيا هي المنطلق للتطور، وحتى الوزير الذى عين للصناعة والتنمية التكنولوجية لا يتحدث مطلقاً عن التنمية التكنولوجية.

رد الدكتور طارق نوير:

بطبيعة الحال ستكون مهمة الرد على تعقيب الدكتور سلطان أبو على صعبة على، إلا أنني سأحاول. فى البداية أقول إن تعريف الصناعة الكيماوية اعتمد على التعريف العالمى لها. أما ما يقصده بالنسبة لقطاع الأعمال العام فغير صحيح أن قطاع الأعمال العام هو الجهة الوحيدة التى تملك هذه الصناعات. أتفق مع سيادته فى ذلك لكننى أوردته وفقاً للمعلومات المتاحة. وفيما يتعلق بعلاقة توفر المزية التنافسية مع وضع الميزان التجارى أوضح أن ذلك يعتمد على المؤشر المستخدم، علماً بأن أحداً يقول، إن مصر تتمتع بمزية تنافسية فى مجال الصناعات الكيماوية بشكل عام. وجدنا ٨ مجموعات فقط، من أصل ٣٣ مجموعة، والمؤشر الذى استخدم لم يأخذ فى اعتباره جانب الواردات. هناك مؤشرات أخرى متعددة تدخل جانبى الصادرات والواردات. وإذا أدخلنا جانب الواردات قد لا تكون لدينا مزية نسبية. لكننا اعتمدنا على مؤشر يركز على الصادرات فقط. أما عن إنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال، فالمؤكد أنني لو استخدمت مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فستكون النتائج أفضل. أما المؤشر المركب فكان الهدف منه هو المقارنة بين إنتاجية رأس المال، وإنتاجية العامل، وذلك عن طريق أسلوب الرتب. وقد ذكر الدكتور محمد عبد الوهاب أن انخفاض إنتاجية العامل لم يكن سبباً فى تراجع المزية النسبية، وهذا صحيح، إلا أنني ذكرت إنتاجية العامل لتوضيح فارق استخدام التكنولوجيا ما بين مصر والدول الأخرى. وبخصوص السؤال حول الأهمية النسبية للصناعات الكيماوية بالنسبة للصناعات التمويلية، أشير إلى أنها تشكل ٤٠٪ من القيمة المضافة، وبناء على هذه النسبة

يمكن لنا معرفة أهميتها بالنسبة للاقتصاد المصرى، إذا علمنا أن الصناعات التحويلية تشكل ٢٠٪ فى الاقتصاد المصرى.

تعقيب أ. د. لبنى عبداللطيف على بحث د. هبة الله محمد الصادق

«القدرة التنافسية للصناعة الهندسية: دراسة تطبيقية عن صناعة

الأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية ذات الاستخدام المنزلى»

استكمالاً للنقاط التى ذكرت فى بداية الجلسة، حول أهمية مفهوم التنافسية، أود أن أضيف معلومة بسيطة، فهذا المفهوم يعد الأكثر بروزاً فى الدراسات الاقتصادية، ومرجع ذلك، أساساً هو أن هذا المفهوم يلخص كل المفاهيم والأهداف الاقتصادية المتعارف عليها. أما عن الورقة المقدمة، فلا بد بداية من توجيه الشكر إلى الدكتورة لأنها تطرقت الى موضوع السلع الهندسية، وهى بالفعل من القطاعات المهمة، بل إننا نقول إنها قاطرة النمو للاقتصاد كله. كذلك أشكر الدكتورة هبة على الجهد الكبير الذى بذلته، خاصة فى مجال الجمع ما بين بيانات التجارة والصناعة، واستخلاص النتائج منها. كما أنها بذلت جهداً مشكوراً لجمع التصنيفات التكنولوجية للصناعات الهندسية. أما تعليقي على البحث فسوف يتركز على الأفكار العامة. وهنا أشير بداية إلى أن الدراسة بها اختيارات متعددة فالدراسة اختارت أن تبحث المنافسة من خلال قيادة التكلفة، بالمقارنة مع الدخول بمنتجات متنوعة فى السوق العالمى، ومع أن هذا الاختيار واضح فى الدراسة إلا أنها لم تشر إليه بشكل واضح، وهو ما قد يؤدي إلى وجود نوع من المجادلات حول بعض المحاور، التى كان يمكن تجاوزها لو قالت الباحثة أنها ستركز على قيادة التكلفة. كذلك اختارت الدراسة بشكل غير معلن أن تناقش التنافسية فى السوق الدولى وليس فى السوق المحلى، مع أنها أشارت فى المقدمة إلى الواردات من السلع محل التطبيق، إلا أنها لم تشر إلى ذلك الاختيار بشكل واضح. وبالتالي لم تجب الدراسة على السؤال الآتى: ماذا سيكون وضع مصر عندما يبدأ العمل بالسوق العربية المشتركة، التى ستجمعنا بدول متقدمة عنا؟ ثم ماذا سيكون موقف المنتج المصرى داخل السوق المحلى بعد انتهاء فترة السماح التى

حددها منظمة التجارة العالمية؟؟.. اختيار ثالث اتبعته الدراسة، ولم تشر إليه فقد اختارت أن تقيس الإنتاجية بمفهوم مادي، أى بعد خروج السلعة من المصنع وتحميلها بجوانب ضعف لقطاعات أخرى داخل المجتمع.

بجانب ما سبق هناك عدة ملاحظات، أجد أنه من الضروري طرحها، فالدراسة عندما اختارت بحث القيادة السعرية كمفهوم لتنافسية مصر على المستوى العالمى، وقعت فى مشكلة الاعتماد على إنتاجية العامل كمؤشر، مع أن هذا المؤشر لا يدل فقط على إنتاجية العامل وإنما يضيف إليها عوامل أخرى مثل: الإدارة.. الخ، أى أننا لا نقيس إنتاجية العامل وإنما إنتاجية المنشأة فى ظروف اقتصادية معينة. وبالتالي لا يجوز أن نحمل العامل مسئولية تدنى الإنتاجية؛ لأنها مسئولية أطراف متعددة. يجب الاهتمام بهاجمياً حتى نرفع الإنتاجية، بعبارة أخرى نحن نحتاج إلى منظومة متكاملة لرفع الإنتاجية.

الحقيقة أننى كنت أتمنى أن تقوم الدراسة ببحث الأسباب التى أدت إلى تقليل إنتاجية العامل. وكذلك إنتاجية المنشأة، وبالطبع لا أضيف جديداً عندما أقول: إن منحى المعرفة فى مصر متدننى جداً مقارنةً بنظيره فى اقتصادات أخرى كالاقتصاد الماليزى أو الكورى. بعبارة أخرى أقول إن منحى إنتاجية العامل هو مجرد دالة فى منحنيات المعرفة الخاصة بالمنشأة ومنحنيات المعرفة الخاصة بالمجتمع عموماً، وهذا يقودنا إلى موضوع التكنولوجيا، فنحن نحتاج إلى تكنولوجيا تتقارب مع مستوى المعرفة الموجودة؛ حتى نتمكن من استيعابها وتطوير معرفة خاصة بنا. الموضوع إذن لا يتعلق بالعامل وحده، وإنما بمنظومة متكاملة.

النقطة الثانية التى أود الإشارة إليها، هى: أن الصناعات الهندسية حظيت منذ بدايتها فى مصر باهتمام كبير من جانب الدولة باعتبارها قاطرة النمو، لأنها تنتج العدد والمعدات، وبالتالي فهى مادة تحديث للصناعات الأخرى، وهذا الاهتمام لم يعد قائماً، بل إننا نسينا لماذا كان الاهتمام بهذه الصناعات؛ رغم أنها تمثل ١٢٪ من القيمة المضافة للصناعات التحويلية، ولكن بمحتوى تكنولوجى مرتفع جداً. ومع ذلك نجد أننا لم

نستوعب هذا المحتوى التكنولوجي؛ ونتيجة لذلك لم نتمكن من الاستفادة منها بشكل يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

مشكلة الاقتصاد المصري أنه لا يحكم بعقلية العصر، ويكفى أن أهم قطاع نملك فيه مزية نسبية- وهو قطاع الملابس الجاهزة- غير متشابك بالمرّة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ونحن نعرف أن ٧٥٪ من القماش المصري قماش مستورد. إذن أين تشابك الصناعات؟ أين كلام بورتر الذي يقول بضرورة وجود تشابك للصناعات عموماً. ولم يتحدث عن قطاع قائد أو غيره، إضافة إلى ذلك ألاحظ أن المفهوم التكنولوجي للصناعة لدينا مفهوم مخلوط، فنحن نقول إننا نقوم بتطوير تكنولوجي، وبحث علمي لعمل منتج مع أن هذا لا يمثل الهدف المطلوب من البحث العلمي. ولو كنا سندخل السوق العالمي كقائد للتكلفة، فهذا معناه أننا سنقلل تكلفة العملية الإنتاجية حتى أخفض الأسعار، لكن ذلك لن يتحقق بتخفيض الأجر لأنها في الأصل منخفضة، وبالتالي لا بد من التطوير التكنولوجي للعملية الإنتاجية.

النقطة الأخيرة تتعلق بالرصد الذي قامت به الورقة لرصد التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فقد كنت أتمنى أن تشير إلى تحول مواز حدث على مستوى المنظور فقد تحولنا من الفكر الصناعي إلى الفكر التجاري. من الإحلال محل الواردات إلى السوق المفتوح.. وشكراً.

أ. د. محمد عبد الوهاب:

الواقع أن ما قالته الدكتورة لبنى مهم للغاية، فالعامل بالفعل ليس مؤثراً في العملية الإنتاجية، والمسئولية تقع بالأساس على الإدارة. والإدارة بدورها جزء من منظومة أكبر تتعلق بالحالة المصرية عامة. وقد ذكرت الدكتورة لبنى نقطة مهمة عندما أشارت إلى علاقة الصناعات الهندسية بالعدد والآلات والمعدات. وفي ذلك تملك مصر بالفعل ميزة تنافسية. وعلينا أن نوجه البحث العلمي لهذا الغرض؛ لأنه مجرد وسيلة لخدمة الاقتصاد والمجتمع.

نقطة أخرى مهمة، تتعلق بالقيمة المضافة للصناعة التكميلية أو التجميعية، فمثل هذه الصناعة تمثل البداية لأية صناعة حقيقية، ومصر تستطيع- وفقاً للعديد من الدراسات. أن تدخل إلى هذا المجال بشكل جيد. أما إمكانية دخولها إلى الصناعات المنتهية فأمر يحتاج إلى فترة أكبر، بعبارة أخرى الصناعة التكميلية أمر مهم للغاية من أجل تحقيق تنمية صناعية. وأذكر أن وزارة الصناعة قامت، في مرحلة سابقة، بتنظيم ما يعرف بالمعارض السلبية؛ بهدف عرض ما لا نقوم بتصنيعه؛ كي يحاول المنتجون أن يسيروا باتجاه تصنيعه.

هناك تساؤل حول تأثير دخول مصر في السوق العربية والمشاركة، وهنا أشير إلى أن التكامل الاقتصادي العربي يمثل أحد سبل الخروج من المأزق الاقتصادي لمصر. فهذا السوق سوف يساعدنا على التغلب على مشكلة الحجم التي سبق لآخرين وتجاوزها عن طريق ما يعرف بالإنتاج المرن. والتكامل العربي مهم جداً، لأنه سيخلق حالة لا يمكن التراجع عنها. أيضاً هناك نقطة مهمة تتعلق بإنتاجية العامل، وأرجو أن نلتفت إلى أن الخيار المتاح أمامنا هو شراء آلات أبسط كي تستوعب عمالة أكثر، ولذلك نجد أن إنتاجية العامل أقل.

وفيما يتعلق بالبيئة، لم تعد النظرة إليها كما كانت في السابق، اليوم هناك نظرة أخرى تقول إن تلوث البيئة أمر مقدور عليه باستخدام تكنولوجيا معينة. وفي تقديري أن المشكلة القائمة لدينا تتعلق بسوء الإدارة، وسوء الرقابة البيئية على المصانع ونحن لسنا في حاجة للالتزام بالمعايير الأوروبية، لأن ذلك قد يؤدي إلى إغلاق المصانع القائمة. صحيح أنهم يهتموننا بتلوث البيئة العالمية، إلا أن الانصياع لمثل هذه الاتهامات سيضر بنا كثيراً، مع العلم بأننا نلوث البيئة بتكنولوجيا غربية. والحقيقة أن أوروبا لا تتخلى عن بعض الصناعات لمجرد أنها ملوثة للبيئة، ولكن لأنها لم تعد في حاجة إليها. إنها تتخلى عن الصناعات التحويلية كلها، وهو ما تفعله دول أخرى مثل سنغافورة

رد/ د. هبة الصادق:

أتفق مع الدكتورة لبنى والدكتور محمد عبدالوهاب فيما ذكرناه عن من تدنى إنتاجية العامل ترجع إلى عوامل أخرى متنوعة. وبالنسبة للقيمة المضافة للصناعة التجميعية

أقول: إننا لو تتبعنا تطور هذه القيمة خلال الفترة موضع الدراسة فسوف نجد أن القطاع الخاص حقق بروزاً في النصف الثاني من التسعينيات. أما فيما يتعلق بالقدرة على عمل تكامل إنتاجي عربي، فهذا أمر مهم، وسوف يساهم في حل مشاكل الصناعات الهندسية.

أ. د. د. لبنى عبداللطيف:

أتفق مع ما قالته الدكتورة علا حول ضرورة إضافة الأعباء الأخرى إلى المنتج لأنها ستحدد القدرة التنافسية، إنني أقول إن الاكتفاء بمثل هذا المنظور لن يؤدي إلى فائدة. فمن الضروري أن تكون النظرة شاملة للجانبين.

تعقيب أ.د. على مصيلحي على بحث أ.د. علا الخواجة

«القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات المصرية»

مؤكد أنكم قد عرفتم من خلال متابعة عرض الدكتورة علا مدى الجهد الذي بذلته لإعداد هذه الدراسة. وسوف أعترض على شيء واحد مما ذكرته، فقد قالت، عند الختام: إن مصر تعاني من مشكلة عدم شفافية، والحق أن الأمر أوسع من ذلك، فنحن لا نملك قطاع معلومات، وكل ما حدث أن تكنولوجيا المعلومات في مصر نمت بعيداً عن الحكومة وعلى أكتاف شركات خاصة. وهذا لا يمثل عيباً، وإنما تفسيراً للموضع الحالي. وعندما أنشئت الوزارة قبل عامين، كانت هناك خطة طموحة تقوم على عدة محاور.

وقبل أن أعرض تلك المحاور أود الإشارة إلى أن الحقائق المقدمة في الدراسة صحيحة بنسبة تقرب من ١٠٠٪، وإن كانت هناك بعض الأرقام التي تحتاج إلى تحديث خصوصاً من زاوية تكاليف إقامة الشبكات أو طاقاتها. وبناء على ذلك فإن التحديات التي ذكرتها الدكتورة علا مهمة وموضوعية، فالسوق المصري محدود بالفعل، ومصر لا تملك خريطة للسوق العالمي، وهناك غياب للابتكار والإبداع في هذا المجال. وهذه مسئولية المنظومة التعليمية في مصر، والتي تجعل خريج الهندسة والحاسبات غير قادر على دخول مجال العمل، وهو ما دفع الوزارة إلى عمل برنامج تدريبي لتأهيل الخريجين للعمل. والمعادلة التي ذكرتها الدكتورة علا حول الهدف من تخريج متخصصين في

مجال المعلوماتية تستحق النقاش، فأنا أميل إلى سياسة عدم تشغيل الشاب إلا بعد إعداده؛ نظراً لأن هذا المجال حيوى ومستقبلى. وفى تقديرى أن تخريج هؤلاء الشباب يمثل ضرورة لخلق قاعدة بشرية مؤهلة لدخول مثل هذا المجال، والأهم أنها تساعدنا على الاختيار.

إضافة إلى أن الأسواق المحيطة بها تحتاج إلى مثل هؤلاء الخريجين نظراً لنقص العنصر البشرى فى هذا المجال. ولو لاحظنا لوجدنا أن مستوى الهجرة بين هؤلاء الخريجين قد ارتفع. والواقع أن مثل هذه الهجرة تمثل مزية لأنها تسمح لهم بالحصول على خبرات يمكن لنا أن نستفيد منها لاحقاً، خاصة وأن الدراسات تؤكد أن مصر سوف تعاني مستقبلاً من نقص فى العنصر البشرى.

البحث غاية فى الأهمية، لكن كل عنصر منه يحتاج إلى بحث مستقل. وأظن أن هناك معلومة لا بد من ذكرها لكم، حيث إن وزارة الاتصالات قد أعدت قانوناً تتم مراجعته حالياً بوزارة العدل لإنشاء هيئة لتنمية تكنولوجيا المعلومات. وذلك بهدف إجبار الدولة على تقديم المساعدة المطلوبة للنهوض بهذا المجال. والحقيقة أننا تعبنا جداً مع وزارة المالية حتى توافق على هذه الفكرة. ونحن ندرك أن هذه الهيئة هى وحدها التى تستطيع عمل دراسة عن السوق العالمى. لدينا أيضاً اهتمام بالدخول إلى مجال التجارة والتوقعات الالكترونية، وحالياً تتم مراجعة قانون التوقيع الإلكتروني. معنى ما سبق أن الإطار التشريعى أمر مهم، والإطار المؤسسى لا يقل أهمية. وتوافر هذين الإطارين مسئولية الدولة بالدرجة الأولى. ويقينى أن ذلك وحده هو الذى يمكننا من توفير الخطط والبشر، والإمكانات التى تحقق لنا ما نصبو اليه.

بجانب ما سبق، لا بد أن نركز على أهمية تعليم اللغة الإنجليزية بشكل صحيح، لأنها الوسيلة التى نستخدمها للاستفادة من الغرب. وهو ما أشار إليه البحث، كما أشار - بدقة - إلى السلبيات والإيجابيات، وطرق الخروج من الوضع الراهن وصولاً إلى الاستفادة الحقيقية من هذا القطاع الذى نملك فيه فعلاً إمكانيات مبشرة، وستكون له نتائج مفيدة للمجتمع المصرى والاقتصاد المصرى بشكل عام. ويكفى هنا أن أشير إلى أن شركة كويتية قد تم افتتاحها مؤخراً ويعمل بها ١٢٠ شاباً مصرياً. هذا أمر يتكرر فى كثير من

الشركات العالمية، وهو أمر مبشر جداً. كذلك هناك بنية أساسية جيدة في مصر. لكن الأمر يحتاج إلى جهد متواصل ودءوب من جانبنا، ودور الحكومة- كما سبق وذكرت- جزء رئيس في دفع العاملين في هذا القطاع، وتأهيلهم للمنافسة الخارجية. صحيح أن أحداث ١١ سبتمبر أثرت علينا، إلا أن النجاح الذي حققناه في الفترة الأخيرة مكننا من تجاوز هذه السلبيات.

سيد إسماعيل- رئيس المجلس السلعي للبرمجيات والتكنولوجيا المتقدمة:

لقد لاحظت فيما قيل سواء من جانب الدكتورة علا، أو الدكتور على مصيلحي أن القطاع الخاص غائب تماماً، رغم أنه المطور العملي للبرمجيات. نعم الحكومة يمكن أن تقوم بدور، لكننا نتمنى من كل من يتطرق للبحث في هذا المجال أن يلتفت الى دور القطاع الخاص؟.

بالنسبة لموضوع زيادة الطلب في السوق المحلي، نحن نحتاج من الحكومة أن تعتمد في ميزانياتها مبالغ محددة للإنفاق على تكنولوجيا المعلومات، كذلك نحتاج إلى دراسات تضع أمامنا نموذجاً محدداً للعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات. كذلك نحتاج لدراسة حول مدى تأثير إلغاء الجمارك والضرائب على تطوير وتنمية هذه الصناعة خلال الخمس سنوات المقبلة.

تعقيب أ.د. حسام شلبي على بحث أ.د. خديجة الأعرس

«القدرة التنافسية للصادرات المصرية لأهم السلع الزراعية غير التقليدية»

الواقع أن البحث في مجال النباتات الطبية والعطرية أمر صعب للغاية؛ ولذلك تستحق دراسة الدكتورة خديجة كل تقدير. وقد سبق لى بالتعاون مع الدكتور أحمد شلبي أن أجرينا دراسة على صادرات مصر من النباتات العطرية والطبية، وقد تبين لنا أن صادرات مصر من النباتات الطبية والحبوب العطرية في عام ١٩٩٩ أكثر من ١٢٠ مليون جنيه، أما بالنسبة للزيوت والعجائن فكانت تصل إلى ٨٠ مليون جنيه، أى أن صادرات

مصر كانت تصل في ذلك العام إلى ٢٠٠ مليون جنيه . وبداية سوف أتكم عن المشاكل التي تواجه تصدير النباتات العطرية، إلا أنني سأصل حديثي بالإشارة الى المزايا التي تملكها مصر مقارنة بالدول المنافسة، حيث إن لدينا مناخاً جيداً يحمينا من الكوارث الطبيعية، كذلك التي تحدث في الهند وتركيا على سبيل المثال. أما أول المشاكل فتتمثل في تذبذب الإنتاج، وتذبذب الأسعار، وهي ظاهرة طبيعية يمكن لنا أن نتعامل معها بجهد أكبر وبالتعاون مع سفاراتنا بالخارج. أيضاً هناك مشكلة الضرائب، وقد سبق للحكومة أن أعلنت أنها سوف تلغى الضرائب على النشاط التصديري، لكن هناك من اعترض على هذا الاتجاه لأسباب متعددة مثل مخالفته للدستور، أو لاتفاقية الجات، أو لعدم القدرة على فصل ما يصدر عما لا يصدر. وأعتقد أن هذا أيضاً لا يمثل مشكلة كبيرة، ولو كانت الحكومة جادة في موضوع دعم التصدير فسوف تتخذ مثل هذا الإجراء حتى لو كان مخالفاً للدستور أسوة بالمزايا والاعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات الاستثمارية، وفيما يخص مشكلة الشحن، أود توضيح أن النباتات العطرية ذات تكلفة شحن عالية، تصل الى ٢٠٪ من التكلفة الكلية. والسبب في ذلك يرجع إلى أن شركات الملاحة تأتي مصر فلا تجد حركة كبيرة فتضع أسعاراً مرتفعة، وحل هذه المشكلة ممكن من خلال تقديم الحكومة دعماً لشحنات التصدير، أو تكثيف جهودنا لزيادة التصدير حتى نحصل على أسعار شحن تفضيلية. وهو ما حدث بالفعل خلال الفترة الماضية حيث زادت صادرات مصر من النباتات الطبية بنسبة ٧٪ نظراً لزيادة الطلب الخارجي عليها.

وتجدر الإشارة الى أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر فرضت علينا (مصر و ١٧ دولة أخرى) أن نسدد تأمين مخاطر حرب وبلغت في حالتنا ٢٥٠ إلى ٥٠٠ دولار حسب حجم الشحنة. وهذه التكلفة تمثل ضعف التأمين الحالي، وكان ذلك بمثابة مفاجأة للمصدر، وكانت النتيجة أن اضطر إلى تحمل الزيادة بدلا من التخلي عن التزاماته.. وللأسف جاء تحرك الحكومة متأخراً جداً، في حين أن اسرائيل تحركت بسرعة وتمكنت من الغاء هذا التأمين، اللهم إلا في حالة قيامهم بالتصدير للدول العربية مع العلم بأن التأمين في هذه الحالة لا يتجاوز ٧٥ دولاراً، هذا دور الحكومة. وبالنسبة لمشاكل الإجراءات نجد أن الجمارك مازالت بحاجة الى تطوير، سيما في نظامى السماح المؤقت وال Draw Back. فمازال المصدر يعانى عند استرداد الرسوم التي يسدها، وتصل الفترة اللازمة لذلك إلى حوالى عام ونصف. وأعتقد أن الحكومة نفسها لا تعرف كيف يمكن

حل هذه المشكلة، بل إنها صعبت الموضوع عندما أصدرت قائمة بيضاء لشركات قالت إنها ملتزمة. وكانت النتيجة أن ظهرت باقي الشركات في صورة سيئة أمام عملائها الأجانب.

بجانب ذلك، هناك مشكلة اسمها المعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات، والذي أنشئ قبل خمس سنوات كمعونة من الحكومة الفنلندية، ثم انتقل إلى الحكومة المصرية بعد ثلاث سنوات. وكان الهدف فيه أن تكون المنتجات المصرية خالية من المبيدات أو على الأقل في حدود المسموح به. إلا أن المعمل فرض رسوماً إجبارية على جميع الشركات المصرية، وذلك لزيادة حصيلته، دون أن يقدم خدمة مقابل ذلك. والواقع أن هذا الإجراء والذي صدر به قرار وزاري أدى إلى تعطيل حركة الصادرات المصرية، كما أدى إلى زيادة التكلفة المفروضة عليها. يكفي أن تعرفوا أن هذه التكلفة تصل إلى ٢٥٠ جنيهاً للشحنة من الصنف الواحد. أما إذا كانت الشحنة تضم أربعة أصناف فكل صنف له رسمه الخاص به. ورغم أننا نطالب منذ ثلاث سنوات بإلغاء هذا القرار إلا أننا لم نجد استجابة.

نقطة أخرى أود إثارتها، وهي تتعلق بموضوع التسويق، ففي السابق كان التسويق يتم عن طريق شركات صغيرة، وبالتالي كنا نصدر لكل سوق من خلال أكثر من أربعين شركة لكن مع حركة الاندماجات المتزايدة، أصبح حجم الشركات أكبر وعددها أقل، بل وأصبحت الشركة الواحدة موجودة بأكثر من دولة. مما يتيح لها أن تفرض شروطها على الدول المصدرة. إذن لا بد وأن تقوم الدولة بنوع من تنظيم عملية تصدير النباتات العطرية والطبية، حتى لا نجد أنفسنا مضطرين لتترك زراعة مثل هذه النباتات والاتجاه إلى زراعات أخرى لا توجد بها نفس الصعوبات.

تعقيب أ.د. أحمد شلبي على بحث أ.د. خديجة الأعسر

بالإضافة إلى ما ذكره الدكتور حسام هناك مجموعة نقاط أود الإشارة إليها. وأولها أنني أشكر الدكتورة خديجة على ما قدمته؛ نظراً لأن المعلومات المتاحة في هذا المجال

نادرة للغاية، أما إذا انتقلت إلى الحديث عن أوضاع النباتات العطرية في مصر، فلا بد من تأكيد أن مصر تملك مزية نسبية في هذا المجال، وإن كانت هناك حاجة إلى مراجعة بعض الجوانب، مثل: مدى صحة ما يقال عن رخص العمالة بمصر. وكذلك ما يقال عن انخفاض أسعار المنتج المصري. لأن التطورات التي حدثت في السنوات الماضية أدت إلى ارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية. كما أن كثيراً من الدول المنافسة قامت بإدخال الميكنة إلى هذا المجال مما أدى إلى تراجع أهمية عنصر العمل. وهنا لا بد أن أشير إلى حقيقة مهمة، فقد كانت مصر تحتل منذ ١٥ عاماً المركز الثاني في مجال إنتاج وتصدير النباتات العطرية، أصبحت اليوم تمثل المركز الـ ١٥ أو الـ ١٦، وبالتالي لا بد من بذل جهود أكبر في بعض المجالات مثل الميكنة الزراعية.

من المزايا النسبية المهمة لمصر أن نسبة الصادرات من النباتات الطبية تتجاوز ٩٠٪ من حجم الإنتاج. وهذا يرجع إلى قلة الطلب المحلي، ورغم أن ذلك يمثل مزية الأنا نحتاج إلى زيادة الطلب المحلي كي يحميننا عن تطلبات السوق العالمي. لدينا أيضاً ميزة أخرى تتمثل في أن النباتات الطبية لم تدخل في نظام الحصص الموجودة في بعض الاتفاقيات الدولية. وهذا يجعل إمكانات مصر كبيرة. وإلى جانب ذلك علينا أن نركز على ما تؤكدته كافة الدراسات حول الزيادة الدائمة في الطلب العالمي على النباتات الطبية، سيما مع وجود اتجاه عالمي للعودة إلى طب الأعشاب، وهناك من يتوقع أن تصل مساهمة الأعشاب الطبيعية في صناعة الدواء من ٢٥٪ إلى ٣٧٪ خلال الأعوام الثلاثة القادمة.

ومن المجالات المفتوحة أمامنا، تصدير النباتات الطازجة، ونحن مؤهلون بحكم المناخ وقربنا من الأسواق العالمية أن نحقق نجاحاً فيها. والملاحظ أن المزية النسبية الأهم مقارنة بمحاصيل أخرى مثل الأرز والقصب، أن النباتات الطبية تحتاج إلى كميات مياه منخفضة. ونحن نعلم أن الاتجاه العالمي الحالي يرجح أن تكون القيمة بما يدره لتر المياه. والملاحظ كذلك أن تلك النباتات تتسم بأنها كثيفة العمالة وهذا أمر مهم لنا في مصر.

بالنسبة للتوصيات التي ذكرتها الدكتور خديجة أود أن أضيف نقطة بسيطة، فنحن نركز- منذ بدأنا العمل في هذا المجال- على حوالي ثمانية أنواع تصنف ضمن النباتات

الطبية منخفضة القيمة. وبالتالي لابد من الاهتمام بنباتات أخرى خاصة تلك التي تدخل في تركيب الدواء. وفي هذا الإطار أشير إلى أنه لا يوجد في مصر تصنيف علمي دقيق للأنواع التي بمصر؟ ومن المهم أن نبدأ في ذلك، وأن نعمل على تطوير ما لدينا مع العمل لتنشيط السوق المحلي. والحقيقة أننا- ورغم كل هذه الأجواء- نجد أن صوت المصدر هو المسيطر، وذلك على حساب المنتج، وهذا ما جعل منتج النباتات الطبية لا يحصل على كثير من الحقوق والمزايا التي حصل عليها منتجو بعض المحاصيل الزراعية. والحل في تقديري هو أن يكون هناك تنظيم نشيط للتعبير عن هؤلاء المنتجين.

ومن المهم أن أكرر ما ذكرته سابقاً عن استعداد السوق العالمي لاستقبال أي توسع مصري في مجال إنتاج النباتات العضوية، وبالتالي علينا أن نهتم بهذا المجال مع ملاحظة أن الحكومة لن تقوم بكل ما سبق، وإنما يجب على العاملين في هذا المجال أن يتحركوا بنشاط أكبر، حتى يستفيدوا بالفرص المتاحة أمامهم، وأمام الصادرات المصرية.

قائمة الإصدارات

| الإصدارات | المحرر | اسم الكتاب |
|--|---------------------|--------------------------------------|
| ١٩٩٦ يناير | د. علا أبو زيد | ١ - العدد الأول (نقد) |
| ١٩٩٦ أبريل | د. صلاح سالم زرنوقة | ٢ - العدد الثاني (نقد) |
| ١٩٩٦ يوليو | د. صلاح سالم زرنوقة | ٣ - العدد الثالث |
| ١٩٩٦ ديسمبر | د. صلاح سالم زرنوقة | ٤ - العدد الرابع (نقد) |
| ثانياً : سلسلة محاولات التثمين: | | |
| ١٩٩٥ يونيو | | ١ - العدد الأول (نقد) |
| ١٩٩٥ سبتمبر | | ٢ - العدد الثاني (نقد) |
| ١٩٩٦ يونيو | | ٣ - العدد الثالث (نقد) |
| ١٩٩٧ أكتوبر | | ٤ - العدد الرابع (نقد) |
| ١٩٩٨ ديسمبر | | ٥ - العدد الخامس (نقد) |
| ١٩٩٨ مايو | | ٦ - العدد السادس (باللغة الإنجليزية) |
| | | ٧ - العدد السابع |

| الإصدارات | المحرر | اسم الكتاب |
|-------------|---|---|
| نوفمبر ١٩٩٥ | د. حازم حسني | ١ - المسئلة كراسات التتمية : ١ - المدد الأول : مفهوم السببية الهيكلية (نقد) ٢ - المدد الثاني : الازمة المالية في الدول الصناعية الجديدة. (نقد) |
| ١٩٩٨ | أ.د. عمر محي الدين أ.د. مصطفي كامل السيد | ٣ - المدد الثالث : قضايا استمولوجية مشتركة. (نقد) ٤ - المدد الرابع : ترشيد استخدام مياه الري (نقد) ٥ - المدد الخامس : دراسة نقدية للمنهج الفياغوري. (نقد) |
| مايو ١٩٩٦ | د. حازم حسني | ٦ - المدد السادس : الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر |
| يناير ١٩٩٩ | د. عماد الشافعي | ٧ - المدد السابع : حرية الإعلام الإلكتروني الدولي وسيادة الدولة |
| ديسمبر ١٩٩٦ | د. حازم حسني | ٨ - المدد الثامن : دور نظام التعليم والتدريب المهني في النهوض بالمهارة المربية في دول مجلس التعاون الخليجي |
| ١٩٩٩ | د. راجي أسعد د. ملك رشدي | ٩ - المدد التاسع : تصاعد الانحماجات الاشتراكية في أوروبا الشرقية (الظاهرة والأسباب) |
| ٢٠٠١ | د. بسونى حمادة | ١٠ - المدد العاشر : التنمية الزراعية وإياه مع إشارة خاصة لمصر (مسح مرجعي) |
| نوفمبر ١٩٩٩ | د. علا الخواجة | ١١ - المدد الحادي عشر : القدرات التنافسية لمصنعة البرمجيات المصرية (نقد) |
| | | ١٢ - المدد الثاني عشر : إمكانية زيادة القدرات التنافسية في خدمة الشحن الجوي المصري (نقد) |
| أبريل ٢٠٠٢ | د. علا الخواجة | ١٣ - المدد الثالث عشر : Child Labor in Egypt: The Policy and Instional Set-Up |
| ٢٠٠١ | د. عادلة رجب | ١٤ - المدد الرابع عشر : الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون التنموي |
| مارس ٢٠٠٢ | د. ليلى البرادعي | |
| مارس ٢٠٠٣ | د. ليلى البرادعي | |

| | | |
|------|---------------------|---|
| ١٩٩٦ | د. علا أبو زيد | |
| ١٩٩٦ | د. عطية حسين أئدي | ١ - القمة الاجتماعية : الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية. (نقد) |
| ١٩٩٦ | د. عالية المهدي | ٢ - الأمم المتحدة وقضايا الجنوب (نقد) |
| ١٩٩٦ | د. علي الصاوي | ٣ - شركاء في التنمية : الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر. (نقد) |
| ١٩٩٧ | د. عالية المهدي | ٤ - المشوريات ونماذج التنمية (نقد) |
| ١٩٩٧ | د. مصطفى كامل السيد | ٥ - Aspects of Structural Adjustment in Africa and Egypt. |
| ١٩٩٧ | د. صلاح سالم زرنوقة | ٦ - الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه. |
| ١٩٩٧ | د. صلاح سالم زرنوقة | ٧ - الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب (نقد) |
| ١٩٩٧ | د. محمد ريف مسعد | ٨ - المشاركة في التنمية. نموذج المشروع القومي لتنمية جنوب الوادي (نوشكي) |
| ١٩٩٧ | د. صلاح سالم زرنوقة | ٩ - مصر ما بعد المورثات (نقد) |
| ١٩٩٨ | د. مصطفى كامل السيد | ١٠ - العرب ونظام عالمي جديد (نقد) |
| ١٩٩٨ | د. صلاح سالم زرنوقة | ١١ - القاهرة في لحظة تحول. |
| ١٩٩٨ | د. مصطفى كامل السيد | ١٢ - مصر واقتصاد عالمي جديد ، التقسيم الدولي الجديد للعمل ومكانة مصر فيه. |

| | | | |
|------|--|-------|--|
| ١٩٩٩ | د. هبة نصار | (نقد) | ١٣ - المرأة والتنمية |
| ١٩٩٩ | د. مصطفى كامل السيد د. صلاح سالم زرنوقة | (نقد) | ١٤ - الفساد والتنمية : الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية (نقد) |
| ٢٠٠٠ | د. مصطفى كامل | | ١٥ - حقوق الإنسان في مقررات التعليم الأساسي في مصر |
| ٢٠٠٠ | د. مصطفى كامل السيد | (نقد) | ١٦ - Globalization and the South Economic and Social Implications. |
| ٢٠٠٠ | د. نجوى عبدالله سمك | | ١٧ - تجارب ناجحة للتنمية في مصر |
| ٢٠٠٠ | د. صلاح سالم زرنوقة | | ١٨ - العرب وأفريقيا.. فيما بعد الحرب الباردة |
| ٢٠٠٠ | د. صلاح سالم زرنوقة | (نقد) | ١٩ - خصخصة البنوك في مصر (بالاشتراك مع الأهرام الاقتصادي) |
| ٢٠٠١ | د. حنان قنديل | | ٢٠ - شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر (مصر في عيون شبابها الأول) |
| ٢٠٠٢ | د. مصطفى كامل السيد | | ٢١ - ماذا جرى في الريف المصري؟ |
| ٢٠٠٢ | د. صلاح سالم زرنوقة | | ٢٢ - الشركات الدولية والتنمية في مصر بالاشتراك مع الأهرام الاقتصادي |
| ٢٠٠٢ | د. عبدالعزيز شادي | | ٢٣ - مستقبل المجتمع والتنمية في مصر (رؤية شبابية) (مصر في عيون شبابها الثاني) |
| ٢٠٠٢ | د. صلاح سالم | | ٢٤ - العمالة والوطن العربي. |
| ٢٠٠٢ | د. ليلي الخواجة | | ٢٥ - قضية الصادرات في مصر.. آراء المصدرين (بالاشتراك مع الأهرام الاقتصادي) |
| ٢٠٠٢ | د. مصطفى كامل السيد | | ٢٦ - Facing Social Consequence of Structural Adjustment in the Arab World and Latin America. |
| ٢٠٠٣ | أ.كرم خميس | | ٢٧ - صور المجتمع المثالي نماذج التنمية لدى القوى السياسية في مصر |

| | | |
|------|--|--|
| ٢٠٠٣ | د. مصطفى كامل السيد د. مايكل لانج | ٢٨ - استراتيجيات التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة... آفاق الشراكة من أجل التنمية في أفريقيا |
| ٢٠٠٣ | د. مصطفى كامل السيد د. مايكل لانج | ٢٩ - Neo-Liberalism & African Development Strategies Prospects of the New Partnership for African Development- NEPAD. |
| ٢٠٠٤ | د. صلاح سالم زرنوقة | ٣٠ - البحث العلمي والتنمية في مصر |
| ٢٠٠٤ | د. مصطفى كامل السيد | ٣١ - صور المجتمع المثالي (الجزء الثاني) نماذج التنمية في فكر القوي الاجتماعية في مصر |
| ٢٠٠٤ | د. مصطفى كامل السيد | ٣٢ - شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة: تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية |
| ٢٠٠٤ | د. صلاح سالم زرنوقة د. عبدالعزيز شادي | ٣٣ - تجدد القيادة والتنمية في الوطن المرعى (مصر في صون شبابها الثالث) |
| ٢٠٠٤ | د. عادل رجب | ٣٤ - السماوات المفتوحة آثار فتح المجالات الجرية في العالم على النقل الجوي في مصر' (بالاشتراك مع الامم الاقتصادية) |
| ٢٠٠٤ | د. اعتماد علام | ٣٥ - المعامل والنحوالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية |

| الإحصاءات | المصدر | اسم الكتاب |
|-----------|--------------------------|---|
| ١٩٩٨ | أ. ممتاز بالله عبدالفتاح | خامسا : سلسلة مكتبة التنمية : |
| ١٩٩٨ | د. جلال معوض | ١ - الوظيفة الاقتصادية للدولة ، دراسة في الأصول والنظريات |
| ١٩٩٩ | د. نجوى عبدالله سمك | ٢ - الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر |
| ١٩٩٩ | د. زينب عبدالعظيم | ٣ - القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر |
| ١٩٩٩ | د. لواء. جمال مظلوم | ٤ - صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية (نقد) |
| ٢٠٠٠ | د. احمد ثابت | ٥ - القدرات المسلمة والتنمية في مصر (بالاشتراك مع الأهرام الاقتصادي) نقد |
| ٢٠٠٠ | د. حسنين توفيق | ٦ - الدور السياسي والثقافي للمجتمع المدني في مصر (بالاشتراك مع الأهرام الاقتصادي) نقد |
| ٢٠٠٠ | د. علي سليمان | ٧ - الدولة والتنمية في مصر |
| ٢٠٠١ | د. صلاح سالم زرنوقة | ٨ - دور القطاع الخاص في التنمية في مصر |
| | | ٩ - العرب في إسرائيل (الواقع والمستقبل) |
| ١٩٩٨ | د. صلاح سالم زرنوقة | سادسا : سلسلة منتدى التنمية : |
| ٢٠٠٠ | د. مصطفى كامل السيد | ١ - دليل تدريس التنمية في الجامعات المصرية |
| ٢٠٠٠ | د. هنرى ستاير | ٢ - International Aspects of the Arab Human rights Movement |
| ٢٠٠٠ | د. مصطفى كامل السيد | ٣ - الأبعاد الدولية لحركة حقوق الإنسان العربية |
| ٢٠٠٠ | د. هنرى ستاير | |

| الأصدارات | المحرر | اسم الكتاب |
|---------------------------|---------------------|--|
| ١٩٩٨ | | سابعاً : سلسلة تقرير التنمية الشاملة : ١- تقرير التنمية (العدد الأول) ٢- تقرير التنمية (العدد الثاني) ٣- ملخص تقرير التنمية (باللغة الإنجليزية) |
| ٢٠٠٢/٩٩ | | ثامناً : دورية نما، الجنوب : ١- نداء الجنوب (العدد الأول) ٢- نداء الجنوب (العدد الثاني) |
| ديسمبر ٢٠٠٠ يناير ٢٠٠٢ | | تاسعاً : سلسلة دور الدولة في عالم متغير : ١- الاصلاح السياسي والرؤى للدولة المصرية |
| يناير ٢٠٠٤ | د. مصطفى كامل السيد | ملحوظة : المحصول على مطبوعات المركز يمكن التوجه إلى مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة - الدور الثالث. |